



الأمم المتحدة

هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

التقرير المالي والبيانات المالية المراجعة

عن السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021

وتقرير مجلس مراجعي الحسابات

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية

الدورة السابعة والسبعون

الملحق رقم 5 لام



الرجاء إعادة استعمال الورق

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية
الدورة السابعة والسبعون
الملحق رقم 5 لام

هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

التقرير المالي والبيانات المالية المراجعة

عن السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021

وتقرير مجلس مراجعي الحسابات



الأمم المتحدة • نيويورك، 2022

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

المحتويات

الصفحة	الفصل
5	كتابا الإحالة
7	الأول - تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن البيانات المالية: رأي مراجعي الحسابات
10	الثاني - التقرير المطول لمجلس مراجعي الحسابات
10	موجز
13	ألف - الولاية والنطاق والمنهجية
14	باء - الاستنتاجات والتوصيات
14	1 - متابعة التوصيات السابقة
15	2 - الاستعراض المالي العام
19	3 - الخطة الاستراتيجية
21	4 - إدارة البرامج
24	5 - إدارة المشتريات
27	6 - المساهمات
28	7 - السياسات والإجراءات والتوجيهات
30	8 - الموارد البشرية
31	9 - تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
33	جيم - إفصاحات الإدارة
33	1 - شطب خسائر النقدية والحسابات المستحقة القبض والممتلكات
34	2 - المبالغ المدفوعة على سبيل الهبة
34	3 - حالات الغش والغش المفترض
35	دال - شكر وتقدير

المرفق

36	حالة تنفيذ التوصيات حتى السنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020
47	التصديق على البيانات المالية الثالث -
48	التقرير المالي عن السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021 الرابع -
48	مقدمة ألف -
48	تعبئة الموارد وحالة التمويل باء -
50	الإنجازات الرئيسية وبناء المؤسسة والتقدم المحرز فيما يتعلق بالفعالية والكفاءة التنظيميتين في عام 2021. جيم -
57	الأداء المالي دال -
66	البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021 الخامس -
66	بيان المركز المالي في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021 أولا -
68	بيان الأداء المالي للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021 ثانيا -
69	بيان التغيرات في صافي الأصول/حقوق الملكية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021 ثالثا -
70	بيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021 رابعا -
72	بيان المقارنة بين الميزانية والمبالغ الفعلية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021 خامسا -
73	ملاحظات على البيانات المالية ملاحظات

كتابا الإحالة

رسالة مؤرخة 30 نيسان/أبريل 2022 موجهة من المديرية التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة إلى رئيس مجلس مراجعي الحسابات

عملا بالقاعدة المالية 1202 لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، نرفق طيه البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021. وقد أعد هذه البيانات ووقع عليها مدير شعبة التنظيم والإدارة في الهيئة.

(توقيع) سيما بحوث

وكيلة الأمين العام والمديرة التنفيذية

هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

**رسالة مؤرخة 21 تموز/يوليه 2022 موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من رئيس مجلس
مراجعي الحسابات**

يُشرفني أن أحيل إليكم طيه تقرير مجلس مراجعي الحسابات، مشفوعا بالتقرير المالي والبيانات المالية المراجعة لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، عن السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021.

(توقيع) خورخي برموديز
المراقب المالي العام لجمهورية شيلي
رئيس مجلس مراجعي الحسابات

الفصل الأول

تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن البيانات المالية: رأي مراجعي الحسابات

الرأي

راجعنا البيانات المالية الصادرة عن هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، وهي تتألف من بيان المركز المالي في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021 (البيان الأول)، وبيان الأداء المالي (البيان الثاني)، وبيان التغيرات في صافي الأصول/حقوق الملكية (البيان الثالث)، وبيان التدفقات النقدية (البيان الرابع)، وبيان المقارنة بين الميزانية والمبالغ الفعلية (البيان الخامس) للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، إضافة إلى الملاحظات على البيانات المالية، بما في ذلك موجز للسياسات المحاسبية الهامة.

ونرى أن البيانات المالية المرفقة تعرض بشكل نزيه، من جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021، وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

الأساس الذي يستند إليه هذا الرأي

لقد أجرينا مراجعة الحسابات وفقا للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات. ومسؤولياتنا بموجب تلك المعايير مبنية في الفرع الوارد أدناه بعنوان "مسؤوليات مراجعي الحسابات عن مراجعة البيانات المالية". ونحن مستقلون عن هيئة الأمم المتحدة للمرأة وفقا للشروط الأخلاقية ذات الصلة بمراجعتنا للبيانات المالية، وقد أوفينا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقا لهذه الشروط. ونعتقد أن الأدلة التي استقينها من مراجعة الحسابات كافية ومناسبة لأن تشكل أساسا نقيم عليه رأينا.

المعلومات الأخرى غير البيانات المالية وتقرير مراجع الحسابات بشأنها

تتولى الإدارة المسؤولية عن المعلومات الأخرى التي تتألف من التقرير المالي عن السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021 المدرج في الفصل الرابع أدناه، ولكنها لا تشمل البيانات المالية وتقرير مراجعي الحسابات الذي أعدناه بشأنها.

ولا يشمل رأينا في البيانات المالية تلك المعلومات الأخرى، ونحن لا نبدي أي شكل من أشكال التأكيد في هذا الشأن.

وفيما يتصل بمراجعتنا للبيانات المالية، فإن مسؤوليتنا تتمثل في قراءة المعلومات الأخرى، والنظر خلال القيام بذلك فيما إذا كانت المعلومات الأخرى تتعارض جوهريا مع البيانات المالية أو مع المعلومات التي استقينها من مراجعة الحسابات أو تشوبها فيما يبدو أخطاء جوهرية. وإذا خلصنا، استنادا إلى العمل الذي اضطلعنا به، إلى وجود أخطاء جوهرية في هذه المعلومات الأخرى، فإننا ملزمون بتقديم تقرير عن ذلك. وليس لدينا ما نفيد به في هذا الصدد.

مسؤوليات الإدارة والأفراد المكلفين بالإشراف على البيانات المالية

تتحمل الإدارة المسؤولية عن إعداد البيانات المالية وعرضها بنزاهة وفق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، كما تتحمل المسؤولية عن الرقابة الداخلية حسبما تراه الإدارة ضروريا لإتاحة إعداد بيانات مالية خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناتجة عن غش أو غلط.

وتتحمل الإدارة، عند إعداد البيانات المالية، المسؤولية عن تقييم قدرة هيئة الأمم المتحدة للمرأة على الاستمرار كمؤسسة عاملة، والكشف، حسب الاقتضاء، عن المسائل المتعلقة باستمرارية الأعمال، واستخدام المحاسبة على أساس استمرارية الأعمال ما لم تعترض الإدارة تصفية هيئة الأمم المتحدة للمرأة أو وقف عملياتها، أو ما لم يوجد لديها بديل واقعي سوى القيام بذلك.

ويتحمل المكلفون بالإدارة المسؤولية عن الإشراف على عملية الإبلاغ المالي للهيئة.

مسؤوليات مراجعي الحسابات عن مراجعة البيانات المالية

تتمثل أهدافنا في التأكد بدرجة معقولة من أن البيانات المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء أكانت نتيجة غش أم غلط، وإصدار تقرير لمراجعي الحسابات يتضمن رأينا. والتأكد بدرجة معقولة هو مستوى عال من التأكد، ولكنه لا يضمن أن المراجعة التي تجري وفقا للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات ستكشف دائما عن الخطأ الجوهري عند وجوده. أما الأخطاء في البيانات المالية فيمكن أن تنشأ عن غش أو غلط وتعتبر جوهريّة إذا كان من المتوقع على نحو معقول أن تؤثر، منفردة أو مجتمعة، في القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه البيانات المالية.

وفي إطار مراجعة الحسابات وفق المعايير الدولية لمراجعة الحسابات، نتحلى بالحكمة المهنية ونتبع منهاجا يقوم على الشك المهني طوال عملية المراجعة. ونقوم أيضا بما يلي:

(أ) تحديد وتقييم مخاطر ورود أخطاء جوهريّة في البيانات المالية، سواء أكانت تلك الأخطاء ناتجة عن الغش أم الغلط، ووضع وتنفيذ إجراءات مراجعة حسابات للتصدي لتلك المخاطر، واستقاء أدلة كافية وملائمة من مراجعة الحسابات لكي تشكل أساسا نستند إليه في إبداء رأينا. ويفوق احتمال عدم الكشف عن أخطاء جوهريّة ناتجة عن الغش احتمال عدم الكشف عن الأخطاء الناتجة عن الغلط، نظرا إلى أن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو إغفال متعمد أو إبداء بيانات على غير الواقع أو تجاوز الرقابة الداخلية؛

(ب) فهم إجراءات الرقابة الداخلية ذات الصلة بعملية مراجعة الحسابات لكي يتسنى وضع إجراءات لمراجعة الحسابات تكون ملائمة للظروف السائدة، ولكن ليس لغرض إبداء رأي بشأن فعالية الرقابة الداخلية في الهيئة؛

(ج) تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية وما يتصل بها من إفصاحات تقدمها الإدارة؛

(د) الخلوص إلى استنتاجات بشأن مدى ملاءمة استخدام الإدارة للأساس المحاسبي القائم على استمرارية الأعمال، والوقوف استناداً إلى الأدلة المستقاة من مراجعة الحسابات على ما إذا كان هناك عدم يقين جوهري فيما يتصل بأحداث أو ظروف معينة قد يثير شكوكا كبيرة في قدرة هيئة الأمم المتحدة

للمرأة على الاستمرار كمؤسسة عاملة. وإذا خالصنا إلى وجود عدم يقين جوهري، فإننا ملزمون بتوجيه الانتباه في تقريرنا عن مراجعة الحسابات إلى الإفصاحات المتصلة بذلك في البيانات المالية أو، إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية، بتعديل رأينا. وتقوم استنتاجاتنا على الأدلة المستمدة من المراجعة التي أجريت حتى تاريخ تقريرنا عن مراجعة الحسابات. بيد أنه من الممكن أن تقضي أحداث أو ظروف مقبلة إلى توقف هيئة الأمم المتحدة للمرأة عن الاستمرار كمؤسسة عاملة.

(هـ) تقييم العرض العام للبيانات المالية وهيكلها ومضمونها، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت البيانات المالية تعرض المعاملات والأحداث المبلغ عنها فيها بطريقة تحقق عرضها بنزاهة.

ونتواصل مع المكلفين بالإدارة فيما يتعلق بجملة أمور منها النطاق المقرر لمراجعة الحسابات وتوقيتها ونتائجها الهامة، بما في ذلك أي أوجه قصور هامة في الرقابة الداخلية نحددها أثناء مراجعتنا للحسابات.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

نرى أن معاملات هيئة الأمم المتحدة للمرأة التي اطلعنا عليها أو قمنا بتدقيقها في إطار مراجعتنا للحسابات تتفق، من جميع النواحي الهامة، مع النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة ومع السند التشريعي.

ووفقا للمادة السابعة من النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة، أصدرنا أيضا تقريراً مطولاً عن مراجعتنا لحسابات هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

(توقيع) خورخي برموديز

المراقب المالي العام لجمهورية شيلي

رئيس مجلس مراجعي الحسابات

(مسؤول أول لشؤون مراجعة الحسابات)

(توقيع) كاي شيلر

رئيس ديوان المحاسبة الاتحادي الألماني

(توقيع) هو كاي

المراجع العام للحسابات في جمهورية الصين الشعبية

21 تموز/يوليه 2022

الفصل الثاني

التقرير المطول لمجلس مراجعي الحسابات

موجز

أنشأت الجمعية العامة، بقرارها 289/64، هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة). وتوفر هيئة الأمم المتحدة للمرأة التوجيه والدعم التقني لجميع الدول الأعضاء، بناء على طلبها، بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وحقوقها، وتعميم مراعاة المنظور الجنساني. وهي مكلفة بأن تعمل بالتشاور مع الآليات الوطنية للمرأة ومنظمات المجتمع المدني، وبأن تعمل في إطار نظام المنسقين المقيمين ضمن فريق الأمم المتحدة القطري، وذلك بتوليها قيادة وتنسيق أعمال الفريق في مجالي المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

واضطلع مجلس مراجعي الحسابات بمراجعة البيانات المالية للهيئة واستعرض عملياتها للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021. وبسبب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، أجريت المراجعة المرحلية من خلال مزيج من المراجعة الميدانية والمراجعة عن بعد في المقر في نيويورك وفي المكتب القطري لجمهورية تنزانيا المتحدة في الفترة من 18 تشرين الأول/أكتوبر إلى 12 تشرين الثاني/نوفمبر 2021؛ وفي المكتب القطري لكولومبيا في الفترة من 29 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 17 كانون الأول/ديسمبر 2021؛ وفي المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ والمكتب القطري لبنغلاديش في الفترة من 1 شباط/فبراير إلى 4 آذار/مارس 2022. وأجريت المراجعة النهائية للبيانات المالية في الموقع في نيويورك، في الفترة من 2 أيار/مايو إلى 3 حزيران/يونيه 2022.

نطاق التقرير

يغطي هذا التقرير مسائل يرى المجلس أنه ينبغي توجيه انتباه الجمعية العامة إليها، وقد نوقشت تلك المسائل مع إدارة هيئة الأمم المتحدة للمرأة التي ضمنت آراؤها في هذا التقرير على النحو المناسب.

وأجريت مراجعة الحسابات أساساً لتمكين المجلس من تكوين رأي عما إذا كانت البيانات المالية تعرض بشكل نزيه المركز المالي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021 وأداءها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وتضمنت مراجعة الحسابات استعراضاً عاماً للنظم المالية وإجراءات الرقابة الداخلية وفحصاً اختصارياً للسجلات المحاسبية وغيرها من المستندات الداعمة، بالقدر الذي اعتبره المجلس ضرورياً لتكوين رأي بشأن البيانات المالية.

واستعرض المجلس أيضاً عمليات الهيئة بموجب البند 5-7 من النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة الذي يتيح للمجلس تقديم ملاحظاته بشأن كفاءة الإجراءات المالية، والنظام المحاسبي، والرقابة المالية الداخلية، وبوجه عام بشأن إدارة العمليات وتنظيمها.

وأجرى المجلس أيضاً متابعة تفصيلية للإجراءات المتخذة استجابة للتوصيات المقدمة في السنوات السابقة.

رأي مراجعي الحسابات

يرى المجلس أن البيانات المالية تُعرض بشكل نزيه، من جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021 وأداءها المالي وتدفعاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

الاستنتاج العام

لم يقف المجلس، بعد مراجعته للسجلات المالية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة عن السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021، على أي أغلاط أو أوجه إغفال أو أخطاء في البيانات المالية. ولكن تبين للمجلس وجود فرصة للتحسين في مجالات الخطة الاستراتيجية، وإدارة البرامج، وإدارة المشتريات، والمساهمات، والسياسات العامة، والإجراءات والتوجيهات، والموارد البشرية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وأظهر الأداء المالي فائضاً قدره 150,73 مليون دولار أمريكي في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021، حيث بلغ مجموع الإيرادات 681,47 مليون دولار (زيادة قدرها 145,77 مليون دولار مقارنة بعام 2020) وبلغت المصروفات 530,74 مليون دولار. وظل المركز المالي العام لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في وضع ملاء مالي خلال عام 2021، حيث فاق حجم الأصول المتداولة حجم الخصوم المتداولة بأكثر من تسعة أضعاف، وفاق مجموع الأصول مجموع الخصوم بأكثر من ستة أضعاف.

الاستنتاجات الرئيسية

فيما يلي الاستنتاجات الرئيسية التي خلص إليها المجلس:

الأنشطة غير المخصصة في خطة العمل السنوية

لاحظ المجلس أن 43,26 مليون دولار من إجمالي ميزانية المشاريع المقررة لعام 2021 (585,21 مليون دولار) لم يتم تخصيصها بشكل وسيط في خطة العمل السنوية بسبب القيود الموجودة في النظام المركزي الحالي لتخطيط الموارد والتدخلات اليدوية في "تنفيذ المشاريع". وعلاوة على ذلك، اكتشف المجلس أنه من مبلغ الـ 43,26 مليون دولار، كان هناك مبلغ 37,82 مليون دولار تم الإبلاغ عن مصروفات له خلال عام 2021.

النتائج المالية غير المسواة في مراجعة حسابات الشركاء

استعرض المجلس حالة النتائج المالية الناشئة عن عمليات مراجعة حسابات شركاء المشاريع حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2021، وأشار إلى أن هناك مشاريع من عام 2012 إلى عام 2020 لم تتوصل الهيئة فيها بعد إلى تسوية للنتائج المالية لمراجعة الحسابات، بمبلغ إجمالي قدره 1 319 075 دولاراً.

مواطن الضعف في رصد عملية الشراء في المقر

اكتشف المجلس مواطن ضعف في رصد أنشطة الشراء في هيئة الأمم المتحدة للمرأة بسبب الافتقار إلى التقارير الموثوقة المتاحة بسهولة، وكذلك الحاجة إلى تكامل النظم وزيادة كفاءة توحيد البيانات.

التوصيات الرئيسية

استناداً إلى نتائج مراجعة الحسابات، يوصي المجلس هيئة الأمم المتحدة للمرأة بما يلي:

الأنشطة غير المخصصة في خطة العمل السنوية

(أ) القيام، كجزء من التطوير الجاري للنظام المركزي الجديد لتخطيط الموارد، "كوانتوم"، باستحداث واجهة بينية أقوى بين النظم المؤسسية للإدارة المالية التابعة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة ونظام التخطيط وإدارة النتائج، بهدف الحد من التدخلات اليدوية، وتوفير قدر أكبر من المرونة المنهجية للمستخدمين النهائيين من أجل ضمان المواعيد التامة بين أنشطة خطة العمل السنوية المعتمدة والموارد المالية المستخدمة؛

النتائج المالية غير المسواة في مراجعة حسابات الشركاء

(ب) معالجة النتائج المالية لمراجعة حسابات الشركاء في الوقت المناسب، بهدف توليد اليقين فيما يتعلق بالاستخدام السليم للموارد المحولة إلى الشركاء؛

(ج) تسوية النتائج المالية القديمة لمراجعة حسابات الشركاء بطريقة سريعة، من أجل توضيح استخدام الأموال المحولة إلى الشركاء في السنوات السابقة.

مواطن الضعف في رصد عملية الشراء في المقر

(د) تعزيز الضوابط الداخلية بهدف أن يحسن قسم المشتريات في المقر عملية الرصد التي يضطلع بها فيما يتعلق بأنشطة الشراء استناداً إلى المخاطر، وكفالة استخدام أساليب التماس العروض استخداماً ملائماً وإصدار أوامر الشراء وفقاً للعقود المبرمة مع الموردين؛

(هـ) التنسيق مع أصحاب الأعمال التجارية والمستخدمين المستقبليين للنظام المركزي الجديد لتخطيط الموارد، "كوانتوم"، في عملية الشراء، لزيادة متطلبات النظام من أجل إعداد تقارير موحدة وحسنة التوقيت ومفيدة للمستخدمين، وتسجل بيانات عالمية لجميع مراحل دورة الشراء المتكاملة. متابعة التوصيات السابقة

تحقق المجلس من حالة تنفيذ توصيات السنوات السابقة حتى الفترة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020. ومن بين التوصيات غير المنفذة البالغ عددها 29 توصية، نفذت هيئة الأمم المتحدة للمرأة 21 توصية (72 في المائة)، ولا تزال 8 توصيات (28 في المائة) قيد التنفيذ.

حقائق رئيسية	
6 مكاتب إقليمية	
3 مكاتب متعددة الأقطار	
58 مكاتب قطرية	
5 مكاتب اتصال	
206 1 موظفين	عدد الموظفين الذين يعملون في هيئة الأمم المتحدة للمرأة
320 2 من غير الموظفين	عدد الأفراد من غير الموظفين الذين يعملون في هيئة الأمم المتحدة للمرأة
547,83 مليون دولار	الميزانية النهائية لعام 2021
681,47 مليون دولار	مجموع الإيرادات لعام 2021
530,74 مليون دولار	مجموع المصروفات لعام 2021
35,73 مليون دولار	الاحتياجات في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021
116,38 مليون دولار	التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، واستحقاقات الإعادة إلى الوطن، واستحقاقات الوفاة، في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021

ألف - الولاية والنطاق والمنهجية

1 - أنشئت هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) في عام 2010 لدعم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والنهوض بها، والعمل على تحقيق هذين الهدفين والإسهام فيهما. وتوفر هيئة الأمم المتحدة للمرأة الدعم للدول الأعضاء في الأمم المتحدة في مساعيها الهادفة إلى وضع معايير عالمية لتحقيق المساواة بين الجنسين، وتعمل مع الحكومات والمجتمع المدني على وضع القوانين والسياسات والبرامج والخدمات اللازمة لضمان التنفيذ الفعال لتلك المعايير واستفادة النساء والفتيات الفعلية منها في جميع أنحاء العالم. وتسعى الهيئة على الصعيد العالمي إلى جعل الرؤية التي تجسدها أهداف التنمية المستدامة حقيقة واقعة للنساء والفتيات كما تساند مشاركة المرأة على قدم المساواة مع الرجل في جميع جوانب الحياة، مع التركيز على أربع أولويات استراتيجية هي: (أ) أن تقود المرأة نظم الحوكمة وتشارك فيها وتستفيد منها على قدم المساواة مع الرجل؛ (ب) أن تتمتع المرأة بأمن الدخل وتحصل على العمل اللائق والاستقلالية الاقتصادية؛ (ج) أن تعيش جميع النساء والفتيات حياة خالية من جميع أشكال العنف؛ (د) أن تسهم النساء والفتيات في بناء السلام المستدام والقدرة على الصمود ويكون لهن قدر أكبر من التأثير في هذين المجالين، وأن يستفدن على قدم المساواة مع الرجل من الوقاية من الكوارث الطبيعية والنزاعات ومن العمل الإنساني. وتقوم هيئة الأمم المتحدة للمرأة أيضا بتنسيق وتعزيز عمل منظومة الأمم المتحدة في مجال النهوض بالمساواة بين الجنسين، وفي جميع الدوائر والاتفاقات المرتبطة بخطة التنمية المستدامة لعام 2030. وتعمل الهيئة على جعل المساواة بين الجنسين ركنا أساسيا للأهداف ولجعل العالم أكثر شمولاً للجميع.

2 - وقام مجلس مراجعي الحسابات بمراجعة البيانات المالية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة واستعرض عملياتها للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021، وفقا لقرار الجمعية العامة 74 (د-1) الصادر في عام 1946. وقد أُجريت مراجعة الحسابات وفقا للنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة، إضافة إلى المعايير الدولية لمراجعة الحسابات. وتقضي تلك المعايير بأن يمثل المجلس للمتطلبات الأخلاقية وأن يخطط لمراجعة الحسابات ويقوم بها للتأكد بدرجة معقولة مما إذا كانت البيانات المالية خالية من الأخطاء الجوهرية.

3 - وأجريت مراجعة الحسابات لتمكين المجلس من تكوين رأي عما إذا كانت البيانات المالية تُعرض بشكل نزهِه المركز المالي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021 وأداءها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وقد شملت هذه المراجعة تقييما لما إذا كانت النفقات المسجلة في البيانات المالية قد جرى تكبدها للأغراض التي اعتمدتها الهيئات الإدارية وما إذا كانت الإيرادات والمصروفات قد صُنفت وسُجّلت على نحو سليم وفقا للنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة.

4 - وتضمنت مراجعة الحسابات استعراضا عاما للنظم المالية وإجراءات الرقابة الداخلية وفحصا اختباريا للسجلات المحاسبية وغيرها من المستندات الداعمة، بالقدر الذي اعتبره المجلس ضروريا لتكوين رأي بشأن البيانات المالية.

5 - واستعرض المجلس أيضا عمليات الهيئة بموجب البند 5-7 من النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة الذي يتيح للمجلس تقديم ملاحظاته بشأن كفاءة الإجراءات المالية، والنظام المحاسبي، والرقابة المالية الداخلية، وبوجه عام بشأن إدارة عمليات الهيئة وتنظيمها.

6 - وقد أُجريت مراجعة الحسابات من خلال مزيج من المراجعة الميدانية والمراجعة عن بعد بسبب القيود المفروضة على السفر بعد بدء انتشار جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وعُدّل المجلس عمليات التحليل التي يجريها واتبع إجراءات بديلة لمراجعة الحسابات بغية الحصول على تأكيد معقول. ويرى المجلس أن هذه العملية لمراجعة الحسابات عن بُعد أُجريت كاستثناء في ظروف فريدة من نوعها ولا ينبغي أن يعتبر ذلك حدثا عاديا في عمليات مراجعة الحسابات المقبلة.

7 - ويغطي هذا التقرير مسائل يرى المجلس أنه ينبغي توجيه انتباه الجمعية العامة إليها. وقد نُوقشت ملاحظات المجلس واستنتاجاته مع إدارة هيئة الأمم المتحدة للمرأة التي عُرِضت آراؤها على النحو المناسب في هذا التقرير.

باء - الاستنتاجات والتوصيات

1 - متابعة التوصيات السابقة

8 - تحقق المجلس من حالة تنفيذ توصيات السنوات السابقة حتى الفترة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، ومن بين التوصيات غير المنفذة البالغ عددها 29 توصية، نفذت هيئة الأمم المتحدة للمرأة 21 توصية (72 في المائة)، ولا تزال 8 توصيات (28 في المائة) قيد التنفيذ. وترد التفاصيل المتعلقة بحالة تنفيذ توصيات السنوات السابقة في مرفق الفصل الثاني وفي الجدول 1 من الفصل الثاني.

الجدول 1 من الفصل الثاني
حالة تنفيذ التوصيات السابقة

سنة التقرير ومراجعة الحسابات	عدد التوصيات	التوصيات المتبقية في 31 كانون الأول/ ديسمبر 2020	نُفذت	قيد التنفيذ	لم تنفذ	الأحداث	ديسمبر 2021	التوصيات المتبقية في تجاوزتها 31 كانون الأول/ ديسمبر 2021
A/73/5/Add.12 ، الفصل الثاني (2017)	25	1	1	—	—	—	—	—
A/74/5/Add.12 ، الفصل الثاني (2018)	16	1	1	—	—	—	—	—
A/75/5/Add.12 ، الفصل الثاني (2019)	22	4	4	—	—	—	—	—
A/76/5/Add.12 ، الفصل الثاني (2020)	23	23	15	8	—	—	8	8
مجموع عدد التوصيات	86	29	21	8	—	—	8	8

9 - وأقر المجلس بالجهود التي تبذلها الإدارة من أجل وضع اللمسات الأخيرة على عملية تنفيذ التوصيات القائمة منذ أمد بعيد، وسلط الضوء على معدل التنفيذ الإجمالي البالغ 72 في المائة الذي حققته هيئة الأمم المتحدة للمرأة خلال هذه الدورة، مما يعكس الالتزام القوي للهيئة بإدارة التوصيات الناشئة عن عملية مراجعة الحسابات.

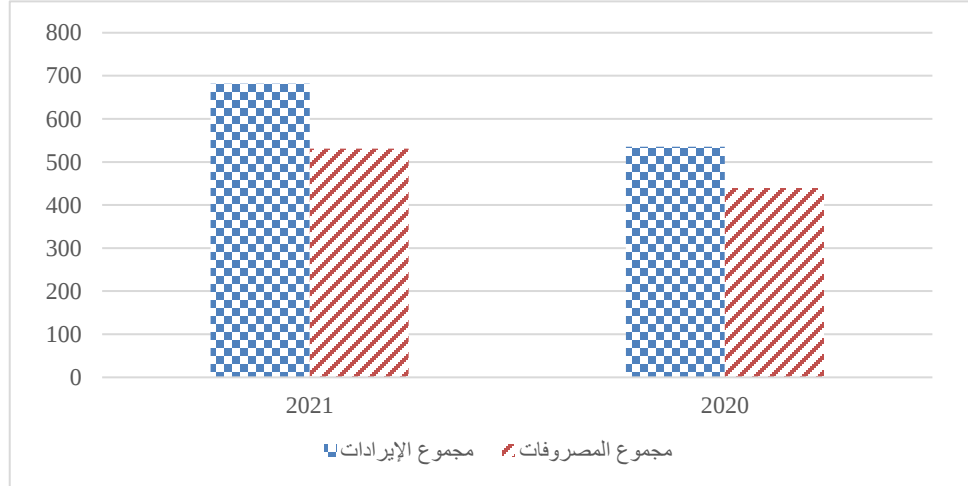
2 - الاستعراض المالي العام

الأداء المالي

10 - في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021، بلغ مجموع إيرادات هيئة الأمم المتحدة للمرأة 681,47 مليون دولار (2020: 535,70 مليون دولار)، مقابل مجموع المصروفات البالغة 530,74 مليون دولار (2020: 439,51 مليون دولار)، الأمر الذي أسفر عن فائض للسنة قدره 150,73 مليون دولار (2020: 96,19 مليون دولار). ويعرض الشكل الأول من الفصل الثاني مقارنةً بين الإيرادات والمصروفات في السنتين الماليتين 2021 و 2020.

الشكل الأول من الفصل الثاني
نمط الأداء المالي لعامي 2021 و 2020

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)



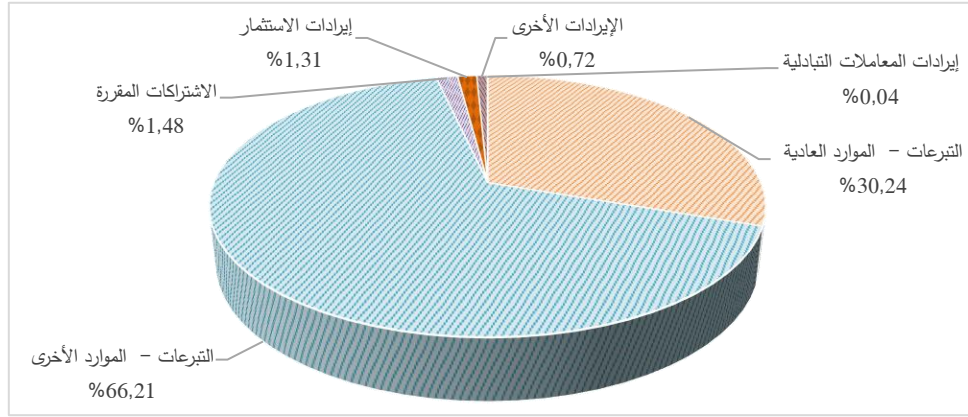
المصدر: تحليل المجلس للبيانات المالية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة عن السنتين المنتهيتين في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021 و 2020.

11 - وبلغ إجمالي الإيرادات التي أبلغت عنها هيئة الأمم المتحدة للمرأة 681,47 مليون دولار (2020: 535,70 مليون دولار، بزيادة تعادل 27 في المائة. وبلغت التبرعات 657,25 مليون دولار (2020: 510,75 ملايين دولار)، وهو ما يمثل 96 في المائة من إجمالي الإيرادات لعام 2021. وتمثل التبرعات أساساً موارد أخرى مخصصة لبرامج ومشاريع محددة، زادت بنسبة 26 في المائة لتصل إلى 451,18 مليون دولار (2020: 357,58 مليون دولار). وزادت الموارد العادية أو المساهمات الأساسية بنسبة 35 في المائة لتصل إلى 206,07 ملايين دولار (2020: 153,17 مليون دولار). ويبين الشكل الثاني من الفصل الثاني مصادر الإيرادات لعام 2021.

الشكل الثاني من الفصل الثاني

الإيرادات حسب المصدر في عام 2021

(النسبة المئوية)



المصدر: تحليل المجلس للبيانات المالية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة عن السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021.

12 - ومقارنة بعام 2020، ارتفع إجمالي المصروفات في عام 2021 بنسبة 21 في المائة. وكان التغيير الأكثر أهمية في الخدمات التعاقدية، التي بلغت 170,26 مليون دولار (2020: 134,40 مليون دولار)، بزيادة قدرها 27 في المائة. ويرجع التباين الرئيسي الآخر إلى ارتفاع تكاليف التشغيل بمقدار 26,97 مليون دولار (28 في المائة)، لتصل إلى 122,33 مليون دولار (2020: 95,36 مليون دولار)، مقارنة بزيادة تكاليف التعلم. وبالمثل، تم تسجيل ارتفاع في استحقاقات الموظفين بقيمة 9,72 ملايين دولار (6 في المائة)، في عام 2021، حيث بلغ مجموعها 166,46 مليون دولار (2020: 156,74 مليون دولار)، ويرتبط ذلك ارتباطاً مباشراً بزيادة في الرواتب والأجور بقيمة 6,66 ملايين دولار، ويرجع ذلك أساساً إلى زيادة في عدد الموظفين والأفراد من غير الموظفين المعيّنين.

المركز المالي

13 - بلغ مجموع أصول هيئة الأمم المتحدة للمرأة 1 205,69 ملايين دولار (2020: 1 049,46 مليون دولار)، وبلغ مجموع خصومها 173,56 مليون دولار (2020: 173,62 مليون دولار) ومجموع صافي الأصول 1 032,12 مليون دولار (2020: 875,84 مليون دولار).

14 - وفي عام 2021، انخفضت قيمة النقدية ومكافئات النقدية بمقدار 63,56 مليون دولار (39 في المائة)، ليصل مجموعهما إلى 101,23 مليون دولار (2020: 164,79 مليون دولار). ويعزى الانخفاض بشكل رئيسي إلى الأوراق التجارية، التي صُنفت في عام 2020 على أنها نقدية، والتي كان تاريخ استحقاقها يحين بعد أقل من ثلاثة أشهر من تاريخ اقتنائها.

15 - وبلغ مجموع استثمارات هيئة الأمم المتحدة للمرأة 644,33 مليون دولار في عام 2021 (2020: 567,40 مليون دولار). ومن مجموع استثماراتها، يقابل مبلغ 193,28 مليون دولار الاستثمارات المتداولة (2020: 343,90 مليون دولار) ويقابل مبلغ 451,04 مليون دولار الاستثمارات غير المتداولة (2020: 343,90 مليون دولار).

223,50 مليون دولار). وبلغت الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق 583,37 مليون دولار في عام 2021 (2020: 510,45 ملايين دولار)، وبلغت الاستثمارات المتاحة للبيع 60,95 مليون دولار في عام 2021 (2020: 56,95 مليون دولار). وتعزى التحركات في الحساب إلى مشتريات وأجال استحقاق عناصر الحافطة التي تحتفظ بها الهيئة.

16 - وبلغ توزيع الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق 18 في المائة في أدوات سوق المال، بقيمة 104,97 ملايين دولار (2020: 272,31 مليون دولار) و 82 في المائة في السندات والأذون، بقيمة 478,41 مليون دولار (2020: 238,14 مليون دولار). وبلغت الاستثمارات غير المتداولة في السندات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق 390,56 مليون دولار (2020: 167,14 مليون دولار)، بزيادة قدرها 223,42 مليون دولار. وبالمثل، انخفضت الاستثمارات المتداولة في سوق المال المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق بمقدار 167,34 مليون دولار، ليصل مجموعها إلى 104,97 ملايين دولار (2020: 272,31 مليون دولار). ويرجع هذا التحول في التخصيص إلى بيانات أسعار الفائدة الأساسية في عامي 2020 و 2021.

17 - وارتفعت قيمة الحسابات المستحقة القبض بمقدار 125,51 مليون دولار (49 في المائة) من 255,75 مليون دولار في عام 2020 إلى 381,26 مليون دولار في عام 2021. وبلغت قيمة الحسابات المتداولة المستحقة القبض 212,88 مليون دولار (2020: 191,87 مليون دولار)، بزيادة قدرها 21,01 مليون دولار (11 في المائة). وبلغت قيمة الحسابات غير المتداولة المستحقة القبض 168,38 مليون دولار (2020: 63,88 مليون دولار)، مما يمثل ارتفاعاً قدره 104,50 ملايين دولار (164 في المائة). والسبب الرئيسي للزيادة في الحسابات المستحقة القبض هو النمو في مساهمات الاتفاقات المتعددة السنوات.

18 - وبلغت الخصوم 173,56 مليون دولار في عام 2021 (2020: 173,62 مليون دولار)، بانخفاض قدره 0,06 مليون دولار. ومن مجموع الخصوم، يمثل مبلغ 135,10 مليون دولار (2020: 132,71 مليون دولار)، أي ما يعادل 78 في المائة، التزامات باستحقاقات الموظفين. وبلغت قيمة الحسابات المستحقة الدفع وغيرها من الخصوم 38,47 مليون دولار (2020: 40,92 مليون دولار)، وهو ما يمثل 22 في المائة من مجموع الخصوم.

النسب المالية

19 - يُظهر تحليل النسب المالية الرئيسية انخفاضاً، رغم أن هيئة الأمم المتحدة للمرأة لا تزال تتمتع بمركز مالي يمكنها من الوفاء بخصومها القصيرة الأجل بأصولها السائلة. وبالمثل، تشير جميع النسب إلى وجود مركز مالي سليم.

20 - وبلغت الأصول المتداولة 574,30 مليون دولار مقابل الخصوم المتداولة البالغة 57,70 مليون دولار، وبذلك بلغ صافي الأصول المتداولة 516,60 مليون دولار.

21 - وانخفضت نسبة التداول من 12,67 إلى 9,95، وهو ما يفسر أساساً بتحركات الأموال في الاستثمارات، من متداولة إلى غير متداولة.

22 - وارتفعت نسبة الملاءة المالية من 6,04 إلى 6,95، ويُعزى ذلك أساساً إلى زيادة الحسابات غير المتداولة المستحقة القبض. ويتجاوز مجموع الأصول مجموع الخصوم بمقدار 1 032,12 مليون دولار، مما يدل على سلامة المركز المالي.

23 - وانخفضت نسبة النقدية ونسبة النقدية السريعة من 8,59 إلى 5,10، ومن 11,83 إلى 8,79 على التوالي، ويرجع ذلك أساساً إلى التغير من الاستثمارات القصيرة الأجل إلى الاستثمارات الطويلة الأجل. وفي هذا الصدد، لا تزال الخصوم المتداولة مغطاة بمكافئات النقدية والاستثمارات القصيرة الأجل والحسابات المتداولة المستحقة القبض. ويتضمن الجدول 2 من الفصل الثاني النسب المالية الرئيسية، المستمدة من البيانات المالية للهيئة للسنتين المنتهيتين في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021 و 2020.

الجدول 2 من الفصل الثاني

تحليل النسب

بيان النسبة		31 كانون الأول/ديسمبر 2021	31 كانون الأول/ديسمبر 2020
نسبة التداول ^(أ)			
نسبة الأصول المتداولة إلى الخصوم المتداولة		9,95	12,67
نسبة مجموع الأصول إلى مجموع الخصوم ^(ب)			
نسبة الأصول إلى الخصوم		6,95	6,04
نسبة النقدية ^(ج)			
نسبة النقدية والاستثمارات القصيرة الأجل إلى الخصوم المتداولة		5,10	8,59
نسبة السيولة السريعة ^(د)			
نسبة النقدية والاستثمارات القصيرة الأجل والحسابات المتداولة المستحقة القبض إلى الخصوم المتداولة		8,79	11,83

المصدر: تحليل المجلس للبيانات المالية للهيئة الأمم المتحدة للمرأة عن السنتين المنتهيتين في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021 و 2020.

(أ) يدل ارتفاع النسبة على قدرة الكيان على تسديد خصومه المتداولة.

(ب) يدل ارتفاع النسبة على قدرة الكيان على الوفاء بمجمل التزاماته.

(ج) نسبة النقدية مؤشر على ما يملكه الكيان من سيولة، إذ إنها تقيس حجم النقدية أو مكافئات النقدية أو الأموال المستثمرة المتوفرة ضمن الأصول المتداولة لتغطية الخصوم المتداولة.

(د) نسبة السيولة السريعة هي نسبة أكثر تحفظاً من نسبة التداول لأنها لا تشمل المخزون والأصول المتداولة الأخرى التي يصعب تحويلها إلى نقدية. ويدل ارتفاع النسبة على أن وضع الأصول المتداولة يتسم بمستوى أعلى من السيولة.

3 - الخطة الاستراتيجية

الأنشطة غير المخصصة في خطط العمل السنوية

24 - تحدد الخطة الاستراتيجية على المستوى العالمي التوجه الاستراتيجي للهيئة وأهدافها والنُهُج التي اعتمدتها لدعم الجهود الرامية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات.

25 - وفي هذا السياق، تشير الإرشادات التقنية المفصلة خطوة بخطوة لخطة العمل السنوية لعام 2021 إلى أن خطط العمل السنوية، بالنسبة للميدان، هي الأداة الرئيسية لتخطيط وميزنة ورصد النتائج والأنشطة التي تسهم في المذكرات الاستراتيجية⁽¹⁾.

26 - وبالمثل، تشير الإرشادات إلى أن الأنشطة هي إجراءات تُتخذ أو أعمال يُضطلع بها، ويجري من خلالها تعبئة المدخلات، مثل الأموال والمساعدة التقنية وغيرها من أنواع الموارد، لتحقيق نواتج محددة. وهي أيضا حلقة الوصل الرئيسية بين نظام إدارة النتائج⁽²⁾ ونظام أطلس، وهو النظام المركزي الحالي لتخطيط الموارد. ولضمان الاتساق والتعبير الدقيق عن الموارد والنفقات المخطط لها والنجاح في تنفيذ خطة العمل السنوية، فإن تخصيص أنشطة نظام إدارة النتائج ونظام أطلس أمر بالغ الأهمية لضمان مواءمة البيانات المالية الواردة في نظام أطلس ونظام إدارة النتائج.

27 - ومن المهم ملاحظة أن هيئة الأمم المتحدة للمرأة تستخدم نظام أطلس لدعم عملية المحاسبة والميزنة وأن استخدام النظام إلزامي. بيد أن هذا النظام يأتي من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ويجري حاليا وضع نظام جديد يسمى "كوانتوم" في مرحلته الأولى "بدء التوظيف وتحديد المصادر".

28 - واستعرض المجلس الأنشطة المخصصة من خطة العمل السنوية في لوحة المتابعة المستضافة في تطبيق OneApp⁽³⁾، حتى 31 تشرين الأول/أكتوبر 2021، ولاحظ أنه من إجمالي ميزانية المشروع المقررة لعام 2021 (585,21 مليون دولار)، لم يتم تخصيص مبلغ 43,26 مليون دولار (7,39 في المائة) من الميزانية في خطة العمل السنوية.

29 - وعلاوة على ذلك، استعرض المجلس لوحة متابعة تنفيذ المشاريع في تطبيق OneApp، حتى 31 تشرين الأول/أكتوبر 2021، ولاحظ أنه من مبلغ الـ 43,26 مليون دولار الذي لم يتم تخصيصه في خطة العمل السنوية، كان هناك مبلغ 37,82 مليون دولار (86,88 في المائة) تم الإبلاغ عن مصروفات له خلال سنة مراجعة الحسابات ويحتاج إلى تدخل يدوي لضمان التخصيص المناسب للموارد.

30 - واستفسر المجلس من هيئة الأمم المتحدة للمرأة عن الحالة المذكورة أعلاه، وأشارت الهيئة إلى أن "السبب العام لوجود أنشطة غير مخصصة في خطة العمل السنوية، على الرغم من وجود مصروفات في عام 2021، يرجع إلى قيود داخل نظام أطلس الحالي". وذكرت هيئة الأمم المتحدة للمرأة أيضا أنه من المتوقع أن يتم تقليص فجوة المصروفات غير المخصصة قبل إغلاق دفاتر الحسابات في نهاية عام 2021.

31 - ويرى المجلس أنه إذا لم تقم الهيئة بتخصيص الأنشطة في خطط العمل السنوية، فقد يؤدي ذلك إلى عدم مواءمة المصروفات المبلغ عنها مع الخطة الاستراتيجية. ومن الضروري تخصيص ومواءمة أنشطة

(1) المذكرات الاستراتيجية هي وثائق التخطيط الاستراتيجي الرئيسية للمكاتب الميدانية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة. وهي توضح استراتيجية الميدان ونتائجه الرئيسية، بما يتماشى مع الأولويات الوطنية وإطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة.

(2) نظام إدارة النتائج هو المنصة المؤسسية لجميع المكاتب الميدانية ووحدات المقر، ويساعد على تخطيط خطط العمل السنوية ورصدها وتقديم التقارير بشأنها.

(3) تتوافر لوحة متابعة في تطبيق OneApp الخاص بهيئة الأمم المتحدة للمرأة، والتي تساعد المديرين على مراقبة التقدم الذي تحرزه مكاتبهم في صياغة ميزانيات نظام أطلس التي تتماشى مع نظام إدارة النتائج الخاص بهم. وتعرض لوحة المتابعة حالة التخصيص على المستويين العالمي والإقليمي وعلى مستوى المكاتب.

نظام إدارة النتائج ونظام أطلس لضمان الاتساق، والتعبير الدقيق عن الموارد والمصروفات المقررة، والإنجاز الناجح لخطة العمل السنوية، وكفالة مواعمة البيانات المالية الواردة في نظام أطلس ونظام إدارة النتائج.

32 - وبالمثل، يرى المجلس أنه من المهم إنشاء واجهة بينية أقوى بين النظم المؤسسية للإدارة المالية التابعة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة ونظم التخطيط وإدارة النتائج، من أجل مواعمة الأنشطة التي تقوم بها الهيئة مع المسار الحرج للخطة الاستراتيجية المقبلة، 2022-2025.

33 - ويوصي المجلس بأن تقوم هيئة الأمم المتحدة للمرأة، كجزء من التطوير الجاري للنظام المركزي الجديد لتخطيط الموارد، "كوانتوم"، باستحداث واجهة بينية أقوى بين النظم المؤسسية للإدارة المالية التابعة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة ونظام التخطيط وإدارة النتائج، بهدف الحد من التدخلات اليدوية، وتوفير قدر أكبر من المرونة المنهجية للمستخدمين النهائيين من أجل ضمان المواعمة التامة بين أنشطة خطة العمل السنوية المعتمدة والموارد المالية المستخدمة.

34 - وقبلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة هذه التوصية.

4 - إدارة البرامج

النتائج المالية غير المسواة في مراجعة حسابات الشركاء

35 - وتمشيا مع سياسة وإجراءات نهج مراجعة الحسابات (الصادران في 13 كانون الأول/ديسمبر 2012)، تحدد إجراءات تسوية توصيات مراجعة الحسابات الناشئة عن عمليات مراجعة حسابات الشركاء في المشاريع، الصادرة في 30 تشرين الأول/أكتوبر 2020، الإجراءات اللازمة لضمان معالجة جميع النتائج والتوصيات والمخاطر التي تم تحديدها أثناء عمليات مراجعة حسابات الأنشطة البرنامجية وأنشطة المشاريع التي ينفذها الشركاء، وتنفيذها ورصدها في الوقت المناسب.

36 - وتشير إجراءات تسوية عمليات مراجعة حسابات الشركاء إلى أنه ينبغي لرؤساء المكاتب، مع مدير المشروع، استعراض تقرير مراجعة حسابات الشركاء، والنظر في النتائج والتوصيات، وتكييف الإجراءات التصحيحية وفقا لذلك. وعلاوة على ذلك، ينبغي لرؤساء المكاتب أن يعالجوا على الفور أي نتيجة مالية وأن يتخذوا جميع الإجراءات العلاجية والتصحيحية المناسبة.

37 - وتجدر الإشارة إلى أنه بموجب الإجراءات المذكور أعلاه، فإن النتيجة المالية هي الكشف عن مبلغ غير مبرر أو مصروفات غير مستحقة في تقرير مراجعة حسابات الشريك. ولذلك، ليست كل النتائج المالية بالضرورة مصروفات غير مستحقة.

38 - واستعرض المجلس حالة النتائج المالية الناشئة عن عمليات مراجعة حسابات شركاء المشاريع حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2021، وأشار إلى أن هناك مشاريع من عام 2012 إلى عام 2020 لم تتوصل الهيئة فيها بعد إلى تسوية للنتائج المالية لمراجعة الحسابات، بمبلغ إجمالي قدره 1 319 075 دولارا. ويبين الجدول 3 من الفصل الثاني تفاصيل حالة النتائج المالية.

الجدول 3 من الفصل الثاني
النتائج المالية غير المعالجة حسب السنة
(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

السنة	النتائج المالية غير المعالجة
2012	20 512
2013	378 903
2014	39 485
2017	700
2018	367 202
2019	219 172
2020	293 101
المجموع	1 319 075

المصدر: بيانات مقدمة من هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

39 - ويرى المجلس أن الإجراءات الإدارية المتأخرة لمعالجة النتائج المالية للشركاء يمكن أن تؤدي إلى سوء توقيت في تسوية المصروفات غير المستحقة المحتملة والمبالغ المستردة منها، مما يسبب حالة من عدم اليقين فيما يتعلق باستخدام الأموال المحولة إلى الشركاء وأيضاً فيما يتعلق بما إذا كانت هذه الموارد قد استخدمت للغرض المقصود منها.

40 - وقد تؤدي النتائج المالية القديمة للشركاء التي لم تعالجها الإدارة إلى أثر تراكمي لمبالغ المصروفات غير المبررة أو غير المستحقة، مما قد يؤدي إلى أن تصبح هذه الأرقام ذات أهمية مالية في السنوات المقبلة.

41 - ويوصي المجلس بأن تعالج هيئة الأمم المتحدة للمرأة النتائج المالية لمراجعة حسابات الشركاء في الوقت المناسب، بهدف توليد اليقين بشأن الاستخدام السليم للموارد المحولة إلى الشركاء.

42 - ويوصي المجلس بأن تسوي هيئة الأمم المتحدة للمرأة النتائج المالية القديمة لمراجعة حسابات الشركاء بطريقة سريعة، من أجل توضيح استخدام الأموال المحولة إلى الشركاء في السنوات السابقة.

43 - وقبلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة هاتين التوصيتين.

التسجيل الخاطئ لاستمارات الإذن بالصرف وشهادة الإنفاق في المحاسبة

44 - تنص سياسة هيئة الأمم المتحدة للمرأة بشأن السلف النقدية والتحويلات النقدية الأخرى إلى الشركاء، الصادرة في 23 كانون الأول/ديسمبر 2020، على أن استمارة الإذن بالصرف وشهادة الإنفاق تحل محل جميع أشكال التقارير المالية الأخرى التي يستخدمها الشركاء من الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية لطلب مبالغ مالية والإبلاغ عن المصروفات، ويجب استخدامها في كل مرة يتم فيها تقديم سلفة و/أو تصفية أي سلفة.

- 45 - وتنص السياسة أيضا على أن يقدم الشريك استثمار الإذن بالصرف وشهادة الإنفاق المكتملة والموقع عليها في موعد لا يتجاوز 20 يوما تقويميا بعد نهاية الربع. وبالمثل، تشير السياسة إلى أنه للأغراض المالية في نهاية السنة، قد يطلب من الشركاء تقديم استثمار مؤقتة للإذن بالصرف وشهادة الإنفاق في 31 كانون الأول/ديسمبر.
- 46 - ومع ذلك، تنص السياسة على أنه يمكن لمدير المشروع قبول المصروفات المبلغ عنها أو رفضها أو طلب تعديلها. ويجب أن يوقع مدير المشروع في هيئة الأمم المتحدة للمرأة على استثمار الإذن بالصرف وشهادة الإنفاق ويوافق عليها قبل أن يسجلها موظف الشؤون المالية في نظام أطلس.
- 47 - ويجب أن يوقع الطرفان على أي تغييرات و/أو تعديلات على استثمار الإذن بالصرف وشهادة الإنفاق الموقع عليها، وسيتم تقديم الاستثمار النهائية والمتفق عليها فقط إلى قسم الشؤون المالية في هيئة الأمم المتحدة للمرأة لتسجيل المصروفات و/أو طلبات الدفع.
- 48 - واستعرض المجلس قائمة بجميع استثمارات الإذن بالصرف وشهادة الإنفاق لعام 2021 الصادرة عن الشركاء للمكتب القطري لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في جمهورية تنزانيا المتحدة حتى 5 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، وأشار إلى أنه تم، في عام 2021، تسجيل 14 من استثمارات الإذن بالصرف وشهادة الإنفاق، تتعلق بالمصروفات المتكبدة في عام 2020. وبالإضافة إلى ذلك، لم يطلب المكتب الميداني استثمارات الإذن بالصرف وشهادة الإنفاق المؤقتة للحصول على استثمارات الإذن بالصرف وشهادة الإنفاق. وبلغ مجموع قيمة استثمارات الإذن بالصرف وشهادة الإنفاق الـ 14 ما قدره 271 201 دولارا.
- 49 - وخلال عملية مراجعة الحسابات، استعرضت إدارة البرامج والمشاريع في المكاتب القطرية لبنغلاديش وجمهورية تنزانيا المتحدة وكولومبيا والمكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ. وأخذ المجلس عينة مكونة من 73 من استثمارات الإذن بالصرف وشهادة الإنفاق لعام 2021 صادرة عن الشركاء للمكاتب الميدانية، وكان أحد محاور هذا التقييم هو التسجيل السليم لهذه الاستثمارات في نظام أطلس.
- 50 - ولاحظ المجلس أنه يوجد في المكاتب القطرية لبنغلاديش وجمهورية تنزانيا المتحدة وكولومبيا 16 من استثمارات الإذن بالصرف وشهادة الإنفاق تتضمن اختلافات بين حسابات المصروفات المسجلة في نظام أطلس وحسابات المصروفات المفصلة في استثمارات الإذن بالصرف وشهادة الإنفاق الموقع عليها. وعلاوة على ذلك، لاحظ المجلس أنه في ثمان من تلك الحالات، استخدمت حسابات لفئات مصروفات مختلفة استخداما خاطئا، حيث سجلت نفقات السفر، على سبيل المثال، في حساب تكاليف التعلم.
- 51 - ويرى المجلس أن التأخر في تقديم استثمارات الإذن بالصرف وشهادة الإنفاق يمكن أن يؤثر على رصد تنفيذ الشركاء للأنشطة في الوقت المناسب، بالإضافة إلى خلق صعوبات في وقف التنفيذ وقت تسجيل المصروفات للفترة التي تراكمت فيها. ويرى المجلس أنه كان بإمكان المكتب القطري أن يطلب الاستثمار المؤقتة للإذن بالصرف وشهادة الإنفاق للأغراض المالية في نهاية السنة وأن يسجل المصروفات في الوقت المناسب، قبل تنقيح وتقديم الاستثمارات النهائية للإذن بالصرف وشهادة الإنفاق.
- 52 - ويرى المجلس أيضا أن التسجيل غير الدقيق للمعلومات المتعلقة باستثمارات الإذن بالصرف وشهادة الإنفاق في نظام أطلس يمكن أن يؤثر على تصنيفات المصروفات في بيان الأداء المالي.

53 - وبالمثل، وبالنظر إلى أن استثمار الإذن بالصرف وشهادة الإنفاق هي التقرير المالي الرسمي المقدم من الشركاء المنفذين وتوفر تصنيفا مفصلا للمصروفات يضعه الشركاء، فمن الأهمية بمكان أن تكون المعلومات المنشورة في نظام أطلس متسقة مع المعلومات التي وقع عليها الطرفان في استثمار الإذن بالصرف وشهادة الإنفاق.

54 - وأخيرا، لا يوجد في النظام المركزي الحالي لتخطيط الموارد ضوابط وقائية تلقائية للمساعدة على تجنب الأخطاء البشرية وقت نشر الإذن بالصرف وشهادة الإنفاق في نظام أطلس. ولذلك، واستنادا إلى الوقائع المقدمة، فإن هذه الحالة لن تسمح للمكاتب الميدانية بالاحتفاظ بتصنيف دقيق لهذه الحسابات.

55 - ويوصي المجلس بأن يطلب المكتب القطري لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في جمهورية تنزانيا المتحدة استثمارات الإذن بالصرف وشهادة الإنفاق في الوقت المناسب، ويسجل المصروفات في الفترة الصحيحة التي تنفذ فيها، بهدف الاعتراف بالمعاملات وغيرها من الأحداث عند وقوعها فعلا.

56 - ويوصي المجلس بأن يوقع المكتبان القطريان لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في كولومبيا وجمهورية تنزانيا المتحدة على أي تغييرات أو تعديلات تطرأ على استثمار الإذن بالصرف وشهادة الإنفاق الموقع عليها، من أجل تسجيل المعلومات المحاسبية بدقة.

57 - ويوصي المجلس بأن يحسن المكتبان القطريان لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في بنغلاديش وكولومبيا ضوابطهما المتعلقة بنشر المصروفات المبلغ عنها في استثمار الإذن بالصرف وشهادة الإنفاق في نظام أطلس، من أجل تسجيل المعلومات المحاسبية بدقة.

58 - ويوصي المجلس بأن يوفر المكتبان القطريان لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في بنغلاديش وكولومبيا التدريب وأن يعززا قدرة الشركاء المنفذين على استخدام تصنيفات الحسابات والمصروفات في استثمار الإذن بالصرف وشهادة الإنفاق.

59 - ويوصي المجلس بأن تستحدث هيئة الأمم المتحدة للمرأة، كجزء من التطوير الجاري للنظام المركزي الجديد لتخطيط الموارد، "كوانتوم"، ضوابط وقائية أقوى في تصنيف وتسجيل المصروفات المبلغ عنها في استثمارات الإذن بالصرف وشهادة الإنفاق، بهدف الحد من التدخلات اليدوية والأخطاء البشرية وقت نشر استثمارات الإذن بالصرف وشهادة الإنفاق.

60 - وقبلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة والمكاتب القطرية لبنغلاديش وجمهورية تنزانيا المتحدة وكولومبيا هذه التوصيات.

5 - إدارة المشتريات

مواطن الضعف في رصد عملية الشراء في المقر

61 - تنص السياسة العامة للرقابة الداخلية في هيئة الأمم المتحدة للمرأة السارية منذ 8 آب/أغسطس 2020 في الفقرة 5-8-1 على أن هيئة الأمم المتحدة للمرأة لديها نظم وعمليات قائمة تدعم تحديد المعلومات وتسجيلها ونقلها في شكل إطار زمني لتمكين موظفي هيئة الأمم المتحدة للمرأة من الاضطلاع بمسؤولياتهم. وتشير أيضا إلى أن سجلات مستكملة لمعاملات هيئة الأمم المتحدة للمرأة محفوظة في نظام أطلس، وتُعد بناء عليها التقارير.

62 - وتتص السياسة العامة لإدارة العقود والمشتريات التي وضعتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة بتاريخ نفاذ في 20 كانون الثاني/يناير 2017 في البند 6-2 على أنه يمكن لوحدة الأعمال استخدام مجموعة متنوعة من أساليب الشراء لالتماس العروض للسلع أو الأشغال المدنية أو الخدمات وطرحها للمناقصات. وتشير أيضا إلى أن الطريقة المختارة تعتمد على عدة عوامل، بما في ذلك نوع السلعة أو الخدمة التي يتم شراؤها وكذلك قيمتها.

63 - وفي هذه السياسة العامة، يُعرّف الأثر الرجعي بأنه تنظيم السلطة والوثائق المطلوبة بعد تكبد المصروفات أو بعد قطع الالتزام من جانب هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وبالإضافة إلى ذلك، يشار في البند 10-4 إلى أن حالات الأثر الرجعي تحدث في حالة قيام هيئة الأمم المتحدة للمرأة أو عدم قيامها بعد بإصدار عقد أو أمر شراء. غير أنه يذكر أيضا أن على وحدات الأعمال أن تبذل قصارى جهدها لتجنب حالات الأثر الرجعي.

64 - وبما أن نظام أطلس لا يتضمن عملية لالتماس العروض، فإن هيئة الأمم المتحدة للمرأة تستخدم عدة نظم مستقلة لدعم أنشطتها المتعلقة بالمشتريات دعما كاملا. واستحدثت هيئة الأمم المتحدة للمرأة منصة الشراء الإلكترونية، التي تسمح بالإدارة الإلكترونية لعملية تحديد المصادر، والتماس العطاءات، والتقييم والرقابة، وإرساء العقود، وإدارة العقود. بيد أنه لا توجد واجهة بينية للبيانات بين خطة الشراء وعملية الشراء الإلكتروني ونظام الأطلس.

65 - وبالمثل، تستخدم الهيئة نظام الشراء الإلكتروني للاحتفاظ بملفات العقود مع البائعين، نظرا لمحدودية نظام أطلس. بيد أن الهيئة لم تتمكن بسهولة من إنشاء وتقديم قائمة كاملة بتلك الملفات مع أوامر الشراء المقابلة الصادرة.

66 - وتم استخراج قائمة بأوامر الشراء من خلال نظام أطلس حتى 30 آب/أغسطس 2021. وعند مقارنة قائمة أوامر الشراء المقدمة من الهيئة بالقائمة المستخرجة، لاحظ المجلس أن هناك 410 أوامر شراء غير مدرجة في القائمة المقدمة، مما يجعل من المستحيل، في جملة أمور، تحديد أي منها ينتمي إلى منطقة المشتريات وأي منها ينتمي إلى الموارد البشرية.

67 - وفي وقت لاحق، طلب المجلس إلى الهيئة أن تقدم قائمة بالمشتريات التي تمت بأثر رجعي، وقُدمت قائمة تضم 12 عملية شراء تمت بهذه الطريقة. وفي استعراض المجلس لعينة من خمس عمليات شراء، لوحظ أن واحدة منها قد صدرت نتيجة لإقفال أمر الشراء الأصلي على نحو غير صحيح. وقد أغلق أمر الشراء عن طريق الخطأ بسبب انعدام التواصل وعدم كفاية رصد معاملة الشراء. ولذلك يتعين على هيئة الأمم المتحدة للمرأة أن تقي بالتزامها بشأن الفاتورة المستحقة الدفع وأن توافق على تجهيز أمر شراء جديد كحالة بأثر رجعي.

68 - وأخيرا، عندما طلب المجلس تفاصيل خطة مشتريات الهيئة، اكتشف المجلس أن هيئة الأمم المتحدة للمرأة لا تحتفظ بسجلات تشهد بأن عمليات الشراء تمت على النحو المنصوص عليه في خطة الشراء الأولية.

69 - ويرى المجلس أن الافتقار إلى الإدماج الكامل لنظام المشتريات يقلل من قدرة الهيئة على أن تكون تحت تصرفها معلومات مشتريات متاحة بسهولة ومستكملة وحاسمة الأهمية لاتخاذ القرارات الذكية في الوقت المناسب. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الافتقار إلى تقارير موثوقة تتضمن بيانات شاملة من نظام متكامل

بسلاسة قد يكون له أثر مباشر على رصد عمليات الشراء بكفاءة والإشراف عليها بفعالية عبر المكاتب العالمية للهيئة. وقد ينطوي ذلك أيضا على عدم كفاءة استخدام الموارد البشرية مع التدخلات اليدوية اللازمة لإعداد تقارير مفيدة.

70 - ويرى المجلس أنه ينبغي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة أن توفر أدوات لإعداد تقارير موحدة يمكن لأي مدير أو قائد فريق الاطلاع عليها. ومن شأن هذه التقارير الموحدة أن تسمح لهم بالتحقق من الحالة الراهنة لأي عملية شراء، بغية كفالة مراقبة واستعراض أي وثيقة تشكل جزءا من عملية الشراء.

71 - وبالإضافة إلى ذلك، يرى المجلس أنه، نظرا لمحدودية وظائف الشراء في نظام أطلس، فإن وضع النظام المركزي الجديد لتخطيط الموارد، "كوانتوم"، يتيح فرصة لوحدة الأعمال المعنية بالمشتريات، حيث يمكنها من وضع آليات تتيح الرصد العالمي وفي الوقت المناسب، إضافة إلى تعزيز الضوابط الوقائية طوال عملية الشراء.

72 - وأخيرا، يرى المجلس أنه على الرغم من أن لجنة استعراض المشتريات قد نُبِئت إلى الشراء الذي تم بطريقة الأثر الرجعي ووافقت عليه فيما بعد، فإن هذا يدل على عدم كفاية الرصد في عملية الشراء.

73 - ويوصي المجلس بأن تعزز هيئة الأمم المتحدة للمرأة ضوابطها الداخلية بهدف أن يحسن قسم المشتريات في المقر عملية الرصد التي يضطلع بها فيما يتعلق بأنشطة الشراء استنادا إلى المخاطر، وكفالة استخدام أساليب التماس العروض استخداما ملائما وإصدار أوامر الشراء وفقا للعقود المبرمة مع الموردين.

74 - ويوصي المجلس بأن تنسق هيئة الأمم المتحدة للمرأة مع أصحاب الأعمال التجارية والمستخدمين المستقبليين للنظام المركزي الجديد لتخطيط الموارد، "كوانتوم"، في عملية الشراء، لزيادة متطلبات النظام من أجل إعداد تقارير موحدة وحسنة التوقيت ومفيدة للمستخدمين، وتسجل بيانات عالمية لجميع مراحل دورة الشراء المتكاملة.

75 - وقبلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة هاتين التوصيتين.

استخدام عمليات الشراء التي لم يصدر بها أمر فوق العتبات المحددة

76 - تنص السياسة العامة لإدارة العقود والمشتريات، السارية منذ 8 آب/أغسطس 2020، في البند 1-2-6 على أن إنشاء أمر شراء للسلع والخدمات والأشغال الصغيرة التي تزيد قيمتها عن 2 500 دولار إلزامي، وهو اختياري أقل من هذا المبلغ.

77 - واستعرض المجلس قاعدة بيانات عمليات الشراء التي لم يصدر بها أمر التي قدمها المكتب القطري لجمهورية تنزانيا المتحدة، والتي تضمنت قائمة المشتريات التي تمت دون تنفيذ أمر شراء، مع تحديد تاريخ نهائي هو 30 آب/أغسطس 2021.

78 - واكتشف المجلس أن 13 قسيمة من مجموع 105 قسائم، تجاوزت عتبة 2 500 دولار المحددة في سياسة إصدار أمر الشراء. وبلغت قيمة هذه الحالات 65 353 دولارا، أي ما يمثل 41 في المائة من القسائم الصادرة خلال هذه الفترة.

- 79 - ويرى المجلس أن تجاوز العتبة المحددة في السياسة العامة قد يزيد من خطر تقسيم المشتريات، وهي ممارسة تنهرب من الضوابط الموضوعية في عملية الشراء، ولا سيما بالنظر إلى أن هذه المشتريات ليس لها عقود طويلة الأجل مرتبطة بها.
- 80 - وبالإضافة إلى ذلك، يرى المجلس أن إجراء هذه المشتريات دون أمر شراء يدل على افتقار المكتب القطري إلى الرقابة والرصد، حيث يمكن تنفيذ عمليات الشراء دون تفويض السلطة المقابل لها.
- 81 - ويوصي المجلس بأن يحسن المكتب القطري لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في جمهورية تنزانيا المتحدة ضوابطه الداخلية، لكفالة إنشاء أوامر شراء لجميع المشتريات التي تزيد قيمتها عن 2 500 دولار.
- 82 - وقبل المكتب القطري لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في جمهورية تنزانيا المتحدة هذه التوصية.

6 - المساهمات

عملية إغلاق المساهمات غير الموحدة في نهاية العام

- 83 - في عام 2021، نفتحت هيئة الأمم المتحدة للمرأة سياستها المحاسبية بشأن معالجة المعاملات غير التبادلية وفقا للمعيار 23 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام: الإيرادات من المعاملات غير التبادلية. وبموجب السياسة الجديدة، هناك تمييز بين الاعتراف بالإيرادات لأغراض عرض البيانات المالية وحساب الإدارة. وفيما يتعلق بعرض البيانات المالية، تنص السياسة على أنه يُعترف بالمبالغ المستحقة القبض والإيرادات - بما في ذلك المساهمات المتعددة السنوات - بالكامل وقت توقيع الاتفاق. وفي الحالات التي تتضمن فيها الاتفاقات المتعلقة بالمساهمات شروطا، تعترف الهيئة بخصم، ويُؤجل الاعتراف بالإيرادات إلى حين استيفاء هذه الشروط. وفي الوقت نفسه، وفيما يتعلق بأغراض حساب الإدارة، تسجل الإيرادات في النظام المركزي الحالي لتخطيط الموارد الذي تستخدمه هيئة الأمم المتحدة للمرأة ويبلغ عنها لأغراض داخلية وفقا لمتطلبات النظام المالي والقواعد المالية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة فيما يتعلق بجدول مدفوعات المساهمات.
- 84 - وينطوي تطبيق هذه السياسة على ممارسة للاعتراف بالإيرادات، تتألف من تعديل للمساهمات المقبلة المقدمة في نهاية السنة، وهو أمر ضروري لإعداد البيانات المالية وعرضها. ويحسب هذا التعديل على أساس تقرير بيان المساهمات، المستخرج من النظام المركزي لتخطيط الموارد الذي تستخدمه هيئة الأمم المتحدة للمرأة. ويتضمن التقرير، في جملة أمور، معلومات عن الاتفاقات المتعلقة بالمساهمات، بما في ذلك الجهة المانحة، والعملية الأصلية، والمبلغ الإجمالي، والمراحل الرئيسية المقبلة بدولارات الولايات المتحدة، والمشاريع ذات الصلة.
- 85 - واستعرض المجلس مشروع تسوية نهاية السنة لإعداد البيانات المالية الذي وضعتة هيئة الأمم المتحدة للمرأة، مشيرا إلى أنه لم يُستكمل في تقرير بيان المساهمات سوى الاتفاقات المتعلقة بالمساهمات في الموارد الأخرى.
- 86 - وبالإضافة إلى ذلك، تم التحقق من أن الاتفاقات المتعلقة بالمساهمات في الموارد العادية أدرجت يدويا وحولت إلى دولارات الولايات المتحدة في ورقة العمل الخاصة بحساب التسوية. وفي بعض الحالات، كانت هناك اختلافات صغيرة في التحويل، بسبب أخطاء في صيغة الحساب. وقد أبلغت الهيئة بهذه الأخطاء أثناء عملية مراجعة الحسابات وصححتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

- 87 - ويرى المجلس أن إجراء عمليات حسابية يدوية يمكن أن يؤدي إلى أخطاء في إعداد البيانات المالية. وبالمثل، فإن إدراج المعلومات المتعلقة بالنظام المركزي لتخطيط الموارد، من أجل استخراج تقرير بيان المساهمات، فيما يتعلق بجميع الاتفاقات المتعلقة بالمساهمات (سواء في الموارد العادية أو الموارد الأخرى) من شأنه أن يوحد العملية بالنسبة لجميع المساهمات، ويكفل اكتمال السجلات ويتجنب الإدراج اليدوي والحسابات اليدوية التي يمكن أن تؤدي إلى عدم الدقة.
- 88 - ويرى المجلس أن عملية الانتقال إلى نظام مركزي جديد لتخطيط الموارد يمكن أن تشكل فرصة لوضع تقارير تشمل جميع الاتفاقات والحسابات التلقائية للعمليات الأجنبية.
- 89 - ويوصي المجلس بأن تدرج هيئة الأمم المتحدة للمرأة جميع الاتفاقات المتعلقة بالمساهمات في الموارد العادية والموارد الأخرى في نظامها المركزي لتخطيط الموارد، من أجل تحويل هذه الموارد بالعملة الأجنبية تلقائياً إلى دولارات الولايات المتحدة.
- 90 - ووافقت هيئة الأمم المتحدة للمرأة على هذه التوصية.

7 - السياسات والإجراءات والتوجيهات

السياسات والإجراءات والتوجيهات التي عفا عليها الزمن

- 91 - الغرض من إطار السياسات والإجراءات والتوجيهات، الصادر في 26 تموز/يوليه 2018، هو إنشاء نظام شامل لوضع وإقرار جميع السياسات والإجراءات والتوجيهات المتعلقة باللوائح داخل هيئة الأمم المتحدة للمرأة. ويحدد هذا الإطار أيضاً مهام وأدوار ومسؤوليات كل مجال من المجالات المشاركة، والأنشطة و/أو العمليات الرامية إلى وضع السياسات والإجراءات والتوجيهات الخاصة بكل وحدة أعمال تابعة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة أو الموافقة عليها أو إصدارها.
- 92 - وعلى نفس المنوال، يشير هذا الإطار إلى أن جميع اللوائح المتاحة على الموقع الشبكي الداخلي للسياسات والإجراءات والتوجيهات تعتبر صالحة وتشكل الصيغ الرسمية لهذه الوثائق؛ ولذلك، فإن ما يتم تحميله على هذا الموقع الشبكي الداخلي هو المعايير الرسمية الحالية للواجبات والتنسيق الواجب في جميع مرافق ومكاتب الهيئة في جميع أنحاء العالم.
- 93 - واستعرض المجلس ما مجموعه 259 لائحة تنظيمية ذات حالة سارية المفعول مقدمة على الموقع الشبكي الداخلي للسياسات والإجراءات والتوجيهات (تاريخ الإنهاء 26 تشرين الأول/أكتوبر 2021)، مع مراعاة ما يلي:
- (أ) من بين ما مجموعه 59 سياسة على الموقع الشبكي الداخلي، كانت 18 وثيقة في حالة "تأخر الاستعراض"، مما يشير إلى أن تاريخ استعراض الوثائق قد انتهى. وبالإضافة إلى ذلك، أظهرت ثلاث سياسات، هي سياسة المصروفات النثرية، وسياسة إدارة الإيرادات، وسياسة تفويض السلطة، اختلافات بين تواريخ الوثائق المرفقة في النظام والتواريخ المسجلة على الموقع الشبكي الداخلي.
- (ب) فيما يتعلق باللوائح الإجرائية، انتهت صلاحية 24 وثيقة من الوثائق الـ 79 المستضافة في لوحة المتابعة. وبالإضافة إلى ذلك، أظهر أحد الإجراءات اختلافاً في تواريخ التنقيح بين الوثيقة المرفقة والمبلغ عنها والموقع الشبكي الداخلي.

(ج) في فئة التوجيهات، تأخر تقديم 45 وثيقة من أصل 121 وثيقة مسجلة في منصة SharePoint. وبالإضافة إلى ذلك، تم تحديد ست وثائق تتضمن اختلافات بين التواريخ الموجودة داخل الوثيقة والتواريخ الواردة في لوحة المتابعة في الموقع الشبكي الداخلي للسياسات والإجراءات والتوجيهات، مثل الحسابات المستحقة الدفع، والتوجيهات المتعلقة بقسائم اليومية، والتوجيهات المتعلقة بقيود دفتر الأستاذ العام، والتوجيهات المتعلقة بالشروط العامة للعقود.

94 - وعلى الرغم من أن هيئة الأمم المتحدة للمرأة وضعت آلية رصد لتقديم التقارير إلى وحدات الأعمال عندما يكون من الضروري تحديث وثائق السياسات والإجراءات والتوجيهات، فإن الإطار الحالي للسياسات والإجراءات والتوجيهات لم يحدد موعداً نهائياً لتزويد الجهات المسؤولة عن المحتوى بمرجع لتنفيذ هذه الاستعراضات في الوقت المناسب؛ ومن ثم، لم تستجب الجهات المسؤولة عن المحتوى لهذه الاستعراضات في الوقت المناسب.

95 - ولاحظ المجلس أن الهيئة لم تضيف الطابع الرسمي على تواتر رسائل التذكير بالرصد التي يقدمها فريق السياسات والإجراءات والتوجيهات إلى الجهات المسؤولة عن المحتوى لاستعراض وتحديث وثائق اللوائح في إطار السياسات والإجراءات والتوجيهات أو الإجراءات الإطارية. وتم إصدار جدول زمني بمبادرة من فريق السياسات والإجراءات والتوجيهات لتشجيع الجهات المسؤولة عن المحتوى على تحديث وثائقها.

96 - وأخيراً، وفيما يتعلق بحالة لوحة المتابعة في الموقع الشبكي الداخلي للسياسات والإجراءات والتوجيهات، لاحظ المجلس أنه عندما تنتهي صلاحية الوثائق في النظام، فإن فريق السياسات والإجراءات والتوجيهات لا ينبه الجهات المسؤولة عن المحتوى إلا إلى الحاجة إلى إجراء استعراض.

97 - ويرى المجلس أن عدم وجود لائحة محدثة يمكن أن يؤدي بالهيئة إلى عدم تجسيد التغيرات الناجمة عن البيئة في عملياتها في الوقت المناسب. ويمكن أن تؤثر هذه الحالة على إجراءات المراقبة التي يجب على كل وحدة أعمال تنفيذها.

98 - ويرى المجلس كذلك أن عملية الرصد العالمية يمكن أن تكون أكثر فعالية إذا ما شاركت مختلف مستويات الإدارة؛ وبالتالي، سيكون لدى الهيئة آلية مناسبة للإبلاغ عن التقدم المحرز والعمل على تقليل المخاطر ذات الصلة إلى أدنى حد.

99 - ويوصي المجلس بأن تحدد هيئة الأمم المتحدة للمرأة مواعيد نهائية لكل جهة مسؤولة عن المحتوى من أجل السماح للهيئة بتحديث سياساتها وإجراءاتها وتوجيهاتها في الوقت المناسب، مع مراعاة الالتزام الضروري الذي يجب أن يكون لدى الجهات المسؤولة عن المحتوى، وأنشطة الرصد لمختلف مستويات السلطة في وحدة الأعمال، والآثار التي يمكن أن تحدثها حالات عدم الامتثال.

100 - ويوصي المجلس بأن تعزز هيئة الأمم المتحدة للمرأة مشاركة جميع مستويات الإدارة في أنشطة الإنشاء وإضفاء الطابع الرسمي والتحديث المتعلقة بالسياسات والإجراءات والتوجيهات؛ ومن ثم تبرز أهمية وجود عملية ملائمة لصنع السياسات؛ وبالتالي، سيكون لدى هيئة الأمم المتحدة للمرأة وثائق مناسبة ومحدثة لضمان امتثالها للتعليمات الأساسية.

101 - ووافقت هيئة الأمم المتحدة للمرأة على هاتين التوصيتين.

8 - الموارد البشرية

الدورات التدريبية الإلزامية غير المكتملة

102 - وفقاً للمادة 101 من ميثاق الأمم المتحدة، ينبغي في استخدام الموظفين وفي تحديد شروط خدمتهم أن يراعى في المكان الأول ضرورة الحصول على أعلى مستوى من المقدرة والكفاية والنزاهة. ومن ثم، فإن الهدف من الدورات التدريبية الإلزامية هو بناء أساس معرفي مشترك وتعزيز ثقافة مشتركة بين موظفي المنظمة.

103 - وفي هذا الصدد، لدى هيئة الأمم المتحدة للمرأة خطة حالية للدورات التدريبية الإلزامية والاختيارية، تنص على أن المكاتب والشعب الميدانية التابعة للهيئة مسؤولة عن خطط تدريب موظفيها وأفرادها، بما في ذلك أي تدريب اختياري يتم تحديده لموظفي الهيئة. ومن المنصوص عليه أن الدورات الإلزامية التي تنظمها هيئة الأمم المتحدة للمرأة على مستوى الهيئة ككل تشكل الأساس لخطة التدريب للجميع وينبغي إكمالها لجميع الموظفين بغض النظر عن نوع العقد (الموظفون أو القوى العاملة المنتسبة) الذين مضى على وجودهم في المنظمة أكثر من ستة أشهر.

104 - وتحفظ هيئة الأمم المتحدة للمرأة بالمعلومات وتنفيذ الدورات التدريبية للموظفين في نظام أغورا لإدارة التعلم (الذي تديره منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف))، بينما يحتفظ بالمعلومات السابقة في قاعدة البيانات القديمة (التي يديرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي). ويجب أن يظهر إكمال الدورات في نظام أغورا لإدارة التعلم.

105 - وحل المجلس المعلومات الواردة في قاعدة البيانات القديمة وتقرير نظام أغورا للتدريب فيما يتعلق بحالة الدورات التدريبية الإلزامية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة من قاعدة بيانات الموظفين العاملين الذين مضى على وجودهم في المنظمة أكثر من ستة أشهر، مع تحديد تاريخ نهائي في 10 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، ولاحظ أن 65 في المائة (1 751) من موظفي هيئة الأمم المتحدة للمرأة لم يكملوا جميع الدورات الإلزامية، و 59 في المائة (1 027) تأخروا أكثر من 12 شهراً في إكمالها.

106 - وعلاوة على ذلك، وعلى الرغم من أن هيئة الأمم المتحدة للمرأة قد أنشأت آلية إشراف لإرسال رسائل تذكير وتقارير دورية عن الدورات الإلزامية إلى موظفيها وإبلاغ الموظفين المعنيين حديثاً بمتطلبات التدريب الإلزامي في رسالة الترحيب بالموظفين الجدد والتوجيه الشهري بشأن شعبة الموارد البشرية، فإن هذه الجهود لم تكن كافية، لأن 35 في المائة فقط من موظفي هيئة الأمم المتحدة للمرأة قد أكملوا جميع دوراتهم الإلزامية. ولاحظ المجلس أن لكل دورة تدريبية إلزامية نسبة مئوية لعدم الامتثال تتراوح بين 30 و 40 في المائة من موظفي هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

107 - ويرى المجلس أن عدم الامتثال لدورات الأمم المتحدة الإلزامية يمكن أن يؤثر على أنشطة ومهام موظفي هيئة الأمم المتحدة للمرأة في مختلف المناصب والمكاتب، مما يعوق تنمية القدرات في وحداتها ويؤثر على التنفيذ الفعال للأهداف المؤسسية للهيئة.

108 - وبالإضافة إلى ذلك، يرى المجلس أن التصميم الحالي لضوابط الرصد، امتثالاً للدورات التدريبية الإلزامية لموظفي هيئة الأمم المتحدة للمرأة، لا يسمح للهيئة بالتخفيف من خطر عدم الامتثال على نطاق واسع ولا يشجع على إشراك جميع مستويات الإدارة في التزامات الموظفين هذه.

109 - ويوصي المجلس بأن تنفذ هيئة الأمم المتحدة للمرأة خطة عمل من أجل تصحيح عدم الامتثال للدورات التدريبية الإلزامية.

110 - ويوصي المجلس بأن تعيد هيئة الأمم المتحدة للمرأة تصميم ضوابط الرصد المتصلة بالدورات التدريبية الإلزامية من أجل التخفيف من مخاطر عدم الامتثال، مع تشجيع مشاركة جميع مستويات الإدارة في التزامات الموظفين هذه بطريقة وقائية.

111 - وقبلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة هاتين التوصيتين.

9 - تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

عدم رصد أمن المعلومات في المكاتب الميدانية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة

112 - تنص سياسة أمن المعلومات الخاصة بهيئة الأمم المتحدة للمرأة، السارية منذ 14 حزيران/يونيه 2021، على أن أمن المعلومات هو مجموعة من الممارسات التي تهدف إلى تأمين بيانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من الوصول غير المصرح به أو التعديلات غير المأذون بها، سواء عند تخزينها أو عند نقلها من جهاز أو موقع مادي إلى آخر. وتتمثل الركائز الثلاث لأمن المعلومات في السرية والسلامة والتوافر.

113 - وقد حدد الإجراء المعني بالبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والاتصالات السلوكية واللاسلكية، الساري منذ 1 كانون الثاني/يناير 2020، أدواراً ومسؤوليات لتنفيذ الامتثال لأمن المعلومات في هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

114 - وعندما يحقق مكتب ما امتثالاً بنسبة 90 في المائة فما فوق لشروط ومتطلبات أمن المعلومات، يوصي مدير أمن المعلومات رئيس أمن المعلومات والاتصالات السلوكية واللاسلكية بإصدار شهادة لهذا المكتب. وبعد إصدار شهادة للمكتب، يعيد مدير أمن المعلومات التحقق من المكتب سنوياً لضمان امتثاله للإجراء. ويتولى مدير أمن المعلومات المسؤولية عن إدارة أمن المعلومات وامتثال هيئة الأمم المتحدة للمرأة ويقوم بمراقبة عدم الامتثال وإبلاغ الإدارة به على أساس منتظم.

115 - وبالمثل، ومن أجل إدارة المخاطر المحدقة بأمن الفضاء الإلكتروني على نحو ملائم، ينص الإجراء على أنه يجب على جميع المكاتب أن تمتثل لشروط ومتطلبات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المكاتب؛ فعلى سبيل المثال، يجتمع مدير العمليات مع الجهات المسؤولة عن أمن المعلومات والاتصالات السلوكية واللاسلكية في المقر كل ثلاثة أشهر، من أجل تحديث خطة التعافي من الكوارث و/أو خطة استمرارية تصريف الأعمال سنوياً.

116 - وبالإضافة إلى ذلك، لدى هيئة الأمم المتحدة للمرأة لوحة متابعة لأمن المعلومات مستضافة في تطبيق OneApp، لعرض درجة الامتثال لأمن المعلومات على نطاق المكاتب. وتمثل هذه الدرجة مستوى نضج كل مكتب في مجال إدارة أمن المعلومات الذي يتم قياسه كدرجة من 0 إلى 100، وتحقيق الهدف لكل عنصر بالنسبة للمعلومات المتعلقة بالأمن. ولوحة متابعة أمن المعلومات هي أداة داخلية لفريق أمن المعلومات وكذلك المكاتب الفردية للمساعدة في تحديد أولويات الجهود المبذولة في إطار برنامج أمن المعلومات وكذلك خطط عمل المكاتب الفردية. ومن المهم الإشارة إلى أن معلومات لوحة المتابعة تُجمع عن طريق استبيان، وتقوم جهات التنسيق المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التابعة للمكاتب القطرية بتحديثها يدوياً.

117 - وفي 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، استعرض المجلس المعلومات الواردة في لوحة متابعة أمن المعلومات ولاحظ الحالات التالية:

(أ) هناك نسبة 57 في المائة من المكاتب الميدانية الموسومة على أنها لم تحصل على شهادة قط.

(ب) هناك نسبة 24 في المائة من المكاتب الميدانية التي حصلت على شهادة ولكن لم يتم تجديدها.

(ج) هناك نسبة 80 في المائة من المكاتب الميدانية التي ليس لديها خطة مستكملة للتعافي من الكوارث.

118 - وبالإضافة إلى ذلك، ووفقاً للمعلومات المسجلة في لوحة متابعة أمن المعلومات، فإن المكاتب الميدانية التابعة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة لديها امتثال منخفض لسمات الأداء (أقل من 50 في المائة) فيما يتعلق بمؤشر الأداء الأساسي لأمن المعلومات. ومن بين جميع المكاتب الميدانية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة:

(أ) تحقق 49 في المائة من مؤشر "حماية نقطة النهاية".

(ب) تحقق 46 في المائة من مؤشر "الامتثال العام لأمن المعلومات".

(ج) تحقق 45 في المائة من مؤشر "الدورات التدريبية للتوعية بأمن المعلومات".

119 - ولم يكن من الممكن التحقق من أن إبلاغ المقر عن المهام أو الأنشطة في إطار مسؤوليات الجهة المضطلعة بالدور قد نفذ بفعالية وبالتواتر المحدد في الإجراء، لأن الهيئة أبلغت المجلس بأن ذلك يتم "كل ثلاثة أشهر عادة"، وعلاوة على ذلك، لم يكن هناك توثيق للأنشطة التي تؤديها مختلف الجهات المضطلعة بالأدوار المذكورة أعلاه.

120 - وأخيراً، طُلبت معلومات احتياطية عن التدابير التي اتخذتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة فيما يتعلق بأمن المعلومات، وأشارت الهيئة إلى أنه تم اتخاذ عدة إجراءات (مهام)، غير أن الهيئة لم تقدم الوثائق الداعمة بشأن المهام المنجزة.

121 - ويرى المجلس أن عدم الامتثال لأنشطة أمن المعلومات من جانب الجهات المضطلعة بالأدوار يمكن أن يؤثر على إدارة أمن المعلومات التي تنفذها الهيئة، بما في ذلك حماية موارد هيئة الأمم المتحدة للمرأة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من الضياع أو سوء الاستخدام، ويمكن أن يزيد من الإنتاجية المالية، وأخطار الإضرار بالسمعة، فضلاً عن عملية صنع القرار اللاحقة ذات الصلة.

122 - ويمكن أن يؤدي غياب الشهادات وعدم الكفاءة في عملية الرصد على جميع مستويات الإدارة (العالمي والإقليمي والقطري) إلى أن يكون لدى هيئة الأمم المتحدة للمرأة نطاق جزئي ومعلومات غير مناسبة التوقيت عن مستويات الأمن في كل بلد، لأن الإجراءات الإدارية ستستند إلى معلومات غير دقيقة.

123 - وأخيراً، فإن تنفيذ أدوات القياس استناداً إلى الحقائق المحلية (مثل نوع المكتب، وقدرات الموظفين)، والأداء المناسب لخطة العمل، وتوثيق العمل المنجز أو التقدم المحرز، يمكن أن يسمح للهيئة بإجراء رصد فعال في كل مكتب من المكاتب الميدانية التابعة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، مما يوفر بيانات عالمية عن مستوى أمن المعلومات في الهيئة ككل.

124 - ويوصي المجلس بأن تجري هيئة الأمم المتحدة للمرأة تقييماً لأمن المعلومات استناداً إلى مخاطر كل نوع من أنواع المكاتب على جميع مستويات الإدارة (العالمي والإقليمي والقطري) من أجل تحسين عملية الرصد.

125 - ويوصي المجلس بأن تقوم هيئة الأمم المتحدة للمرأة بتحديث وتوثيق الأنشطة المتعلقة بأمن المعلومات، مع رصدها في الوقت المناسب، من أجل التخفيف من المخاطر المتعلقة بأمن المعلومات على جميع مستويات الإدارة (العالمي والإقليمي والقطري).

126 - وقبلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة هاتين التوصيتين.

عدم تجديد شهادة أمن المعلومات

127 - أشار المجلس إلى أن المكتب القطري لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في كولومبيا والمكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ لم يجددا شهادة أمن المعلومات منذ عام 2020 بسبب عدم الامتثال للشروط والمتطلبات التالية:

(أ) لم يعقد مدير العمليات اجتماعات منتظمة مع قسم أمن المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في المقر.

(ب) لم يتم تحديث خطة التعافي من الكوارث وإطلاع فريق أمن المعلومات في المقر عليها خلال عام 2021، ولم يتم تحديث المعلومات الموجودة في لوحة متابعة أمن المعلومات.

128 - وبالإضافة إلى ذلك، لم يتسن التحقق من أن مقر هيئة الأمم المتحدة للمرأة قد قدم الدعم أو التوجيه أو الإرشاد إلى المكاتب الميدانية من أجل الامتثال للمهام أو الأنشطة المحددة في إجراء تجديد شهادتها.

129 - ويؤدي عدم تجديد الشهادات إلى قيام المكاتب الميدانية بالإبلاغ عن مستوياتها الأمنية في وقت غير مناسب وبصورة غير دقيقة، مما يؤثر على رؤية مقر هيئة الأمم المتحدة للمرأة في هذا الصدد لأن الإجراءات الإدارية ستستند إلى معلومات غير دقيقة.

130 - ويوصي المجلس بأن يقوم المكتب القطري لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في كولومبيا والمكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ بتجديد شهادة أمن المعلومات في الوقت المناسب، على النحو المنصوص عليه في الإجراء، من أجل التخفيف من المخاطر المتعلقة بأمن المعلومات.

131 - وقبل المكتب القطري لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في كولومبيا والمكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ هذه التوصية.

جيم - إفصاحات الإدارة

1 - شطب خسائر النقدية والحسابات المستحقة القبض والممتلكات

132 - أبلغت هيئة الأمم المتحدة للمرأة المجلس، وفقاً للبند 21-1 من نظامها المالي وقواعدها المالية، بأنها شطبت خسائر من الحسابات المستحقة القبض قدرها 71 404,61 دولاراً.

2 - المبالغ المدفوعة على سبيل الهبة

133 - أبلغت هيئة الأمم المتحدة للمرأة المجلس، وفقا للبند 20-6 من نظامها المالي وقواعدها المالية، بأنها لم تدفع أية مبالغ على سبيل الهبة في عام 2021.

3 - حالات الغش والغش المفترض

134 - وفقا للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات (المعيار رقم 240)، يعتزم المجلس إجراء مراجعات للبيانات المالية بحيث يكون لديه توقع معقول لكشف الأخطاء والمخالفات الجوهرية، بما فيها تلك الناجمة عن الغش. ولكن لا ينبغي الاعتماد على مراجعة الحسابات لتحديد جميع الأخطاء الجوهرية أو المخالفات. فالمسؤولية عن منع الغش والكشف عنه تقع على عاتق الإدارة في المقام الأول.

135 - وفي أثناء مراجعة الحسابات، وجه المجلس استفسارات للإدارة بشأن مسؤوليتها الرقابية عن تقييم مخاطر الغش الجوهري وبشأن العمليات المطبقة لتحديد مخاطر الغش ومواجهتها، بما فيها أي مخاطر بعينها حددتها الإدارة أو لفت انتباهها إليها. واستفسر المجلس أيضا عما إذا كانت الإدارة على علم بأي حالة غش فعلية أو مزعومة أو مشتبه فيها، وشمل ذلك التحقيقات التي يقوم بها مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات. وشملت الاختصاصات الإضافية التي تنظم المراجعة الخارجية للحسابات إدراج حالات الغش والغش المفترض في قائمة المسائل الواجب الإشارة إليها في تقريرها.

136 - وخلال عام 2021، أكمل مكتب خدمات الرقابة الداخلية التابع للأمم المتحدة تحقيقاته في 16 حالة كانت قد صُنِّفت في البداية على أنها حالات غش مفترض أو مخالفات مالية. وفي خمس من هذه الحالات، لم يثبت أي غش أو مخالفات مالية. وتم إثبات إحدى عشرة حالة شملت مخالفات تتعلق بالمشتريات أو التوظيف أو حضور الموظفين، والغش من جانب الموظفين العاملين لدى الشركاء في البرامج، والتزوير، وتقديم بيانات كاذبة، وإهدار الموارد، وتضارب المصالح. وعموما، شمل ذلك حالات غش مثبتة تبلغ قيمتها 150 355 دولارا وحالات إهدار موارد تبلغ قيمتها 26 000 دولار. وأسفر ذلك عن خسائر فعلية أو محتملة قدرها 164 747 دولارا لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، لم يتم استردادها حتى الآن. وفيما يتعلق بإحدى هذه الحالات، وضعت هيئة الأمم المتحدة للمرأة ترتيبات لخسارة محتملة قدرها 135 992 دولارا.

137 - ولمعالجة الحالات المثبتة بالأدلة، اتخذت هيئة الأمم المتحدة للمرأة أو تتخذ إجراءات وفقا للإطار القانوني لهيئة الأمم المتحدة للمرأة لمعالجة عدم الامتثال لمعايير السلوك بالأمم المتحدة، أو اتفاقات هيئة الأمم المتحدة للمرأة مع الأطراف ذات الصلة، بما في ذلك لاسترداد الخسائر. وتقوم هيئة الأمم المتحدة للمرأة أيضا بوضع إجراء لفرض جزاءات على البائعين في الحالات المتصلة بالبائعين، مستفيدة من البنية التحتية القائمة لجزاءات البائعين في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

138 - وفي 31 كانون الأول/ديسمبر 2021، كانت لدى مكتب خدمات الرقابة الداخلية قيد التحقيق تسع حالات تتطوي على ادعاءات تتعلق بغش مفترض أو مخالفات مالية. وفي 31 آذار/مارس 2022، كان مكتب خدمات الرقابة الداخلية قد انتهى أيضا من التحقيق في اثنتين من هذه الحالات. وتبين أن إحدى الحالتين ليست مثبتة بأدلة، في حين كانت حالة واحدة مثبتة بأدلة وشملت غشا من جانب الموظفين العاملين لدى الشركاء في البرامج، وبلغت قيمتها 6 823 دولارا وأسفرت عن خسارة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة لم يتم استردادها حتى الآن. وتتخذ هيئة الأمم المتحدة للمرأة إجراءات وفقا لاتفاقها مع الشريك في البرنامج،

بما في ذلك لاسترداد الخسائر، وتتنظر في إحالة هذه الحالة إلى سلطات إنفاذ القانون المحلية. ولا تزال الحالات السبع الأخرى قيد التحقيق من جانب مكتب خدمات الرقابة الداخلية وتشمل ادعاءات بحدوث مخالفات مالية أو مخالفات تتعلق بالمشتريات، وتزوير، وإهدار للموارد.

دال - شكر وتقدير

139 - يود المجلس أن يعرب عن خالص تقديره وامتنانه لإدارة هيئة الأمم المتحدة للمرأة وموظفيها على ما قدموه من مساعدة وتعاون أثناء إجراء مراجعة الحسابات.

(توقيع) خورخي برموديز

المراقب المالي العام لجمهورية شيلي

رئيس مجلس مراجعي الحسابات

(مسؤول أول لشؤون مراجعة الحسابات)

(توقيع) كاي شيلر

رئيس ديوان المحاسبة الاتحادي الألماني

(توقيع) هو كاي

المراجع العام للحسابات في جمهورية الصين الشعبية

21 تموز/يوليه 2022

حالة تنفيذ التوصيات حتى السنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020

الرقم	الحسابات	مرجع التقرير	توصية المجلس	رد الإدارة	تقييم المجلس	نُفذت	التنفيذ	لم تنفذ	تجاوزتها	قيّد	الحالة بعد التحقق
1 -	2017	A/73/5/Add.12، الفصل الثاني، الفقرة 44	يوصي المجلس كذلك بأن تقوم هيئة الأمم المتحدة للمرأة بما يلي: (أ) كفالة إجراء تقييم نهائي للنتائج المالية الواردة في تقرير مراجعة الحسابات المشفوع بتحفظات للسنة السابقة، وذلك لمعرفة أسباب أوجه الضعف المحددة ومنع تكرارها؛ (ب) النظر في اعتماد سياسات تعالج أوجه الضعف في إدارة المشاريع، التي تؤدي إلى صرف نفقات غير مستحقة، وتوجه الإدارة بشأن إجراء محاسبة سليمة في ما يتعلق بنفقات السنوات السابقة غير المستحقة، لتفادي الأخطاء المحتملة في البيانات المالية.	أبلغت هيئة الأمم المتحدة للمرأة المجلس بأنه قد أجري تقييم نهائي للنتائج المالية الواردة في تقرير مراجعة الحسابات المشفوع بتحفظات للسنة السابقة، وأن سياسات لمعالجة أوجه الضعف في إدارة المشاريع قد نفذت. وفي هذا السياق، يمكن اتخاذ الإجراءات المطلوبة قبل اتخاذ قرار إذا كانت النتائج المالية مدعومة أو مؤكدة باعتبارها نفقات غير مستوفية للشروط، مما يؤدي إلى اتخاذ إجراءات للاسترداد عن طريق استمارة الإنن بالصرف وشهادة الإنفاق، واسترداد الأموال أو شطبها، والقيود المحاسبية المرتبطة بها.	تحقق المجلس من أن الهيئة أجرت تقييماً نهائياً وأدخلت سياسات في مجال إدارة المشاريع. ومن ثم، تعتبر هذه التوصية منفذة.	X					
2 -	2018	A/74/5/Add.12، الفصل الثاني، الفقرة 21	يوصي المجلس بأن تنتظر هيئة الأمم المتحدة للمرأة في إمكانية النص، في مرحلة صياغة البرامج، على متطلبات إلزامية للإبلاغ عن خطط الشراء الخاصة بالمشاريع التي تنفذ في إطار البرامج.	أفادت الهيئة بأنها أدرجت الحاجة إلى خطط الشراء كجزء من وثائق المشاريع التي تقدم إلى لجنة تقييم المشاريع. وقد تم ذلك في إطار السياسات والإجراءات والتوجيهات المنقحة (تحديث تقييم واعتماد وثائق المشاريع) وإجراء المساعدة التحضيرية.	استعرض المجلس الاحتياجات الجديدة الواردة في السياسة المتعلقة بتقييم واعتماد وثائق المشاريع والإجراءات التحضيرية، إضافة إلى الاتصالات الواردة من المقر إلى المكاتب الميدانية ومثال على خطة شراء لمشروع ما. وبالنظر إلى أن الهيئة قد أدرجت الحاجة إلى خطط الشراء كجزء من وثائق المشاريع، يخلص المجلس إلى أن هذه التوصية قد نفذت.	X					
3 -	2019	A/75/5/Add.12، الفصل الثاني، الفقرة 22	يوصي المجلس بأن تقوم هيئة الأمم المتحدة للمرأة بتصنيف مكاتبها بشكل رسمي، وبأن تضع تعريفاً لمجموعة المهام التي يقوم بها كل نوع من أنواع وجودها، بما في ذلك الحد الأدنى من المهام والوظائف والموارد اللازمة للكيانات المقيمة وغير المقيمة على حد سواء، فضلاً عن مختلف أنواع الخدمات	ذكرت الهيئة أنه تم إصدار السياسات والإجراءات والتوجيهات لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وأنها تضمنت معايير تنطبق على ما إذا كان ينبغي إنشاء وجود أو تغييره أو إغلاقه، وتوضيح الأدوار والمسؤوليات وأوجه المساءلة للجهات صاحبة المصلحة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن النظام المركزي لإدارة البيانات مستكمل ودقيق، وهناك فهم	تحقق المجلس من مضمون اللائحة، التي تضمنت متطلبات إغلاق التوصية. ومن ثم، فإنها تعتبر منفذة.	X					

الرقم	السنة تقرير مراجعة الحسابات	مرجع التقرير	توصية المجلس	رد الإدارة	تقييم المجلس	الحالة بعد التحقق
						قيد تجاوزتها لم تنفذ الأحداث
			التي يتعين تقديمها. وينبغي الاحتفاظ أيضا بسجل دقيق ومحدث يضم جميع المكاتب.	عام على نطاق الهيئة بأنه المصدر الوحيد للمعلومات لوجود هيئة الأمم المتحدة للمرأة على الصعيد القطري.		
4 -	2019	A/75/5/Add.12، الفصل الثاني، الفقرة 58	يوصي المجلس بأن يقوم المكتب المتعدد الأقطار التابع للهيئة في فيجي برصد أداء الشركاء المنفذين أو الجهات المسؤولة عن كُتب لضمان تلقي استمارات الإنز بالصراف وشهادة الإنفاق في المواعيد المحددة وتسجيل نفقات المشاريع بالطريقة المناسبة، والاضطلاع بدور الرصد في أنشطتها.	أفادت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بأن المكتب المتعدد الأقطار في فيجي واصل تحسين نظامه لتتبع ورصد تقديم الشركاء للتقارير المالية في حينها. وبالإضافة إلى الإخطارات الصادرة على مستوى الهيئة ككل بشأن المواعيد النهائية المقبلة لتقديم التقارير والتحديثات الشهرية، أنشئت أداة إلكترونية لتتبع الشركاء. وساعدت هذه الأداة الإلكترونية الأفرقة القطرية ومديري المشاريع على إدارة اتفاقات الشركاء، وتحليل المعلومات المتعلقة بالتقدم المالي للشركاء، واتخاذ الإجراءات التصحيحية حسب الحاجة. وعلاوة على ذلك، نظم المكتب المتعدد الأقطار في فيجي مناسبات تدريبية مع الشركاء ومع الموظفين بشأن الاحتياجات المالية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة من أجل الإبلاغ (استمارات الإنز بالصراف وشهادة الإنفاق).	بالنظر إلى أن الهيئة قامت بتحسين القيد X المحاسبي في كل عملية تصفية للنفقات ونفذت خطة عمل تشمل تدريب الشركاء والموظفين ورصد حالة السلف المقدمة إلى الشركاء، يرى المجلس أن هذه التوصية قد نفذت.	
5 -	2019	A/75/5/Add.12، الفصل الثاني، الفقرة 69	يوصي المجلس بأن يكفل المكتب المتعدد الأقطار التابع للهيئة في فيجي، في إطار عملية استعراض المستندات الداعمة للمشاريع قيد التنفيذ، إرفاق الإيصالات الداعمة بما يلزم من تراخيص ومعلومات موثوقة من أجل تصفية أي سلفة في الوقت المناسب.	أبلغت الهيئة المجلس بأن حالات التأخير المحتملة المرصودة بين الوقت الذي يقدم فيه الشريك استمارة الإنز بالصراف وشهادة الإنفاق والسجلات المحاسبية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة كانت في المقام الأول نتيجة لتكرار مراقبة استعراض ضمان الجودة وعملية العناية الواجبة التي يمارسها المكتب المتعدد الأقطار في فيجي. ويتماشى ذلك مع سياسة الهيئة بشأن السلف النقدية وأحكام الاتفاقات العامة مع الشركاء التي تنص على ألا يقبل مدير المشروع سوى النفقات المستحقة التي يمكن تحديدها والتحقق منها. وعلاوة على ذلك،	استعرض المجلس عينة من الوثائق الداعمة X لعمليات تصفية النفقات التي أبلغ عنها المكتب المتعدد الأقطار في فيجي ولاحظ أن الهيئة قد حسنت عملية استعراض تصفية النفقات. ولذلك، يستنتج أن هذه التوصية قد نفذت.	

الرقم	الحسابات	سنة تقرير مراجعة	مرجع التقرير	توصية المجلس	رد الإدارة	تقييم المجلس	نُفذت التنفيذ لم تنفذ الأحداث	قيد تجاوزتها	الحالة بعد التحقق
6 -	2019	A/75/5/Add.12، الفصل الثاني، الفقرة 75	يوصي المجلس بأن تكفل هيئة الأمم المتحدة للمرأة مراعاة عامل المخاطر المتصلة بالشركاء المنفذين في عملية استعراض عينة النفقات من خلال استثمارات الإنن بالصرف وشهادة الإنفاق.	أفادت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بأنه تم إدخال تعديل على استثمارة الإنن بالصرف وشهادة الإنفاق الصادرة عن هيئة الأمم المتحدة للمرأة وفقاً للمرفقين 8 و 9 لسياساتها المتعلقة بالسلف النقدية والتحويلات النقدية الأخرى. واقتضى هذا التعديل من مدير البرنامج أن يضع علامة في خانة تؤكد إرفاق رسالة التصديق، قبل الموافقة على استثمارة الإنن بالصرف وشهادة الإنفاق. وقد أرسلت نائبة مدير الشؤون المالية تذكيراً إلى جميع المكاتب والأقسام لضمان استخدام رسالة تأكيد التصديق على النفقات في جميع عمليات التصفية بصرف النظر عما إذا كانت العينة المختارة تمثل نسبة مئوية تبلغ 100 في المائة أو أقل من ذلك.	تحقق المجلس من التعديل الذي أبلغت عنه X هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وبالإضافة إلى ذلك، أخذت عينة من استثمارات الإنن بالصرف وشهادة الإنفاق، واستعرض الاستخدام الفعال لرسالة التصديق. وبالنظر إلى أن الهيئة حسنت عملية أخذ العينات من أجل استعراض النفقات، فقد خلص إلى أن هذه التوصية قد نفذت.				
7 -	2020	A/76/5/Add.12، الفصل الثاني، الفقرة 31	يوصي المجلس الهيئة بهيكله تقبل المخاطر في بيان يحدد أنواع وكميات المخاطر، لكي تحقق أهدافها الاستراتيجية المعبر عنها من الناحيتين الكمية و/أو النوعية.	أبلغت الهيئة المجلس بأن استعراض المستويات الحالية للتعرض للمخاطر بالنسبة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة وقدرتها على تقبل المخاطر في المجالات الرئيسية قد بدأ. وستصوب نواتج هذا الاستعراض في العملية الفصلية لاستعراض الأعمال وستستخدم لتيسير صياغة بيان تقبل المخاطر.	لاحظ المجلس التقدم الذي أحرزته الهيئة بشأن مسائل التدريب. ومع ذلك، وبالنظر إلى أن صياغة بيان تقبل المخاطر لا تزال جارية، فإن هذه التوصية تعتبر قيد التنفيذ.				
8 -	2020	A/76/5/Add.12، الفصل الثاني، الفقرة 32	يوصي المجلس بأن تقوم الهيئة بتحديد وإدماج مستويات تحمل المخاطر لتوجيه عملية تقييم المخاطر، بغية تضمين درجة	ذكرت هيئة الأمم المتحدة للمرأة أن عملية تحديد وإدماج مستويات تحمل المخاطر	يقر المجلس بالجهود التي بذلتها الهيئة في هذا الشأن؛ بيد أن عملية تحديد وإدماج مستويات				

الرقم	السنة تقرير مراجعة الحسابات	مرجع التقرير	توصية المجلس	رد الإدارة	تقييم المجلس	نُفذت القيود لم تنفذ تجاوزتها الأحداث	الحالة بعد التحقق
			تحمّل المخاطر في وقت تنفيذ تدابير تخفيف إضافية من أجل خفض تصنيف المخاطر أو حدتها لتصل إلى مستوى مقبول.	ستجرى بعد صياغة مشروع بيان تقبل المخاطر.	تحمّل المخاطر لا تزال جارية. ومن ثم، تُعتبر هذه التوصية قيد التنفيذ.		
9 -	2020	A/76/5/Add.12، الفصل الثاني، الفقرة 47	يوصي المجلس بأن تقوم هيئة الأمم المتحدة للمرأة بإدراج التدريب الإلزامي المتعلق بالإدارة المركزية للمخاطر وزيادة وتيرته على مختلف مستويات الموظفين. وينبغي أن يبدأ ذلك بالمسؤولين عن المخاطر والمنسقين المعنيين بالمخاطر في كل كيان من الكيانات المعرضة لمخاطر، ثم تعميمه على جميع الموظفين والأفراد المعنيين بالتخطيط السنوي للعمل والإبلاغ عن الأداء والمسؤولين عنهما.	أفادت الهيئة بأنها تناقش مع أصحاب المصلحة الداخليين إمكانية إدراج تدريب إلزامي. وفي غضون ذلك، وضعت هيئة الأمم المتحدة للمرأة مجموعة مواد تعريفية لجميع الموظفين الجدد. وقد زاد تواتر التدريب على إدارة المخاطر من خلال إطلاق مقاهي للتعليم في مجال الإدارة المركزية للمخاطر، وهي مفتوحة لجميع موظفي هيئة الأمم المتحدة للمرأة.	X	لاحظ المجلس التقدم الذي أحرزته الهيئة بشأن هذه المسألة. بيد أنه بالنظر إلى أن إنشاء دورات إلزامية لا يزال قيد المناقشة، فإن هذه التوصية تعتبر قيد التنفيذ.	
10 -	2020	A/76/5/Add.12، الفصل الثاني، الفقرة 48	يوصي المجلس بأن تقم الهيئة ما إذا كان التدريب المتعلق بالإدارة المركزية للمخاطر ينبغي أن ينطبق على الموظفين و/أو الأفراد في رتب معينة.	أبلغت هيئة الأمم المتحدة للمرأة المجلس بأنها خلصت إلى أن التدريب على الإدارة المركزية للمخاطر لن يرتبط برتب محددة للموظفين، بل سيركز بدلاً من ذلك على الموظفين الذين يضطلعون بأدوار ومسؤوليات محددة في التدريب على إدارة المخاطر. وفي غضون ذلك، ستظل مبادرات التدريب والتوعية العامة في مجال إدارة المخاطر مفتوحة لجميع الموظفين.	X	استعرض المجلس الوثائق والمعلومات المقدمة وأكد الإجراءات التي اتخذتها الهيئة. ومن ثم، تعتبر هذه التوصية منفذة.	
11 -	2020	A/76/5/Add.12، الفصل الثاني، الفقرة 61	يوصي المجلس بأن تقوم الهيئة بتحديث المبادئ التوجيهية المعمول بها بشأن تقييم المخاطر، بما في ذلك المعايير والمتطلبات الخاصة بجميع الكيانات المعرضة لمخاطر عندما لا يكون أي من المخاطر الأربعة والعشرين منطبقاً.	ذكرت الهيئة أنه تم تحديث إجراءات إدارة المخاطر وإرشادات إدارة المخاطر التي وضعتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وتوضح الإرشادات المحدثة بوضوح الحاجة إلى قيام وحدات المخاطر بتقييم جميع المخاطر الأربعة والعشرين الموحدة من حيث أهميتها في إطار عملية تقييم المخاطر. وأدرجت في الإرشادات تعليمات بشأن تقديم مبررات في حالة اعتبار أي من المخاطر غير منطبق.	X	استعرض المجلس الإجراء الجديد لإدارة المخاطر وتحقق من أن الوثيقة تتطلب الآن تبريراً للمخاطر التي تعتبر غير منطبقة. ولذلك، يخلص المجلس إلى أن هذه التوصية قد نفذت.	
12 -	2020	A/76/5/Add.12، الفصل الثاني، الفقرة 62	يوصي المجلس بأن تقوم جميع الكيانات التابعة للهيئة والمعرضة لمخاطر بتقييم جميع المخاطر الأربعة والعشرين باستخدام	أبلغت هيئة الأمم المتحدة للمرأة المجلس بأنها زودت الكيانات المعرضة لمخاطر بتوجيهات مستكملة لضمان تقييم جميع	X	استعرض المجلس المعلومات المقدمة وتحقق من أن التوجيهات المتعلقة بمسألة المخاطر قد قدمت وأن هيئة الأمم المتحدة للمرأة قد نفذت	

الرقم	السنة تقرير مراجعة الحسابات	مرجع التقرير	توصية المجلس	رد الإدارة	تقييم المجلس	الحالة بعد التحقق
						قيد تجاوزتها لم تنفذ الأحداث
			نموذج سجل المخاطر الموحد قبل تسجيل المخاطر في منصة OneApp للإدارة المركزية للمخاطر.	المخاطر، وثق نموذج سجل المخاطر الموحد ليشمل شرطين إلزاميين بشأن إدراج مدى انطباق كل خطر والمبررات في حالة اعتبار أي من المخاطر غير منطوق.	نموذج سجل المخاطر. ومن ثم، تعتبر هذه التوصية منفذة.	
13 -	2020	A/76/5/Add.12، الفصل الثاني، الفقرة 63	يوصي المجلس بأن تحتفظ جميع الكيانات المعرضة للمخاطر التابعة للهيئة بنموذج سجل المخاطر الموحد الأحدث الذي ينبغي أن يشمل جميع التغييرات الناجمة عن عملية تقييم المخاطر.	أفادت الهيئة بأنها اشترطت، من خلال التوجيهات، أن توثق الكيانات المعرضة للمخاطر أي تغييرات تجري نتيجة لعملية ضمان الجودة وأن تسجل التعليقات في النموذج.	لاحظ المجلس أن هيئة الأمم المتحدة للمرأة قد استكملت إجراءاتها المتعلقة بإدارة المخاطر من أجل الامتثال لشرط احتفاظ الكيانات المعرضة للخطر بنموذج سجل المخاطر الموحد الأحدث. بيد أن المجلس استعرض نماذج جميع الكيانات المعرضة للخطر في ثلاث مناطق، وحدد الاختلافات بين النموذج والمخاطر المسجلة في منصة OneApp للإدارة المركزية للمخاطر في جميع المناطق الثلاث. ومن ثم، تعتبر هذه التوصية قيد التنفيذ.	X
14 -	2020	A/76/5/Add.12، الفصل الثاني، الفقرة 75	يوصي المجلس بأن تقوم الهيئة بتحديث التعيين الصحيح للمنسقين المعنيين بالمخاطر والمسؤولين عن المخاطر، مع ضمان عدم وجود كيان معرض للمخاطر يكون فيه دور واحد أو الدوران غير ممنوحين لأي فرد أو ممنوحين لأفراد منتهية خدمتهم، وذلك بغية تجنب سوء توزيع المسؤوليات.	ذكرت الهيئة أنها أجرت استعراضاً فصلياً لدوري المسؤول عن المخاطر والمنسق المعني بالمخاطر لضمان أن تكون التعيينات الصحيحة للأدوار موجودة في النظام وضمان عدم وجود كيان معرض للمخاطر يكون فيه دور واحد أو الدوران غير ممنوحين. وفي الاستعراض تحققت أيضاً من أن الأفراد المنتهية خدمتهم قد أزيلوا على النحو الواجب من النظام ولا يشغلون أدواراً. ومع الإجراء الجديد لإدارة مراقبة الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لم يعد بإمكان أي من الأفراد المنتهية خدمتهم الوصول إلى أي تطبيقات في نظام OneApp، بما في ذلك نظام الإدارة المركزية للمخاطر، في غضون 10 أيام من تاريخ انتهاء العقد.	استعرض المجلس المعلومات التي قدمتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة وأكد التعيين الصحيح للمنسقين المعنيين بالمخاطر والمسؤولين عن المخاطر. ومن ثم، تعتبر هذه التوصية منفذة.	X
15 -	2020	A/76/5/Add.12، الفصل الثاني، الفقرة 76	يوصي المجلس بأن تجري الهيئة على أساس منتظم استعراضات للمستخدمين المعنيين في المنصة لتأدية دوري المنسق المعني بالمخاطر والمسؤول عن المخاطر، مما يزيد	أفادت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بأنها اتخذت خطوات لإجراء استعراضات منتظمة للمستخدمين الذين تسند إليهم أدوار في نظام إدارة المخاطر ولضمان إسناد أدوار المنسقين	استعرض المجلس المعلومات التي قدمتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة وأكد التعيين الصحيح للمنسقين المعنيين بالمخاطر والمسؤولين عن المخاطر. ومن ثم، تعتبر هذه التوصية منفذة.	X

الرقم	السنة تقرير مراجعة الحسابات	مرجع التقرير	توصية المجلس	رد الإدارة	تقييم المجلس	نُفذت تقيد تجاوزتها لم تنفذ الأحداث	الحالة بعد التحقق
			من الوتيرة الحالية للاستعراضات بغرض تحديث المعلومات بشكل متواصل.	المعنيين بالمخاطر والمسؤولين عن المخاطر على النحو الصحيح على أن تخصص لهم الحقوق المناسبة.			
16 -	2020	A/76/5/Add.12، الفصل الثاني، الفقرة 77	يوصي المجلس بأن تعزز الهيئة نظام إدارة المخاطر الذي تعتمده من أجل إدراج جميع المخاطر التي تم تقييمها على النحو الأمثل في منصة OneApp للإدارة المركزية للمخاطر بغية تحسين وضوح جميع المخاطر وتيسير عملية ضمان الجودة.	أبلغت هيئة الأمم المتحدة للمرأة المجلس بأنها تنظر في عدة خيارات لتعزيز نظام إدارة المخاطر من أجل إدراج جميع المخاطر التي جرى تقييمها على النحو الأمثل في نظام الإدارة المركزية للمخاطر. وارتبطت التصنيفات المخطط إدخالها في نظام الإدارة المركزية للمخاطر بالقرارات المتعلقة بمساري عمل التخطيط والإبلاغ عن النتائج، مع ملاحظة الصلات المتأصلة بين إدارة المخاطر والتخطيط الاستراتيجي.	يقر المجلس بالتقدم الذي أحرزته الهيئة؛ غير أن جهودها لا تزال جارية. ومن ثم، تُعتبر هذه التوصية قيد التنفيذ.	X	
17 -	2020	A/76/5/Add.12، الفصل الثاني، الفقرة 85	يوصي المجلس بأن تقرر هيئة الأمم المتحدة للمرأة أن يقوم كبير موظفي المخاطر، بالتعاون مع مهمة إدارة المخاطر، بتحديد المبادئ التوجيهية المتعلقة بتلك المخاطر الشاملة في الهيئة، وتنفيذ استعراض على المستوى المركزي من خلال مهمة إدارة المخاطر في المقر ومهام إدارة المخاطر في المكاتب الإقليمية، وتحليل وتحديد المخاطر التي تتعرض لها الهيئة.	أفادت الهيئة بأنها أصدرت اختصاصات لجنة إدارة المخاطر. وبموجب الإجراء المتبع، يقدم كبير موظفي المخاطر بانتظام تقارير عن المخاطر الشاملة في سياق موجزات المخاطر المؤسسية والإقليمية إلى لجنة إدارة المخاطر. وكلفت لجنة إدارة المخاطر أن تحدد موجزات المخاطر المؤسسية والإقليمية بدقة المخاطر الشاملة. وتم الانتهاء من تجميع المخاطر على مستوى الوحدة من القاعدة إلى القمة وتحليلها والإبلاغ عنها لعام 2021.	استعرض المجلس اختصاصات لجنة إدارة المخاطر وموجز المخاطر المؤسسي الذي حددته هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وتحقق من أن الهيئة أجرت تحليل المخاطر الشاملة بشكل صحيح. ومن ثم، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قد نُفذت.	X	
18 -	2020	A/76/5/Add.12، الفصل الثاني، الفقرة 86	يوصي المجلس بأن تكفل الهيئة قيام المسؤولين عن المخاطر والمنسقين المعنيين بالمخاطر بفحص الإجراءات المتعلقة بكيفية تحديد الضوابط أو تدابير التخفيف للتأكد من أنها تتضمن تدابير واضحة ويمكن قياسها وقابلة للقياس الكمي ومحددة زمنياً بغية ضمان إمكانية الحد من احتمال و/أو تأثير المخاطر التي تم تحديدها أو تقليلها أو التخفيف منها بما فيه الكفاية.	ذكرت هيئة الأمم المتحدة للمرأة أنها نفحت إجراءات إدارة المخاطر لتوفير تعليمات وتوجيهات أكثر وضوحاً فيما يتعلق بصياغة تدابير التخفيف. وقد أعيد تأكيد هذه التوجيهات خلال أربع حلقات دراسية شبكية مع المنسقين المعنيين بالمخاطر، وتضمن نموذج سجل المخاطر الموحد المجالات الرئيسية المتعلقة بمعالجة المخاطر ورصد المخاطر واستعراضها. وأخيراً، ركز أحد المعايير السبعة التي	تحقق المجلس من أن هيئة الأمم المتحدة للمرأة قد أجرت تدريباً بشأن هذه المسألة وأصدرت إجراء مستكملاً لإدارة المخاطر. بيد أن المجلس استعرض عينة من تدابير التخفيف التي تم إنشاؤها في الإدارة المركزية للمخاطر في منصة OneApp، وأشار إلى أن بعضها غير واضح أو غير قابل للقياس أو غير قابل للقياس الكمي. ومن ثم، تُعتبر هذه التوصية قيد التنفيذ.	X	

الرقم	الحسابات	سنة تقرير مراجعة	مرجع التقرير	توصية المجلس	رد الإدارة	تقييم المجلس	نُفذت التنفيذ لم تنفذ الأحداث	قيّد تجاوزتها	الحالة بعد التحقق
						قيمها المقر وجهات التنسيق الإقليمية المعنية بالمخاطر كجزء من ضمان جودة سجلات المخاطر على معالجة المخاطر (تدابير التخفيف)، بما في ذلك ما إذا كانت تدابير التخفيف قابلة للقياس ومحددة زمنياً ومعينة ومخصصة للجهة المسؤولة عن تدابير التخفيف.			
19 -	2020	A/76/5/Add.12، الفصل الثاني، الفقرة 103	يوصي المجلس بأن تنفذ هيئة الأمم المتحدة للمرأة عملية استعراض للمعلومات التي تبلغ بها الأمانة العامة لضمان اتساقها مع الاتفاقات الموقعة مع الجهات المانحة.	أفادت الهيئة بأنها أكملت الإجراءات المطلوبة وقدمت التقارير المتعلقة بالضريبة للربع الأول والثاني والثالث والرابع لعام 2021، والتوجيهات الضريبية المنقحة لمكتب تنسيق الأنشطة الإنمائية للأمم المتحدة، ونقحت توجيهات إجراءات التشغيل الموحدة للأمم المتحدة، وقدمت وثائق توضيحية إضافية.	استعرض المجلس التقارير الفصلية، وحدد أن عملية الاستعراض لكفالة إبلاغ الأمانة العامة بالمعلومات قد عُززت. ومن ثم، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قد نُفذت.	X			
20 -	2020	A/76/5/Add.12، الفصل الثاني، الفقرة 115	يوصي المجلس بأن تقوم هيئة الأمم المتحدة للمرأة بمواصلة صقل سياساتها المحاسبية وتنقيح إجراءاتها المتعلقة بالاعتراف بالمساهمات، ولا سيما الاتفاقات المتعددة السنوات المبرمة مع الجهات المانحة، وإضافة المبالغ المستحقة القبض والإيرادات عند الاقتضاء، ووضع معيار معزز لاتخاذ القرارات بشأن الاعتراف بالمعاملات غير التبادلية، تمسحياً مع المعايير المحاسبية الدولية.	أبلغت هيئة الأمم المتحدة للمرأة المجلس بأنها أصدرت السياسة المنقحة لإدارة الإيرادات، تمسحياً مع إصدار مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام معياراً محاسبياً جديداً بشأن الاعتراف بالإيرادات. وقد عُينت فرقة عمل الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات في لجنة الصياغة التابعة لمجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، ومن المتوقع أن يصدر المعيار المحاسبي الجديد في عام 2022.	استعرض المجلس سياسة الإيرادات الجديدة وعملية الاعتراف بالمساهمات للبيانات المالية لنهاية عام 2021، وأكد أن سياسة هيئة الأمم المتحدة للمرأة وممارساتها المحاسبية تشمل الاعتراف الكامل بالإيرادات، إضافة إلى الاتفاقات المتعددة السنوات، بما يتماشى مع المعيار 23 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ولذلك، يخلص المجلس إلى أن هذه التوصية قد نفذت.	X			
21 -	2020	A/76/5/Add.12، الفصل الثاني، الفقرة 127	يوصي المجلس بأن تحدد هيئة الأمم المتحدة للمرأة وتتخذ التدابير اللازمة لإجراء عملية إنهاء أدوار المستخدمين وتحديثها والقيام بالرصد في جميع نظمها في الوقت المناسب.	أفادت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بأنها أصدرت الإجراءات الجديد لإدارة مراقبة الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتعزيز إدارة حسابات المستخدمين. وبالإضافة إلى ذلك، عُقدت اجتماعات شهرية لاستعراض حسابات المستخدمين من أجل حل التناقضات ومناقشة أتمتة النظام وتحسيناته. وقد نفذ	استعرض المجلس المعلومات التي قدمتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة وأكد التحسينات المبلغ عنها. ومن ثم، تعتبر هذه التوصية منقذة.	X			

الرقم	الحسابات	سنة تقرير مراجعة	مرجع التقرير	توصية المجلس	رد الإدارة	تقييم المجلس	نُفذت التنفيذ لم تنفذ الأحداث	قيد تجاوزتها	الحالة بعد التحقق
						هذا الإجراء من خلال تعزيز نظام منح الأدوار وإنهائها لحسابات المستخدمين، مع التركيز على ضمان إنهاء أدوار المستخدمين للحسابات في تاريخ الانتهاء المسجل لعقود الموظفين.			
22 -	2020	A/76/5/Add.12، الفصل الثاني، الفقرة 142	يوصي المجلس بأن تقوم هيئة الأمم المتحدة للمرأة بتنفيذ السياسات والإجراءات المتعلقة بالشركاء وإضفاء الطابع الرسمي عليها بمختلف مراحلها، ولا سيما فيما يتعلق بتعزيز آليات الرصد المطبقة على الشركاء في البرامج الذين يعانون من حالات أزمات يتعذر فيها تنفيذ أنشطة الرصد الميداني الإلزامية، وذلك لضمان الإضطلاع بها بفعالية.	ذكرت الهيئة أنها بصدد وضع الصيغة النهائية لمشروع الإجراء الخاص برصد الشركاء في البرامج، الذي يتضمن آليات رصد تطبق على الشركاء في البرامج في حالات الأزمات التي يتعذر فيها الإضطلاع بأنشطة الرصد الميداني الإلزامية، وذلك من أجل ضمان تنفيذ البرامج بفعالية. وسيتم وضع هذا الإجراء في صيغته النهائية مع السياسة الشاملة لإدارة الشركاء والإجراءات الأخرى المرتبطة بها. وستقوم هيئة الأمم المتحدة للمرأة أيضاً بإدراج آليات الرصد في إجراءات المسار السريع للبرامج التي تتعامل مع حالات الأزمات. وسيتم إرسال إجراء رصد الشركاء في البرامج للتشاور مع أصحاب المصلحة في آذار/مارس 2022. وتهدف هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى إصدار هذا الإجراء في الربع الثاني من عام 2022.	بما أن المجلس تحقق من أن مشروع الإجراء المتعلق برصد الشركاء في البرامج لا يزال قيد المناقشة وأن إصداره لم يتم بعد، فإن هذه التوصية تعتبر قيد التنفيذ.	X			
23 -	2020	A/76/5/Add.12، الفصل الثاني، الفقرة 150	يوصي المجلس بأن تكفل هيئة الأمم المتحدة للمرأة والمكتب الإقليمي لغرب ووسط أفريقيا، بغض النظر عن جائحة كوفيد-19 الامتثال للسياسة المتعلقة بالسلف النقدية والتحويلات النقدية الأخرى إلى الشركاء، بما يعكس تواتر تقارير الشركاء المنفذين و/أو الأطراف المسؤولة في إطار الشروط المحددة في هذه السياسة.	أفادت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بأن المكتب الإقليمي لغرب ووسط أفريقيا قد شدد، امتثالا لتواتر تقديم الشركاء المنفذين و/أو الأطراف المسؤولة للتقارير السردية والمالية، على الامتثال المطلوب للسياسة المتعلقة بالسلف النقدية وعلى المتابعة الوثيقة مع الشركاء من أجل تقديم التقارير إلى مديري المشاريع في الوقت المناسب. وقد وضعت مؤخرا خاصيات جديدة في نظام إدارة اتفاقات الشركاء والمنح، ويتلقى مديرو المشاريع تلقائياً، على أساس منتظم،	تحقق المجلس من أن المكتب الإقليمي لا يمثل لوتيرة موحدة لتقديم التقارير من جانب الشركاء المنفذين و/أو الأطراف المسؤولة. ومن ثم، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قيد التنفيذ.	X			

الرقم	السنة تقرير مراجعة الحسابات	مرجع التقرير	توصية المجلس	رد الإدارة	تقييم المجلس	الحالة بعد التحقق
						نُفذت التنفيذ لم تنفذ تجاوزتها قيد
					إخطارات بالبريد الإلكتروني تذكرهم بالتاريخ المقبل للإبلاغ المتعلق بالسلف النقدية المدفوعة. ويقوم المكتب الإقليمي، بموارد إضافية، بتعزيز الرصد الدقيق لتقديم التقارير في حينها وتنمية القدرات من خلال تدريب فريق مشروع هيئة الأمم المتحدة للمرأة والشركاء.	
24 -	2020	A/76/5/Add.12، الفصل الثاني، الفقرة 161	يوصي المجلس بأن تكفل هيئة الأمم المتحدة للمرأة الالتزام بتسليم رسالة تأكيد التصديق على النفقات، مع توضيح النسب المئوية المناسبة المحددة للاستعراض الموثق لنفقات تصفية سلفة الشريك، وفقا للسياسة الحالية.	أبلغت هيئة الأمم المتحدة للمرأة المجلس بأنه تم إدخال تعديل على استمارة الإنزيم بالصرف وشهادة الإنفاق الصادرة عن هيئة الأمم المتحدة للمرأة وفقا للمرفقين 8 و 9 لسياساتها المتعلقة بالسلف النقدية والتحويلات النقدية الأخرى. واقتضى هذا التعديل من مدير البرنامج أن يضع علامة في خانة تؤكد إرفاق رسالة التصديق، قبل الموافقة على استمارة الإنزيم بالصرف وشهادة الإنفاق. وقد أرسلت نائبة مدير الشؤون المالية تذكيرا إلى جميع المكاتب والأقسام لضمان استخدام رسالة تأكيد التصديق على النفقات في جميع عمليات التصفية بصرف النظر عما إذا كانت العينة المختارة تمثل نسبة مئوية تبلغ 100 في المائة أو أقل من ذلك.	X استعرض المجلس المتطلبات الجديدة المشار إليها في السياسة العامة والاتصالات الموجهة من المقر إلى المكاتب الميدانية. وبالنظر إلى أن الهيئة حسنت عملية أخذ العينات من أجل استعراض النفقات، فقد خلص المجلس إلى أن هذه التوصية قد نفذت.	
25 -	2020	A/76/5/Add.12، الفصل الثاني، الفقرة 169	يوصي المجلس بأن تجري الهيئة التقييمات النهائية للشركاء لكي يتم النظر في أدائهم في المشاريع الجديدة.	أفادت الهيئة بأنها أدرجت تقييما نهائيا للشركاء في البرامج كجزء من عملية إغلاق اتفاقات الشركاء في نظام إدارة اتفاقات الشركاء والمنح. وهذا التقييم النهائي متاح لجميع موظفي هيئة الأمم المتحدة للمرأة.	X استعرض المجلس تقييمات أداء الشركاء في نظام إدارة اتفاقات الشركاء والمنح، واكتشف أن الاتفاقات في مرحلة "الإغلاق" وحالة "الاعتماد". ولاحظ المجلس أن الهيئة استوفت الشروط المتعلقة بهذه التوصية. ومن ثم، فإنها تعتبر منفذة.	
26 -	2020	A/76/5/Add.12، الفصل الثاني، الفقرة 170	يوصي المجلس بأن تقوم هيئة الأمم المتحدة للمرأة بتسجيل وتعميم النتائج الإيجابية أو السلبية التي حصل عليها الشركاء بين المكاتب التابعة للهيئة.	ذكرت الهيئة أنها أدرجت تقييما نهائيا للشركاء في البرامج كجزء من عملية إغلاق اتفاقات الشركاء في نظام إدارة اتفاقات الشركاء والمنح. وهذا التقييم النهائي متاح لجميع موظفي هيئة الأمم المتحدة للمرأة.	X حل المجلس المعلومات التي قدمتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة وأكد التحسينات المبلغ عنها. ومن ثم، تعتبر هذه التوصية منفذة.	

الرقم	سنة تقرير مراجعة الحسابات	مرجع التقرير	توصية المجلس	رد الإدارة	تقييم المجلس	نُفذت التنفيذ لم تنفذ الأحداث	قيد تجاوزتها	الحالة بعد التحقق
27 -	2020	A/76/5/Add.12، الفصل الثاني، الفقرة 178	يوصي المجلس بأن تقوم هيئة الأمم المتحدة للمرأة بتحديث إجراءاتها المتعلقة بإعداد التقارير المقدمة للجهات المانحة لكي تعكس العملية الفعلية التي ينبغي أن تقوم بها جميع المكاتب أثناء إعداد التقارير المقدمة للجهات المانحة ومراقبة جودتها.	أبلغت هيئة الأمم المتحدة للمرأة المجلس بأنها نقحت إجراء إعداد التقارير المقدمة إلى الجهات المانحة لكي تعكس العملية الفعلية التي ينبغي أن تقوم بها جميع المكاتب أثناء إعداد التقارير المقدمة إلى الجهات المانحة واستعراضها لضمان جودتها. وتضمن الإجراءات الجديد أيضا عملية موحدة وأسلوبا موحدا لسير العمل في استعراض التقارير المقدمة إلى الجهات المانحة لكي تتبعها المكاتب الإقليمية، وشمل ورقة تقييم للتقارير المقدمة إلى الجهات المانحة تعبئتها المكاتب الإقليمية لكل تقرير يتم استعراضه وتستخدمها لتقديم التعليقات إلى المكاتب القطرية.	تحقق المجلس من أن الإجراء الحالي يمثل سير العمل الفعلي الذي يتم تنفيذه في هيئة الأمم المتحدة للمرأة. ولاحظ المجلس أن هيئة الأمم المتحدة للمرأة استوفت الشروط المتعلقة بهذه التوصية. ومن ثم، تعتبر هذه التوصية منفذة.	X		
28 -	2020	A/76/5/Add.12، الفصل الثاني، الفقرة 191	يوصي المجلس بأن تمثل هيئة الأمم المتحدة للمرأة للموعد النهائي المنصوص عليه في نظامها المالي وقواعدها المالية وفي دليل المالية والإجراءات التشغيلية الموحدة في شعبة التنظيم والإدارة (مقتطف للمكاتب الميدانية) للإغلاق التشغيلي والمالي، مع إيلاء الاعتبار الواجب لتواريخ الاتفاقات المتعلقة بالمشاريع.	أفادت الهيئة بأن قسم الإدارة المالية، من خلال مركز الخدمات العالمي الافتراضي، واصل رصد ودعم إغلاق المشاريع مالية، وواصلت وحدة إدارة الدعم رصد ودعم إغلاق المشاريع تشغيليا. وتقتضي القائمة المرجعية لنهاية الشهر من جميع المكاتب والأقسام إغلاق المشاريع تشغيليا وماليا ضمن الإطار الزمني المحدد في النظام المالي والقواعد المالية. وقدمت نائبة مدير الشؤون المالية إلى المدير التنفيذي تقارير شهرية عن عدم الامتثال، حسب المنطقة والقسم في المقر، للنظام المالي والقواعد المالية. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت لوحة المتابعة تحديثات في الوقت الحقيقي لأغراض الرقابة. وأخيرا، تمت مراجعة عمليات فتح وإغلاق المشاريع التي تم إغلاقها في دليل التمويل الصادر في 1 تشرين الأول/أكتوبر 2021.	استعرض المجلس جميع الوثائق الداعمة التي قدمتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة لإغلاق المشاريع. وبالنظر إلى إعداد وتحديث وتنفيذ اللوائح المستخدمة من قبل قسم الإدارة المالية، تعتبر هذه التوصية منفذة.	X		

الرقم	الحسابات	سنة تقرير مراجعة	مرجع التقرير	توصية المجلس	رد الإدارة	تقييم المجلس	نُفذت	التنفيذ	لم تنفذ	تجاوزتها	الحالة بعد التحقق	
29 -	2020	A/76/5/Add.12، الفصل الثاني، الفقرة 192	يوصي المجلس بأن توضح هيئة الأمم المتحدة للمرأة الإجراءات القائمة فيما يتعلق بخطوات الإغلاق المتعلقة تحديدا بإعادة فتح المشاريع.	ذكرت الهيئة أن قسم الإدارة المالية، من خلال مركز الخدمات العالمي الافتراضي، يواصل رصد ودعم إغلاق المشاريع ماليا، وأن وحدة إدارة دعم البرامج تواصل رصد ودعم إغلاق المشاريع تشغيليا. وتقضي القائمة المرجعية لنهاية الشهر من جميع المكاتب والأقسام إغلاق المشاريع تشغيليا وماليا ضمن الإطار الزمني المحدد في النظام المالي والقواعد المالية. وقدمت نائبة مدير الشؤون المالية إلى المدير التنفيذي تقارير شهرية عن عدم الامتثال، حسب المنطقة والقسم في المقر، للنظام المالي والقواعد المالية. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت لوحة المتابعة تحديثات في الوقت الحقيقي لأغراض الرقابة. وأخيرا، تمت مراجعة عمليات فتح وإغلاق المشاريع التي تم إغلاقها في دليل التمويل الصادر في 1 تشرين الأول/أكتوبر 2021.	تحقق المجلس من أن الهيئة استوفت الشروط X المتعلقة بهذه التوصية. ومن ثم، تعتبر هذه التوصية منفذة.		21	8	0	0		
مجموع عدد التوصيات							29					
النسبة المئوية من مجموع عدد التوصيات							100	72	28	0	0	

الفصل الثالث

التصديق على البيانات المالية

رسالة مؤرخة 30 نيسان/أبريل 2022 موجهة إلى رئيس مجلس مراجعي الحسابات من مدير شعبة التنظيم والإدارة في هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

عملاً بالقاعدة المالية 1201، أُصدّق، في حدود علمي ومعلوماتي واعتقادي، على أن جميع المعاملات المادية قُيّدت بطريقة سليمة في السجلات المحاسبية وأنها معروضة بطريقة سليمة في البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021 المرفقة.

وأقرُّ بما يلي:

الإدارة مسؤولة عن سلامة وموضوعية المعلومات المالية الواردة في هذه البيانات المالية؛ والبيانات المالية قد أُعدت طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وتتضمن مبالغ معينة مبنية على أفضل التقديرات والآراء التي خلصت إليها الإدارة؛ والإجراءات المحاسبية ونظم الرقابة الداخلية ذات الصلة تؤكد بصورة معقولة أن الأصول محفوظة، وأن جميع المعاملات مدرجة في الدفاتر والسجلات بصورة سليمة، وأن السياسات والإجراءات تتخذ، بصفة عامة، في إطار الفصل اللازم بين الواجبات. ويستعرض المراجعون الداخليون للحسابات باستمرار نظم المحاسبة والرقابة؛ وأتاحت الإدارة للمراجعين الداخليين للحسابات إمكانية الاطلاع بصورة كاملة وبحرية على جميع السجلات المحاسبية والمالية.

وتستعرض الإدارة توصيات مجلس مراجعي الحسابات والمراجعين الداخليين. وقد نُفّحت إجراءات الرقابة الداخلية أو يجري تنقيحها، حسب الاقتضاء، استجابةً لتلك التوصيات.

وقد وصلتني رسالة تصديق من المسؤول المالي الأول في مكتب الخدمات الإدارية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقدّم الضمانات نفسها فيما يخص الإجراءات المحاسبية وما يتصل بها من نظم الرقابة في البرنامج الإنمائي حيثما تعلق الأمر بالخدمات المقدمة من البرنامج الإنمائي إلى هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) وفقاً لاتفاقات مستوى الخدمات السارية حالياً.

(توقيع) معز دريد

مدير شعبة التنظيم والإدارة

هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

الفصل الرابع

التقرير المالي عن السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021

ألف - مقدمة

1 - تشرف المديرية التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) بأن تقدّم التقرير المالي عن السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021، مشفوعاً بالبيانات المالية المراجعة وتقرير مجلس مراجعي الحسابات. ويُقدّم هذا التقرير امتثالاً للبندين 1-12 و 2-26 من النظام المالي والقواعد المالية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة. وتشمل البيانات المالية السنوية جميع الموارد التي تتولى المديرية التنفيذية المسؤولية عنها.

2 - وقد أُعدّت البيانات المالية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وأُحيلت إلى مجلس مراجعي الحسابات في 30 نيسان/أبريل 2022. وتلقّت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية البيانات المالية للهيئة لسنة 2021، على النحو المطلوب بموجب القاعدة المالية 1202. وأصدر مجلس مراجعي الحسابات رأيه وتقريره عن البيانات المالية لسنة 2021، وكلاهما مقدم أيضاً إلى أعضاء المجلس التنفيذي.

3 - ويشكل تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات وإعمال حقوق الإنسان الخاصة بهن أهدافاً بحد ذاتها، وكذلك شروطاً مسبقة وعناصر محركة للتنمية المستدامة والسلام والأمن وحقوق الإنسان والعمل الإنساني. وقد أكملت الهيئة عامها العاشر من العمل بوصفها هيئة جامعة، منذ أن أنشأتها الجمعية العامة بموجب القرار 289/64. ويوفر كل من الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة وضع المرأة التوجيه لمهام الدعم المعياري التي تضطلع بها الهيئة؛ في حين يوفر كل من الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة التوجيه للأنشطة التنفيذية التي تقوم بها الهيئة.

باء - تعبئة الموارد وحالة التمويل

4 - لأغراض الفرع باء من الفصل الرابع من هذا التقرير المالي، تستند أرقام الإيرادات إلى الاعتراف بالإيرادات وفقاً للتقارير المحاسبية للإدارة بغية تيسير مقارنتها بالميزانية المتكاملة. ويتم تسجيل الإيرادات وإبلاغها وفقاً لمتطلبات النظام المالي والقواعد المالية المتعلقة بالتبرعات أو جدول المدفوعات أو المعالم الرئيسية. وهذا يختلف عن الاعتراف بالإيرادات في البيانات المالية، على النحو المبين في الفرع دال، الأداء المالي، الفقرة 43.

5 - وفي عام 2021، وعلى الرغم من التحديات المتعلقة بجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، تلقت هيئة الأمم المتحدة للمرأة إيرادات من التبرعات بلغ مجموعها 556,3 مليون دولار، وهو ما يتجاوز 500 مليون دولار للعام الثالث على التوالي. ودل ذلك على الثقة التي يوليها لها شركاؤها الممولون باعتبارها وصياً موثوقاً به على مواردهم.

6 - وتموّل الأنشطة التنفيذية للهيئة بشكل رئيسي من التبرعات (98 في المائة في عام 2021)، التي تتألف من موارد عادية وموارد أخرى. وترد الأنصبة المقررة (2 في المائة في عام 2021) من الأمانة العامة للأمم المتحدة للمساهمة في مهام الدعم المعياري التي تضطلع بها الهيئة.

- 7 - وتألفت الميزانية المتكاملة للهيئة في عام 2021 من تبرعات تقدر قيمتها الإجمالية بمبلغ 485 مليون دولار، منه مبلغ 200 مليون دولار للموارد العادية ومبلغ 285 مليون دولار للموارد الأخرى. وورد مبلغ مجموعه 165,1 مليون دولار (يقل بمقدار 35 مليون دولار عن المبلغ المتوقع) ضمن الموارد العادية، ومبلغ مجموعه 381,2 مليون دولار (يزيد بمقدار 96 مليون دولار عن المبلغ المتوقع) ضمن الموارد الأخرى.
- 8 - وكانت الحكومات هي صاحبة الحصة الكبرى في تمويل الهيئة، حيث مثلت 77 في المائة من مجموع التبرعات. وكانت أكبر 15 جهة حكومية و/أو حكومية دولية من حيث مبالغ التبرعات هي: أستراليا، وألمانيا، وجمهورية كوريا، والدانمرك، والسويد، وسويسرا، وفنلندا، وكندا، والمفوضية الأوروبية، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنرويج، والنمسا، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان.
- 9 - وكانت الجهات المتعددة الأطراف هي ثاني أكبر المساهمين. وما فتئت هذه الفئة تنمو عاما بعد عام، متأثرة إلى حد كبير بالعدد المتزايد من البرامج المشتركة والتعاون مع الوكالات الأخرى. وفي عام 2021، نما التمويل من الجهات المتعددة الأطراف بنسبة 9 في المائة، ليصل إلى 99 مليون دولار.
- 10 - وتواصل الهيئة تعزيز جهودها الرامية إلى تنويع مصادر تمويلها، مع التركيز على تنمية الشراكات مع القطاع الخاص، بما في ذلك الشركات والمؤسسات، وتعزيز شبكة اللجان الوطنية لزيادة التبرعات المقدمة من الأفراد العاديين، والاستفادة من أنشطة الدعوة. وارتفع التمويل من اللجان الوطنية بنسبة 25 في المائة، ليصل إلى 4,9 ملايين دولار. وعلى الرغم من التأثير الشديد الذي خلفته جائحة كوفيد-19 على مؤسسات العمل التجاري في جميع أنحاء العالم، لم تنخفض الإيرادات المتأتية من الشركات إلا بنسبة 5 في المائة (من 5,8 ملايين دولار في عام 2020 إلى 5,5 ملايين دولار في عام 2021). أما إيرادات المتأتية من المؤسسات فقد انخفضت بشكل أكبر، حيث تراجعت بنسبة 17 في المائة (من 13,6 مليون دولار في عام 2020 إلى 11,3 مليون دولار في عام 2021). وكان من بين أكبر المساهمين من القطاع الخاص مؤسسة BHP Billiton، ومؤسسة بيل وميليندا غيتس، واللجنة الوطنية لأيسلندا، ومؤسسة Alipay، ومؤسسة De Beers PLC.
- 11 - وتُعرب الهيئة عن خالص تقديرها وامتنانها لشركائها الممولين في عام 2021. وهي تعول، مع شروعاتها في تنفيذ الخطة الاستراتيجية الجديدة، على شركائها لضمان أن تتوفر لها موارد كافية. وستواصل المنظمة تعزيز شراكاتها القائمة في القطاع العام، وتعزيز العلاقات مع الشركاء الناشئين، وتنمية الشراكات مع القطاع الخاص. وتهدف الهيئة أيضاً إلى الاستفادة من أعمال التنسيق التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل إقامة وتنمية الشراكات مع سائر وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية، من أجل تسريع خطى التقدم في مجال المساواة بين الجنسين، ومن أجل زيادة إيراداتها من خلال الجهود المشتركة لتعبئة الموارد. وستبني المنظمة أيضاً على الاستخدام الناجح لمؤشر المساواة بين الجنسين في الصندوق الاستثماري المتعدد الشركاء لمواجهة جائحة كوفيد-19 والتعافي من آثارها في الدعوة إلى تطبيق الأهداف المالية لمؤشر المساواة بين الجنسين على آليات التمويل الجماعي الأخرى، بما يزيد التمويل للعمل المتعلق بالمساواة بين الجنسين.

جيم - الإنجازات الرئيسية وبناء المؤسسة والتقدم المحرز فيما يتعلق بالفعالية والكفاءة التنظيميتين في عام 2021

1 - تنفيذ الأولويات الاستراتيجية

12 - مثل عام 2021 السنة الأخيرة من تنفيذ الخطة الاستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة للفترة 2018-2021 ومجالات نتائجها الخمسة، وهي: (أ) تعزيز وتنفيذ مجموعة شاملة ودينامية من القواعد والسياسات والمعايير العالمية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ (ب) اضطلاع المرأة بدور قيادي في نظم الحوكمة ومشاركتها فيها واستفادتها منها على قدم المساواة؛ (ج) تمكُّن المرأة بأمن الدخل وحصولها على العمل اللائق والاستقلالية الاقتصادية؛ (د) تمكُّن جميع النساء والفتيات بحياة خالية من العنف؛ (هـ) إسهام النساء والفتيات في بناء السلام المستدام والقدرة على الصمود وزيادة تأثيرهن في هذين المجالين، واستفادتهن على قدم المساواة من جهود الوقاية من الكوارث الطبيعية والنزاعات ومن العمل الإنساني.

13 - وشهدت الفترة 2018-2021 زيادة في عدم الاستقرار على الصعيدين الاجتماعي - السياسي والإنساني، كما شهدت أزمات عالمية معقدة وطويلة الأمد. وكشفت جائحة كوفيد-19 عن أوجه عميقة من عدم المساواة الهيكلية؛ وذهبت بعقود من التقدم المحرز في مجال مشاركة المرأة في القوى العاملة؛ وزادت من أعداد النساء اللاتي يعشن في فقر مدقع؛ وزادت بشكل كبير من تعرض النساء والفتيات للعنف في الحياة الخاصة والحياة العامة وفي الفضاء الإلكتروني. وقد استخلصت هيئة الأمم المتحدة للمرأة دروساً مهمة بشأن ما لها من قيمة مضافة، وصاغت تدخلاتها وصقلتها وفقاً لذلك، حيث صممت الخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025 متوخية معالجة الحواجز الهيكلية ومعالجة الأسباب الجذرية لعدم المساواة بين الجنسين والاستبعاد، بما يكفل عدم ترك أي أحد خلف الركب. وفي ظل الوعي والالتزام غير المسبوقين لدى الشركاء، وكذلك في ظل وجود أطر عالمية متينة، مثل خطتنا المشتركة، صارت المساواة بين الجنسين في صميم عمل منظومة الأمم المتحدة، وظهرت جلية الحاجة الملحة إلى ولاية هيئة الأمم المتحدة للمرأة، فضلاً عن مساهماتها الفريدة في مواجهة الشواغل المتعلقة بتعثر التقدم في تحقيق خطة عام 2030.

14 - وقد تمكنت الهيئة، بفضل تزايد نضجها المؤسسي، من الاستجابة بمرونة ووضع مواد معرفية وتوجيهات سياساتية مرتكزة على الأدلة وموجهة نحو تحقيق النتائج. وقد أثبتت تلك المواد والتوجيهات أهميتها ويسرت أوجها من التقدم منذ عام 2017، مثلما يظهر من العمل مع الشركاء الحكوميين وأصحاب المصلحة الآخرين على تعزيز حقوق المرأة وجعل المؤسسات والقوانين أكثر مراعاة للنساء والفتيات، بمن فيهن أشدهن ضعفاً.

15 - ووضعت الهيئة نماذج على المستويين القطري والإقليمي وعلى مستوى المقر لتحسين سبل ضمان وجود ملائم مصمّم لتقديم الدعم للدول الأعضاء على أفضل وجه، وهي تنشر الموظفين والأدوات والقدرات المؤسسية اللازمة لتقديم الخدمات على نطاق واسع، مع إدارة المخاطر على نحو مناسب.

16 - وقدمت الهيئة الدعم البرنامجي في 98 من البلدان والأقاليم في عام 2021 (2020: 95)، وسجلت النفقات البرنامجية رقماً قياسياً بلغ 431,8 مليون دولار، (2020: 341,4 مليون دولار). وزادت النفقات في الميدان بنسبة 80 في المائة على مدى السنوات الخمس الماضية. ومثلت البرامج المشتركة نسبة قياسية هي 31 في المائة من مجموع النفقات البرنامجية للهيئة، وهو ما يمثل زيادة كبيرة عن نسبة 18 في المائة المسجلة في عام 2018. وفي عام 2021، أظهر 64 في المائة من جميع أطر التعاون ومن

الأطر المتبقية من أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية نتائج في مجال المساواة بين الجنسين على مستويات النتائج، وارتفعت النسبة إلى 70,4 في المائة بالنسبة لأطر التعاون الـ 29 التي وضعت في عام 2021. ومن بين 130 من أفرقة الأمم المتحدة القطرية، نفذ 113 فريقاً برنامجاً مشتركاً واحداً أو أكثر مع التركيز على الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة الذي يتناول المساواة بين الجنسين.

17 - وبشكل عام، حققت الهيئة نتائج إيجابية في عام 2021، وهو العام الأخير من خططها الاستراتيجية للفترة 2018-2021. وتم تحقيق 77 في المائة من الأهداف المحددة على مستوى النواتج. وتحقق أداء جيد (في حدود 10 في المائة من الأهداف) بالنسبة لـ 91 في المائة من المؤشرات على مستوى نتائج الإنجازات الإنمائية (تحقق 78 في المائة من الأهداف).

18 - وحافظت الهيئة باستمرار على الدعم الرفيع المستوى المقدم إلى الدول الأعضاء في تعزيز المعايير العالمية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وترجمتها إلى قوانين وسياسات وطنية. فقد قدمت الهيئة الدعم في بناء القدرات، ويسرت الحوار بين أصحاب المصلحة، وأسدت المشورة الفنية السياسية إلى العمليات الحكومية الدولية. وفي عام 2021، كان الأداء على مستوى النتائج، الذي يعتمد على المناخ السياسي على الصعيد العالمي، متفاوتاً. فقد جسدت الاستنتاجات المتفق عليها التي اعتمدتها لجنة وضع المرأة ما نسبته 87 في المائة من التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن الموضوع ذي الأولوية، الذي أعدته هيئة الأمم المتحدة للمرأة ويتضمن معارف وأدلة قوية (مقابل 100 في المائة في عام 2018). وتتضمن ما نسبته 45 في المائة من جميع قرارات الجمعية العامة منظوراً جنسانياً (وهي نفس النسبة المسجلة في عام 2018). وفي المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، تضمن ما نسبته 75 في المائة من الاستعراضات الوطنية الطوعية منظورات جنسانية (مقابل 81 في المائة في عام 2018). وظل مستوى رضا الدول الأعضاء عن الدعم الذي تقدمه الهيئة، بما في ذلك لدورات لجنة وضع المرأة خلال جائحة كوفيد-19، ثابتاً (77 في المائة في عام 2018، و 76 في المائة في عام 2021).

19 - وعُقدت 292 جلسة حوار، وأنشأت الهيئة منصات للمنظمات غير الحكومية في جميع أنحاء العالم للمساهمة في مناقشات السياسات العالمية (45 في عام 2018)، وذلك أساساً بهدف دعم منتدى جيل المساواة.

20 - وعززت الهيئة تجسيد الاعتبارات الجنسانية في عمل مجلس حقوق الإنسان، بما في ذلك ما يتعلق بالاستعراض الدوري الشامل ولدعم عمل المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة. وواصلت الهيئة تعزيز تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في جميع المناطق. وشمل ذلك دعم البلدان في تقديم التقارير إلى اللجنة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والاستعداد لإجراء حوارات مع اللجنة، ومتابعة الملاحظات الختامية، ودعم المجتمع المدني وأفرقة الأمم المتحدة القطرية في إعداد التقارير المقدمة إلى اللجنة. ففي عام 2021، قدمت الهيئة الدعم في 100 في المائة من تقارير الأفرقة القطرية المقدمة إلى اللجنة (مقابل 83 في المائة في عام 2018)، بما في ذلك عن طريق تنسيق عملية إعداد التقارير وقيادتها.

21 - وبينما طرحت جائحة كوفيد-19 تحديات كبيرة، عملت الهيئة مع الشركاء لدمج أولويات المساواة بين الجنسين في خطط وميزانيات التصدي للجائحة والتعافي منها. وفي عام 2021، أسهمت الهيئة، بالتعاون مع الشركاء، في إنجازات رئيسية تهدف إلى تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وجرى تقديم الدعم لثماني استراتيجيات إنمائية وطنية جديدة لجعلها مراعية للمنظور الجنساني. وساهمت الهيئة في

وضع وتنفيذ 13 خطة عمل وطنية للمساواة بين الجنسين، وفي تقدير تكاليف تلك الخطط. وساعد تعزيز قدرات 14 وزارة من وزارات المالية في إدماج المنظور الجنساني في نظم إدارة المالية العامة. واستفادت نحو 500 11 امرأة من بناء المهارات في مجالي القيادة السياسية وإدارة الحملات الانتخابية، وتم وضع 40 من السياسات والأدوات المبتكرة للتصدي للعنف ضد المرأة في المجال السياسي. وأدى تعزيز الخبرات والمعارف المتعلقة بالشؤون الجنسانية في هيئات التنسيق الوطنية المعنية بالإيدز في 15 بلدا إلى زيادة مراعاة الاعتبارات الجنسانية في برامج مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية. وقدم الدعم إلى 7 000 من النساء الحاملات لفيروس نقص المناعة البشرية لتحسين قدراتهن القيادية وسبل وصولهن إل دوائر اتخاذ القرار. فقد جرى الاضطلاع بما مجموعه 232 مبادرة للإصلاح التشريعي، تناول العديد منها القوانين والممارسات التمييزية. وقامت عشرة بلدان بدمج الإحصاءات الجنسانية في استراتيجياتها الإحصائية الوطنية، ودعمت الهيئة تسع دراسات استقصائية وعززت نظم البيانات الوطنية لزيادة معدل توافر مؤشرات أهداف التنمية المستدامة المراعية للاعتبارات الجنسانية إلى 40 في المائة (مقابل 26 في المائة في عام 2016).

22 - وساهمت الهيئة في تعزيز أمن دخل المرأة واستقلاليتها الاقتصادية من خلال دعم وضع و/أو تنفيذ 20 سياسة جديدة أو محسنة تراعي المنظور الجنساني بشأن الحقوق في الأراضي، ودعم اعتماد 55 إطارا قانونياً وسياساتياً بشأن توفير العمل اللائق للمرأة و 45 قانوناً ولائحة تنظيمية بشأن اقتصاد الرعاية و 19 قانوناً وسياسة بشأن الحماية الاجتماعية المراعية للمنظور الجنساني. إضافة إلى ذلك، وقعت 1 615 شركة على مبادئ تمكين المرأة.

23 - وبغية التصدي لما يعرف باسم "الجائحة الموازية" المتمثلة في العنف الموجه ضد النساء والفتيات أثناء جائحة كوفيد-19، كثفت الهيئة من جهودها للتصدي لهذا التصعيد في العنف، بسبل منها اتخاذ تدابير مبتكرة لتكثيف الاستجابات وزيادة الموارد التي يمكن أن تستخدمها منظمات المجتمع المدني بكل مرونة، لا سيما المنظمات المعنية بحقوق المرأة باعتبارها أول الجهات المتدخلة. ومع مواصلة الهيئة جهودها في مجالات الدعوة والدعم التقني وإنتاج المعارف وإجراء حوارات بشأن السياسات، قام 17 بلدا باعتماد أو تعزيز تشريعات لمكافحة العنف ضد النساء والفتيات في الفضاءات الخاصة والعامة، واعتمدت 5 بلدان تشريعات لمنع جرائم قتل الإناث والتحقيق فيها والمعاقبة عليها وجبر الأضرار الناجمة عنها. وساعد الدعم التقني تسعة بلدان على وضع أو تحسين المبادئ التوجيهية والبروتوكولات وإجراءات التشغيل الموحدة لتقديم خدمات جيدة للناجيات. وأنشئت 17 شراكة جديدة بشأن المدن الآمنة والأماكن العامة الآمنة. وأتاحت هذه الفترة أيضاً فرصاً فريدة للدفع بعجلة التغيير المفضي إلى التحول، لا سيما من خلال قيام الهيئة بتنظيم منتدى جيل المساواة. وانضم أكثر من 400 من أصحاب الالتزامات إلى تحالف العمل المعني بالعنف الجنساني. وفي عام 2021، تلقى 41 782 089 شخصاً في 68 بلدا وإقليماً منها بلغ مجموعها 74,7 مليون دولار في إطار مشاريع يدعمها صندوق الأمم المتحدة الاستئماني.

24 - وواصلت الهيئة جهودها الرامية إلى زيادة مشاركة المرأة ودورها القيادي في بناء السلام والاستجابة الإنسانية وجهود الحد من مخاطر الكوارث. ومن بين القرارات التي اتخذها مجلس الأمن في عام 2021، أشار 69 في المائة منها إلى قضايا المساواة بين الجنسين. وتضاعفت حصة اتفاقات السلام التي تتضمن أحكاماً تتعلق بالمساواة بين الجنسين من 13,8 في المائة عام 2018 إلى 28,6 في المائة عام 2020. وحتى عام 2021، كان 86 من خطط العمل الوطنية (60 في عام 2018) تتضمن أطراً ومؤشرات لرصد النتائج، ولكن لا يزال يتعين بذل مزيد من الجهود لضمان رصد مخصصات كافية في الميزانية. وأشركت

جميع عمليات السلام التي تقودها الأمم المتحدة أو تشارك في قيادتها النساء في أفرقة الوساطة والأطراف المتفاوضة، واستشارت المنظمات النسائية في المجتمع المدني، وتلقت خبرة فنية في مجال المساواة بين الجنسين، بزيادة عن نسبة 83,3 في المائة في عام 2018. وقدمت الهيئة الدعم إلى 646 منظمة من منظمات المجتمع المدني للتأثير على عمليات السلام الرسمية وغير الرسمية من خلال الدعم المالي والتقني. وبالنيابة عن الفريق المرجعي المعني بنوع الجنس التابع للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، تواصلت الهيئة قيادة جهود الرصد للحفاظ على المساءلة عن المساواة بين الجنسين في العمل الإنساني في 31 من سياقات الأزمات.

25 - ومن بين استعراضات الاحتياجات الإنسانية المتاحة للجمهور، تضمنت نسبة 75 في المائة تحليلات جنسانية، وقدمت الهيئة خبرتها المتخصصة في الأمور الجنسانية إلى 87 في المائة من نظم مجموعات العمل الإنساني. واستفاد أكثر من نصف مليون امرأة وفتاة متضررة من الأزمات، من بينهن لاجئات ومشرديات داخليا وعائدات، من الخدمات الإنسانية التي تدعمها الهيئة، بوسائل منها توفير أماكن آمنة للمرأة ومراكز لتمكين المرأة، ودعمت الهيئة 1 241 منظمة ومجموعة نسائية محلية (498 في عام 2018) في المشاركة بصورة مجدية في عمليات التخطيط للعمل الإنساني، وتحسين النتائج المراعية للمساواة بين الجنسين، وزيادة فرص الحصول على الخدمات الإنسانية الحيوية لدى النساء والفتيات المتضررات من الأزمات. وقدمت الهيئة الدعم التقني لعمليات مراعية للمنظور الجنساني في تقييم المخاطر وتقييم الاحتياجات بعد وقوع الكوارث في تسعة بلدان.

26 - ومن الناحية الجغرافية، ظلت أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تتأثر بأعلى مستوى من النفقات، تليها دول آسيا ومنطقة المحيط الهادئ والدول العربية. ومن الناحية المواضيعية، وجه أكبر قدر من الإنفاق إلى العمل المتعلق بإنهاء العنف ضد المرأة وبعده مباشرة العمل المتعلق بالسلام والأمن والعمل الإنساني.

27 - واستمرت الهيئة في قيادة وتنسيق وتعزيز مساءلة منظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وساهمت الهيئة في إدماج المنظورات الجنسانية عبر الركائز الثلاث لعمل الأمم المتحدة من خلال جملة أمور منها مشاركة الهيئة في مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق، واللجنة التنفيذية للأمين العام، ومجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وعملها بوصفها رئيسة أو رئيسة مشاركة لآليات التنسيق التي تُعنى بالمساواة بين الجنسين على جميع المستويات. وفي عام 2021، قدم 71 من كيانات الأمم المتحدة و 61 من أفرقة الأمم المتحدة القطرية، وهو ما شكل رقما قياسيا جديدا، تقارير استناداً إلى المرحلة الثانية من خطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وسجل أداء أفرقة الأمم المتحدة القطرية المتعلق بالمساواة بين الجنسين، على التوالي. وأخيرا، واصلت الهيئة قيادة وتنسيق شبكة منسقي الشؤون الجنسانية على نطاق المنظومة من أجل تحقيق التكافؤ بين الجنسين، الأمر الذي مكن من تعزيز قدرات 120 من كيانات وإدارات ومكاتب الأمم المتحدة لتنفيذ استراتيجية الأمين العام للتكافؤ بين الجنسين على نطاق المنظومة، والمبادئ التوجيهية لتهيئة بيئة تمكينية، والمبادئ التوجيهية الخاصة بالميدان.

2 - الفعالية والكفاءة التنظيميتان

28 - على مدى السنوات، بذلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة جهودا لكي تصبح شريكا أكثر كفاءة بهدف النهوض بفعالية بجدول الأعمال المتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. واستندت الهيئة إلى ولاية التنسيق المنوطة بها في الأمم المتحدة لتسخير أوجه التآزر وتعزيز أوجه المساءلة على نطاق منظومة

الأمم المتحدة، وتوسيع نطاق الشراكات، وتبسيط العمليات والنظم القائمة وتعزيزها، وتحسين آليات الحوكمة والرقابة. وواصلت الهيئة العمل في عام 2021 بضوابط إدارية وداخلية قوية، وتلقت للمرة العاشرة على التوالي رأياً غير مشفوع بتحفظات عن بياناتها المالية من مجلس مراجعي الحسابات، ونفذت جميع التوصيات المنبثقة عن المراجعات الخارجية للحسابات عن السنوات السابقة. وهذا يؤكد أن البيانات المالية تمثلت للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وأن المعاملات التي جرى فحصها في إطار عملية مراجعة الحسابات كانت متقنة، من جميع الجوانب الهامة، مع النظام المالي والقواعد المالية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

29 - وواصلت الهيئة جهودها الرامية إلى تعزيز وتوسيع نطاق الشراكات من أجل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وكان منتدى جيل المساواة أبرز مبادرة للهيئة للاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإعلان ومنهاج عمل بيجين. وقد حفز المنتدى التزامات طموحة في مجال السياسات والبرامج والدعوة من جانب الحكومات والمؤسسات الخيرية والمجتمع المدني ومنظمات الشباب والمنظمات الدولية والقطاع الخاص، فضلاً عن التعهد بالتزامات مالية بقيمة 40 بليون دولار للتجديد بإحراز التقدم في ستة مجالات عمل حاسمة حددت في خطة عالمية للتجديد بتحقيق المساواة بين الجنسين أعلن عنها في المنتدى. وانخرط أكثر من 50 000 مشارك للتعاون في عملية الإنشاء وفي المنتدى. ومن خلال تركيز أصوات مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة، بما في ذلك المجتمع المدني والشباب، في نموذج لعملية تشاركية في صنع القرار، وسع المنتدى نطاق الدعم المقدم من أصحاب المصلحة المتعددين والمساءلة عن المساواة بين الجنسين للسنوات الخمس المقبلة. واستفادت الهيئة من مجموعة واسعة من قنوات الاتصال، متجاوزة أهداف خطتها الاستراتيجية. وبلاستناد إلى الشراكات، من خلال الاتفاق الإعلامي المتنامي والاستثمار في أحدث المحتويات الرقمية ووسائل التواصل الاجتماعي، استطاعت الهيئة إنكاء الوعي العام والإعلامي بقضايا المساواة بين الجنسين المتنوعة، بما فيها تلك المتعلقة بكوفيد-19. وظل حضور الهيئة في وسائل الإعلام يتزايد، إذ أشارت إليها 52 852 مقالة إخبارية في عام 2021، وهو ما يمثل زيادة بنسبة تفوق 20 في المائة في الإشارات الواردة في وسائل الإعلام مقارنة بعام 2020. وبلغ عدد المتابعين عبر وسائل التواصل الاجتماعي 12,5 مليون متابع في عام 2021. وتمكنت حركة "الرجل نصير المرأة" (HeForShe) من الوصول إلى جمهور متزايد بلغ 3,4 ملايين مؤيد. وزار الموقع الشبكي للهيئة 11,6 مليون زائر منفرد في عام 2021، وهو ما يمثل زيادة بنسبة تتجاوز 50 في المائة مقارنة بعام 2020.

30 - ودعمت الهيئة أوجه التقدم في مجال المساواة بين الجنسين من خلال أحدث المنتجات المعرفية القائمة على الأدلة والتوجيهات في مجال السياسات على المستويات العالمي والإقليمي والقطري. وفي عام 2021، أعدت المكاتب القطرية 15 موجزاً قطرياً جديداً عن المساواة بين الجنسين لتوجيه التحليلات القطرية المشتركة وأطر التعاون. وبالإضافة إلى ذلك، زود مركز التدريب التابع للهيئة 106 762 مشاركاً بمعارف ومهارات جديدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وفي المجمل، تم تصنيف 98 في المائة من تقارير التقييم على أنها "جيدة" أو "جيدة جداً"، وهو ما يتجاوز النسبة المستهدفة في الخطة الاستراتيجية.

31 - وطوال عام 2021، واصلت الهيئة تعزيز طرائق عملها ونظمها المؤسسية وممارسات إدارة المخاطر وقدرات الموظفين، مستفيدة من شراكاتها داخل منظومة الأمم المتحدة لتحسين الكفاءة والفعالية. وواصلت الهيئة تنفيذ النظام الجديد للإدارة المركزية للموارد، Quantum، في إطار اتحاد مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وواصلت الهيئة تحقيق زيادة في القدرات الاستيعابية لتنفيذ البرامج والمشاريع، متجاوزة هدفها لعام 2021 في إطار الموارد الأخرى. وخلال الجائحة، واصلت الهيئة دعم جهودها للتصدي لجائحة

كوفيد-19 باعتماد إجراءات الشراء للاستجابة السريعة والاستخدام السريع المسار. وتم تعزيز دعم الصحة النفسية والرفاه لجميع الموظفين وتقديم التوجيه بشأن التعامل مع "الوضع الطبيعي الجديد" ومستقبل العمل. وعززت الهيئة شراكاتها مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى في مجالات منها إدارة الموارد البشرية، من خلال إطلاق برنامج القيادات الشابات بالتعاون مع متطوعي الأمم المتحدة في عام 2021، باستخدام نظام إدارة التعلم التابع لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وتوفير دورات تدريبية لجميع الموظفين متاحة على الإنترنت في مجال القيادة في كلية موظفي منظومة الأمم المتحدة.

32 - وفي الفترة من عام 2018 إلى عام 2021، توسعت الشبكة العالمية للإدارة المالية التابعة للهيئة، وأدى ذلك إلى ضمان تقديم خدمات المالية والمحاسبة والإشراف عليهما بشكل متماسك من خلال تبادل المعارف، والحلول التي وضعت وفق منهجية تشاكرية، والتعاون عبر الأقاليم، وبناء قدرات المكاتب الميدانية، وتقديم الخدمات، ومبادرات التبسيط والكفاءة.

33 - وشهدت الهيئة تقدماً مطرداً في حسن توقيت تقديم التقارير إلى الجهات المانحة، حيث تحسنت نسبته من 75 في المائة في عام 2020 إلى 85 في المائة في عام 2021.

34 - وواصلت الهيئة تعزيز إدارة المخاطر باستخدام تقييمات المخاطر التشغيلية من القاعدة إلى القمة بقيادة المسؤولين عن المخاطر والتقييمات من أعلى إلى أسفل بقيادة لجنة إدارة المخاطر. ونتيجة لذلك، حافظت المنظمة على معدل امتثال بلغ 97 في المائة من وحدات المخاطر التي بقيت بمتطلبات الإدارة المركزية للمخاطر.

3 - الشفافية والمساءلة

35 - ظلت شعبة خدمات التقييم المستقل ومراجعة الحسابات مستقلة عن إدارة الهيئة من الناحية التشغيلية ومن ناحية تحديد نطاق عملها والإبلاغ عنه. وعملت بصورة منتظمة بوصفها مراقبا مبادرا ومستشارا في فريق الإدارة العليا، واللجنة المعنية باستعراض سير العمل، ومجلس المشاريع لتنفيذ النظام المركزي لتخطيط الموارد، وغير ذلك من المحافل. وتقدم اللجنة الاستشارية المعنية بالرقابة أيضاً تقريراً إلى المجلس التنفيذي في دورته السنوية عن المشورة التي تقدمها إلى المديرية التنفيذية. وتسهم اللجنة في تعزيز ثقافة الرقابة. ويساعد أعضاؤها المديرية التنفيذية في الاضطلاع بمهامها الرقابية.

36 - استخدمت الهيئة الدروس والتوصيات المستخلصة من التقييمات وعمليات المراجعة الداخلية للحسابات لتوجيه عمليات التخطيط الاستراتيجي الرئيسية، بما في ذلك وضع الخطة الاستراتيجية الجديدة للفترة 2022-2025، التي أقرها في عام 2021 المجلس التنفيذي. وفي عام 2021، شمل ذلك ستة تقييمات ودراسات على مستوى الهيئة، بالإضافة إلى توليف وصفي لتقييمات الهيئة. وإسهاما في التنفيذ الناجح للخطة الاستراتيجية الجديدة، قامت دائرة التقييم المستقل أيضاً في عام 2021 بتحديث استراتيجيتها العالمية لتقييم الهيئة ووضع خطة التقييم المؤسسي للفترة 2022-2025.

37 - وفيما يتعلق بتقييم مؤشرات الأداء الأساسية، واصلت الهيئة في عام 2021 إحراز تقدم بوجه عام. وقد قام ما مجموعه 98 في المائة من المكاتب الميدانية بتعيين موظف واحد أو جهة تتسابق واحدة على الأقل للرصد والتقييم، كما أنجز 97 في المائة من المكاتب الميدانية تقييماً واحداً على الأقل خلال دورة مذكراتها الاستراتيجية. وكان يجري تنفيذ ما مجموعه 97 في المائة من التقييمات المقررة. وفيما يتعلق

بالتقييمات التي أُنجزت في عام 2021، منحت جهات تقييم خارجية 98 في المائة منها درجة "جيد وأعلى". وأنجرت خمسة تقييمات إقليمية وثمانية من تقييمات الحافظات القطرية، بينما شرع في تقييمين إقليميين وتسعة من تقييمات الحافظات القطرية. وحدثت زيادات في العدد الإجمالي للتقييمات الاستراتيجية والتقييمات التي تقودها دائرة التقييم المستقل. وتلقى ما مجموعه 97 في المائة من التقييمات المنجزة ردا من الإدارة وقت إعداد التقرير، وبلغت نسبة تنفيذ الإجراءات الإدارية المتفق عليها فيما يتعلق بالتقييمات التي أنجرت في السنة السابقة 85 في المائة. وأفاد ما مجموعه 94 في المائة من المكاتب ذات الصلة بأنها تستخدم التقييمات.

38 - وفي عام 2021، واصلت دائرة التقييم المستقل الاستثمار في تبادل المعارف الفنية والتواصل عن طريق استخدام منتجات معرفية سهلة الاستعمال ويمكن الوصول إليها، وشراكات ومبادرات في مجال التعلم، والإعلام الشبكي ووسائل الإعلام الشبكي والتواصل الاجتماعي التي شجعت موظفي الهيئة والجهات المعنية بعملها على استخدام التقييمات. وفي عام 2021، سُجلت أكثر من 30 000 مشاهدة فريدة (بزيادة قدرها 40 في المائة عن عام 2020) في نظام المساءلة عن استعمال التقييمات وتتبعه على الصعيد العالمي (نظام GATE) وأكثر من 27 000 مشاهدة فريدة لصفحات التقييم الخاصة بالهيئة. كما حافظت بوابة تقييم المساواة بين الجنسين على عدد مستخدميها بتسجيل أكثر من 5 000 مشاهدة فريدة.

39 - وتناولت عمليات المراجعة الداخلية للحسابات عموما الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة في المكاتب المختارة أو حيثما كانت ذات صلة بنظم الهيئة وعملياتها. وفي عام 2021، أجرت دائرة المراجعة الداخلية 16 عملية من عمليات المراجعة الداخلية وتقديم الخدمات الاستشارية فيما يتعلق بخطة المراجعة لعام 2021، وصدر 14 تقريرا نهائيا بحلول منتصف آذار/مارس 2022 وتم ترحيل عمليتين للمراجعة الداخلية إلى وقت لاحق من عام 2022. وقِيمَت ثلاثة من المكاتب الخاضعة للمراجعة (النظم، العمليات) على أنها "مرضية"، وخمسة على أنها "بحاجة إلى بعض التحسينات"، وثلاثة على أنها "بحاجة إلى تحسينات كبيرة"، في حين كانت عمليات المراجعة المتعلقة بالمكاتب الثلاثة المتبقية عمليات استشارية أو عمليات أخرى، استُخدمت فيها منهجية تقييم مختلفة.

40 - وبلغ معدل تنفيذ توصيات المراجعة الداخلية للحسابات الصادرة قبل تلك التي قُدمت في عام 2021 نسبة 94 في المائة استناداً إلى الإحصاءات المتعلقة بالسنوات الخمس الأخيرة. وما برح معدل التنفيذ هذا أعلى من النسبة المستهدفة على مستوى الهيئة البالغة 80 في المائة على مدى السنوات السبع الماضية على التوالي. وكان الرأي العام السنوي لدائرة المراجعة الداخلية للحسابات لعام 2021، استناداً إلى أعمال المراجعة الداخلية للحسابات التي أُجريت في عام 2021، أن عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة في الهيئة قائمة وفاعلة بوجه عام ولكنها بحاجة إلى بعض التحسين. ولاحظت الدائرة الجهود التي بذلتها الهيئة لتعزيز الحوكمة وإدارة المخاطر في عام 2021. وفي الوقت نفسه، حددت مهام مراجعة الحسابات والمهام الاستشارية التي اضطلعت بها الدائرة خلال عام 2021 بعض مجالات التحسين الشاملة التي تتطلب اهتمام الإدارة التنفيذية. ويرد موجز لهذه المجالات في التقرير السنوي لعام 2021 عن خدمات المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات. وترد التحديثات المتعلقة بإجراءات الإدارة لمعالجة مجالات التحسين الشاملة هذه في رد الإدارة على التقرير السنوي لعام 2021 عن خدمات المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات.

41 - وفي عام 2021، واصلت الهيئة أيضاً العمل فيما يتعلق بالشفافية المالية من خلال الإبلاغ عن جميع معايير البيانات المالية الستة المبينة في مبادرة مكعب البيانات. وبقيت درجة تقييم الهيئة بمقياس المبادرة الدولية للشفافية في المعونة عند مستوى 87، بعد أن كانت 78 في عام 2018.

4 - توصيات المراجعة الخارجية للحسابات

42 - تلتزم إدارة الهيئة بتنفيذ توصيات المراجعة الخارجية للحسابات الصادرة عن مجلس مراجعي الحسابات، وقد حققت إنجازات كبيرة، على النحو المبلغ عنه في عام 2021. وللمرة الأولى، لم تكن هناك أي توصيات متبقية من توصيات المراجعة الخارجية للحسابات القائمة منذ أمد طويل أو المتعلقة بسنوات سابقة (أي لعام 2019 وما قبله). وكانت السنة المالية 2021 سنة مليئة بالتحديات بالنسبة للجميع، بما في ذلك الهيئة، في ظل القيود التشغيلية المفروضة بسبب جائحة كوفيد-19. ومع ذلك، نفذت الهيئة 15 توصية من توصيات مراجعة الحسابات الـ 23 الصادرة عن المجلس لعام 2020. وبلغ معدل الإغلاق للهيئة في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021 بالنسبة لتوصيات المراجعة الخارجية للحسابات للسنوات السابقة 72 في المائة.

دال - الأداء المالي

موجز النتائج المالية

43 - خلال عام 2020، وبناء على توصية من مراجعي الحسابات الخارجيين، نقحت الهيئة سياستها المتعلقة بالاعتراف بالإيرادات. وفي إطار السياسة السابقة، كانت الهيئة تعترف بالإيرادات استناداً إلى مواعيد الاستحقاق في خطة السداد الواردة في الاتفاقات المبرمة مع الجهات المانحة، والتي كانت تُستخدم كوسيلة بديلة لتحديد الفترة التي كان يجري فيها الاضطلاع بالأنشطة البرنامجية واستيفاء الشروط. وفي إطار السياسة الجديدة، يُعترف بالإيرادات كاملةً، بما في ذلك المساهمات المتعددة السنوات، عند توقيع الاتفاق، إذ يُعتبر أن الاتفاقات تتضمن أحكاماً وقيوداً بدلاً من شروط. وفي الحالات التي تتضمن فيها الاتفاقات المتعلقة بالمساهمات شروطاً، تعترف الهيئة بخصم، ويُرجّل الاعتراف بالإيرادات إلى أن يتم استيفاء هذه الشروط. وتعترف الهيئة بالأصول عندما يجري الإقرار بالإشراف على الموارد نتيجة لأحداث سابقة. ويبدأ نفاذ الاتفاقات بمجرد التوقيع.

44 - ويرد فيما يلي موجز لأهم النتائج المالية لسنة 2021:

(أ) بلغ إجمالي الإيرادات 681,5 مليون دولار، بزيادة قدرها 145,8 مليون دولار عن مبلغ عام 2020 البالغ 535,7 مليون دولار. وهذه هي المرة الثالثة التي بلغت فيها الإيرادات التي حققها الهيئة من المساهمات منذ إنشائها هدف الإيرادات المتمثل في 500 مليون دولار المحدد في عام 2011 وتجاوزه؛

(ب) زادت التبرعات بمقدار 146,5 مليون دولار، أو بنسبة 29 في المائة. وشكّل التمويل الوارد من مبادرة تسليط الضوء التابعة للمفوضية الأوروبية 5,1 في المائة من مجموع الموارد الأخرى، وشكّل التمويل المتصل مباشرة باستجابة الهيئة لجائحة كوفيد-19 ما نسبته 4 في المائة من مجموع الموارد الأخرى؛

(ج) زادت الموارد العادية بمقدار 52,9 مليون دولار، أو 34,5 في المائة، ووقعت اثنتان من الدول الأعضاء الـ 20 الأكثر مساهمةً اتفاقات متعددة السنوات في عام 2021 يعترف فيها بالإيرادات في السنة التي يتم فيها توقيع الاتفاق؛

(د) زاد مجموع الأصول بنسبة 14,9 في المائة، ليصل إلى 1,2 بليون دولار، ويتألف من حسابات مستحقة القبض ومن أرصدة نقدية واستثمارات تراكمت لأن المساهمات في الموارد العادية والموارد الأخرى التي تم تحصيلها تجاوزت المصروفات المدفوعة في السنة المالية؛

(هـ) زادت الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين بنسبة 1,8 في المائة، لتصل إلى 135,1 مليون دولار. وأدت هذه الزيادة، مضافاً إليها التمويل المتأخر خلال العام، إلى تنامي الجزء الممول من الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين إلى نسبة التمويل الكامل.

الفائض

45 - بالنظر إلى أن مجموع إيرادات الهيئة بلغ 681,5 مليون دولار ومجموع مصروفاتها 530,7 مليون دولار، تكون الهيئة قد سجلت فائضاً قدره 150,7 مليون دولار للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021، مقارنة بفائض قدره 96,2 مليون دولار في عام 2020. وساهمت الموارد الأخرى بمبلغ 86,8 مليون دولار، أو 57,6 في المائة من إجمالي الفائض البالغ 150,7 مليون دولار.

الأداء المالي حسب مصدر التمويل

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

2020	2021	المبالغ الملغاة	الموارد المقررة	الموارد الأخرى	الموارد العادية	
535 697	681 468	(25 356)	11 298	479 069	216 457	مجموع الإيرادات
439 510	530 742	(25 356)	11 176	392 298	152 624	مجموع المصروفات
96 187	150 726	-	122	86 771	63 833	الفائض/(العجز) للسنة

الإيرادات

46 - تمثلت الزيادة في التبرعات المقدمة من الجهات المانحة في عام 2021 والبالغة 146,5 مليون دولار في زيادة في الموارد العادية قدرها 52,9 مليون دولار وزيادة في الموارد الأخرى قدرها 93,6 مليون دولار. وكانت الزيادة في كل من الموارد العادية والموارد الأخرى ناتجة أساساً عن اتفاقات متعددة السنوات وقعها المانحون الرئيسيون في عام 2021 وهي اتفاقات يعترف بالإيرادات المتصلة بها في السنة التي يتم فيها توقيع الاتفاق.

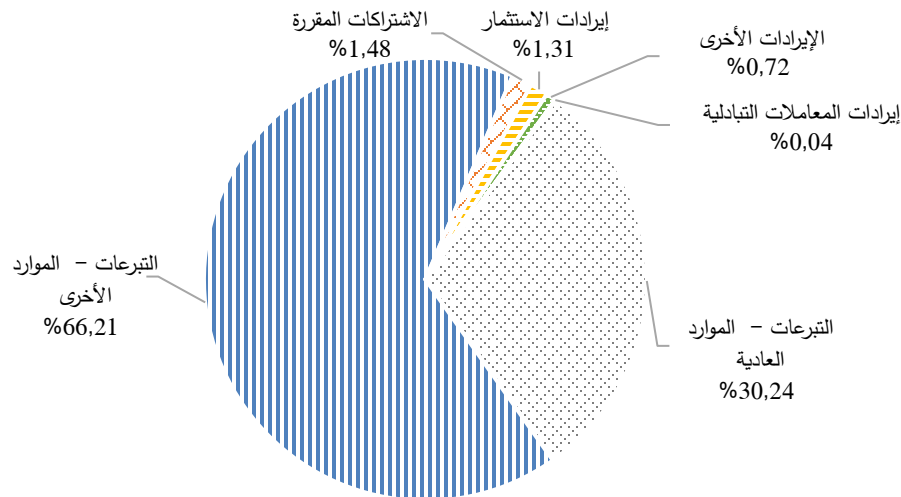
تحليل الإيرادات

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

2020	2021	المبالغ الملغاة	الموارد المقررة	الموارد الأخرى	الموارد العادية	
520 437	667 325	-	10 078	451 176	206 071	المساهمات
9 370	8 958	-	-	247	8 711	إيرادات الاستثمار
5 784	4 931	(25 356)	1 220	27 392	1 675	الإيرادات الأخرى
106	254	-	-	254	-	إيرادات المعاملات التبادلية
535 697	681 468	(25 356)	11 298	479 069	216 457	المجموع

47 - يشمل مجموع الإيرادات لعام 2021 الإيرادات الواردة والمستحقة القبض، وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ولا يسري مبدأ المطابقة بين الإيرادات والمصروفات على المعاملات غير التبادلية (انظر الملاحظتين 2 و 3 على البيانات المالية).

الشكل الأول من الفصل الرابع
الإيرادات حسب طبيعتها في عام 2021



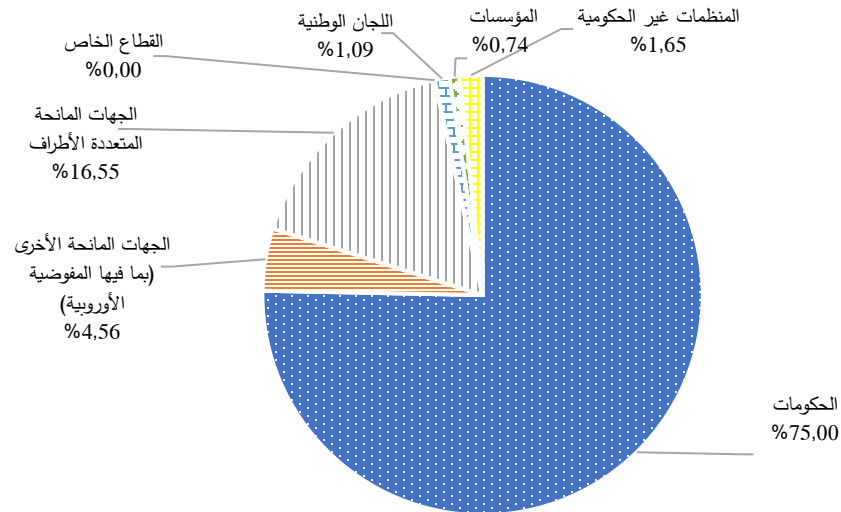
48 - في الشكل الأول من الفصل الرابع، من مجموع الإيرادات البالغ 681,5 مليون دولار (2020: 535,7 مليون دولار)، مثلت المساهمات ما قدره 667,3 مليون دولار (2020: 520,4 مليون دولار) وتألّفت مما يلي:

(أ) مساهمات طوعية في الموارد العادية قدرها 206,1 ملايين دولار، أو 30,2 في المائة (2020: 153,2 مليون دولار، أو 28,6 في المائة)، وهي مساهمات غير مخصصة وتمول الاحتياجات التشغيلية للهيئة ومشاريعها وبرامجها؛

(ب) مساهمات طوعية في الموارد الأخرى قدرها 451,2 مليون دولار، أو 66,2 في المائة (2020: 357,6 مليون دولار، أو 66,8 في المائة)، وهي مساهمات مخصصة لبرامج ومشاريع معينة.

(ج) موارد مقررة من الميزانية العادية للأمم المتحدة قدرها 10,1 ملايين دولار، أو 1,5 في المائة (2020: 9,7 ملايين دولار، أو 1,8 في المائة)، وهي تمويل العمل المعياري والحكومي الدولي للهيئة.

الشكل الثاني من الفصل الرابع
التبرعات حسب نوع الجهة المانحة في عام 2021



49 - يبين الشكل الثاني من الفصل الرابع توزيع الإيرادات المتأتية من التبرعات لعام 2021 حسب نوع الجهة المانحة، على النحو التالي:

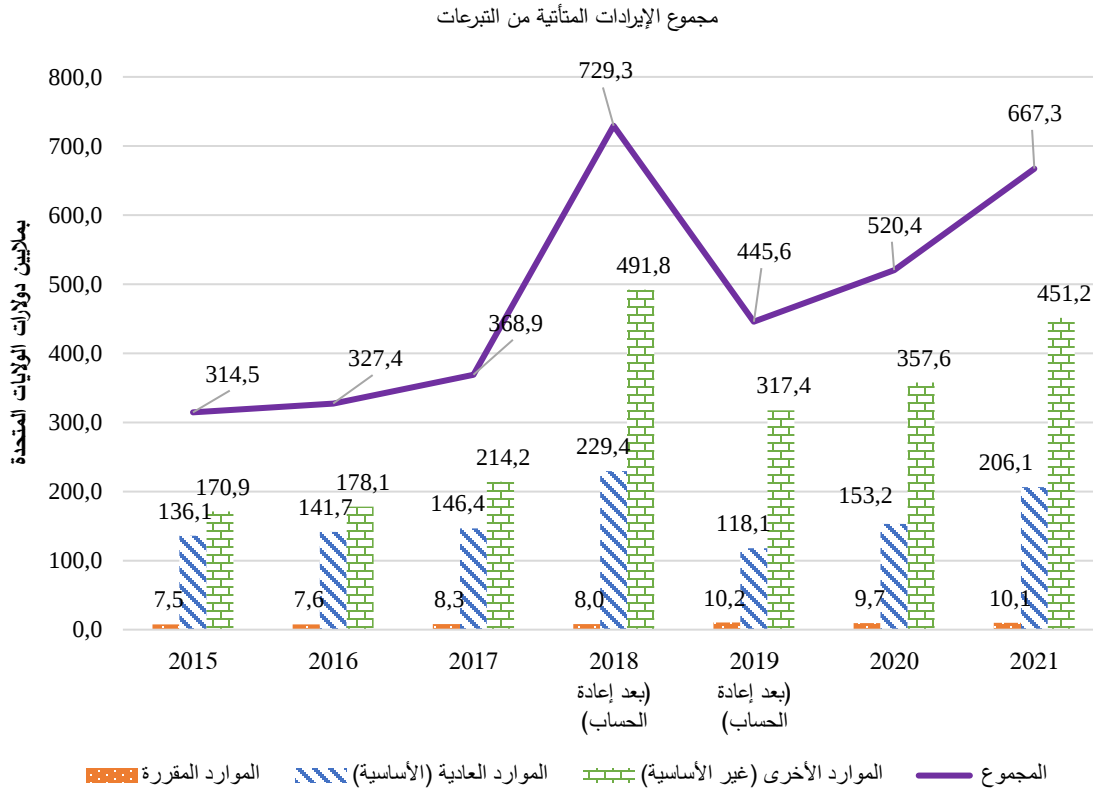
(أ) يُستمد معظم إيرادات الهيئة من الحكومات والوكالات الحكومية الدولية (الجهات المانحة الأخرى)، التي ساهمت بمبلغ 530,9 مليون دولار، أو 79,6 في المائة من الإيرادات (2020: 371,1 مليون دولار، أو 71,3 في المائة)؛

(ب) ساهمت الجهات المانحة المتعددة الأطراف بمبلغ 110,4 ملايين دولار، أو 16,5 في المائة (2020: 105,2 ملايين دولار، أو 20,2 في المائة)؛

(ج) ساهم القطاع الخاص واللجان الوطنية والمؤسسات والجهات المانحة الأخرى بمبلغ 26,0 مليون دولار، أو 3,9 في المائة (2020: 16,6 مليون دولار، أو 3,2 في المائة)؛

الشكل الثالث من الفصل الرابع
اتجاه الإيرادات المتأتية من التبرعات

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)



ملاحظة: غيّرت الهيئة، في عام 2020، سياستها المحاسبية المتعلقة بالاعتراف بالإيرادات. وأُعيد حساب مبالغ عامي 2018 و 2019 لإظهار هذا التغيير في السياسات. انظر الملاحظة 3 على البيانات المالية.

النفقات

50 - يبلغ مجموع المصروفات لعام 2021 ما قدره 530,7 مليون دولار (2020: 439,5 مليون دولار)، وهي تمثل المصروفات المتكبدة، المدفوعة منها والمستحقة الدفع. ومن مجموع المصروفات، تمثل الموارد العادية 152,6 مليون دولار، أو 28,8 في المائة (2020: 144,5 مليون دولار، أو 32,9 في المائة)، وتمثل الموارد الأخرى (بعد خصم قيمة البنود الملغاة) 392,3 مليون دولار، أو 73,9 في المائة (2020: 310,7 ملايين دولار، أو 70,7 في المائة)، وتمثل المصروفات المقررة 11,2 مليون دولار، أو 2,1 في المائة (2020: 11,4 مليون دولار، أو 2,6 في المائة). وتشمل المصروفات من الموارد الأخرى للسنة مصروفات تنفيذ البرامج والمشاريع خلال السنة من الميزانيات غير المنفقة لعام 2020 وميزانيات السنة الجارية.

51 - وبين تحليل النفقات لعام 2021 مقارنة بعام 2020 أن الزيادات جاءت في استحقاقات الموظفين والخدمات التعاقدية والمنح نتيجة لزيادة النفقات في إطار الموارد الأخرى في عام 2021 بمبلغ 392,3 مليون دولار (2020: 310,7 ملايين دولار) المرتبطة بالتنفيذ البرنامجي، بما في ذلك برنامج مبادرة تسليط الضوء.

تحليل النفقات

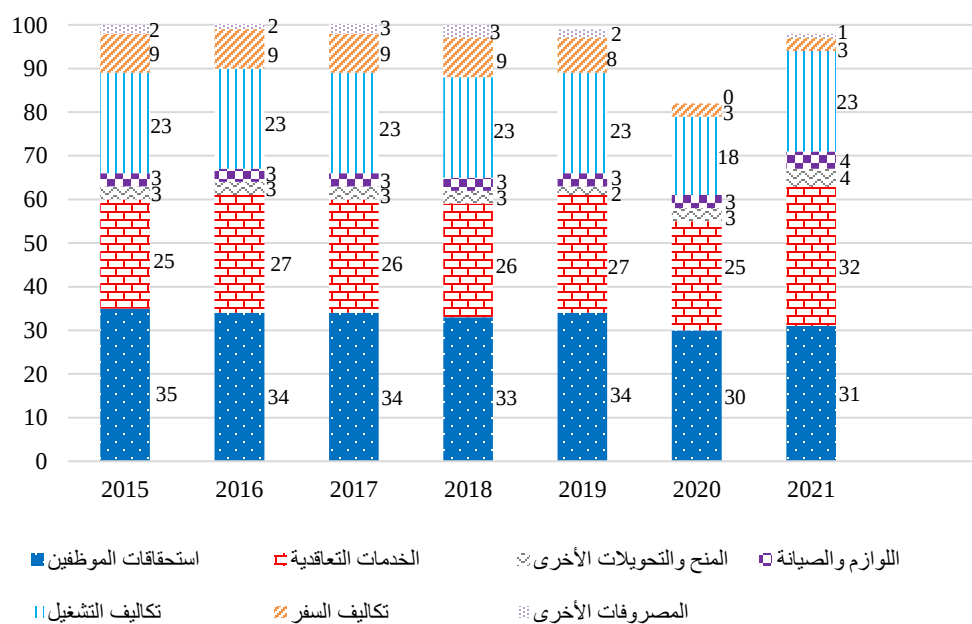
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

2020	2021	المبالغ الملتزمة	الموارد المقررة	الموارد الأخرى	الموارد العادية	
156 738	166 458	—	9 825	63 233	93 400	استحقاقات الموظفين
134 404	170 257	—	194	148 982	21 081	الخدمات التعاقدية
14 416	22 072	—	—	21 906	166	المنح والتحويلات الأخرى
18 081	23 279	—	120	17 665	5 494	اللوازم والصيانة
95 363	122 332	(25 356)	1 034	120 286	26 368	تكاليف التشغيل
13 732	16 589	—	1	14 091	2 497	تكاليف السفر
2 551	2 767	—	2	751	2 014	الاستهلاك والإهلاك
258	407	—	—	292	115	تكاليف التمويل
3 967	6 581	—	—	5 092	1 489	المصروفات الأخرى
439 510	530 742	(25 356)	11 176	392 298	152 624	المجموع

الشكل الرابع من الفصل الرابع

اتجاه المصروفات حسب طبيعتها

(بالنسبة المئوية من مجموع المصروفات)



صافي الأصول والخصوم

المركز المالي حسب مصدر التمويل

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

2020	2021	الموارد المقررة	الموارد الأخرى	الموارد العادية	
1 049 462	1 205 685	(3 124)	795 890	412 919	مجموع الأصول
173 623	173 562	—	16 735	156 827	مجموع الخصوم
875 839	1 032 123	(3 124)	779 155	256 092	مجموع صافي الأصول/حقوق الملكية

52 - يشمل مجموع صافي الأصول/حقوق الملكية حسب القطاع (انظر الملاحظة 5 على البيانات المالية) ما يلي:

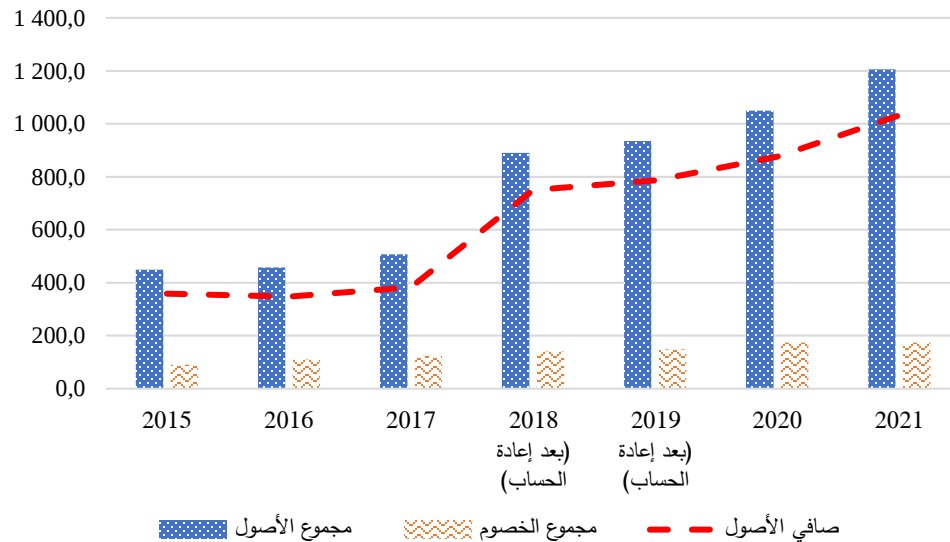
(أ) الموارد العادية: الأرصدة النقدية اللازمة لتمويل العمليات في الأشهر القليلة الأولى من السنة المالية الجديدة، ريثما تتلقى الهيئة تبرعات جديدة من الحكومات المانحة، وأموالا للوفاء باستحقاقات الموظفين والخصوم المتعلقة بها؛

(ب) الموارد الأخرى: الميزانيات غير المنفقة التي تخص المشاريع والبرامج المخصصة، والتي ستُنفد كمصروفات في الفترات المقبلة وفقا للاتفاقات المبرمة مع الجهات المانحة.

الشكل الخامس من الفصل الرابع

مجموع الأصول والخصوم وصافي الأصول، 2015-2021

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)



ملاحظة: غيرت الهيئة، في عام 2020، سياستها المحاسبية المتعلقة بالاعتراف بالإيرادات. وأعيد حساب مبالغ عامي 2018 و 2019 لإظهار هذا التغيير في السياسات. انظر الملاحظة 3 على البيانات المالية.

53 - يشمل مجموع صافي الأصول/حقوق الملكية حسب القطاع كذلك البنود الأخرى المتعلقة بالمركز المالي حسب القطاع حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2021، بما في ذلك ما يلي:

(أ) أصول متداولة قدرها 574,3 مليون دولار تتجاوز الخصوم المتداولة البالغة 57,7 مليون دولار بمقدار 516,6 مليون دولار، مما يدل على أن السيولة لدى الهيئة قوية جدا (نسبة الأصول المتداولة 10,0:1؛ مقابل 12,7:1 في عام 2020)، في ظل موارد عادية تبلغ قيمتها 183,7 مليون دولار وموارد أخرى بقيمة 393,7 مليون دولار في صورة أصول متداولة؛

(ب) استثمارات وأرصدة من النقدية ومكافئات النقدية تبلغ قيمتها 745,6 مليون دولار (2020: 732,2 مليون دولار)، وتشمل أرصدة نقدية واستثمارات قصيرة الأجل بقيمة 294,5 مليون دولار لفترة أقل من 12 شهرا، واستثمارات طويلة الأجل بقيمة 451 مليون دولار؛

(ج) حسابات مستحقة القبض أو اتفاقات تبرعات غير مسددة تبلغ 381,3 مليون دولار (2020: 255,7 مليون دولار)، ومنها 76 في المائة من موارد أخرى للمشاريع والبرامج المخصصة؛

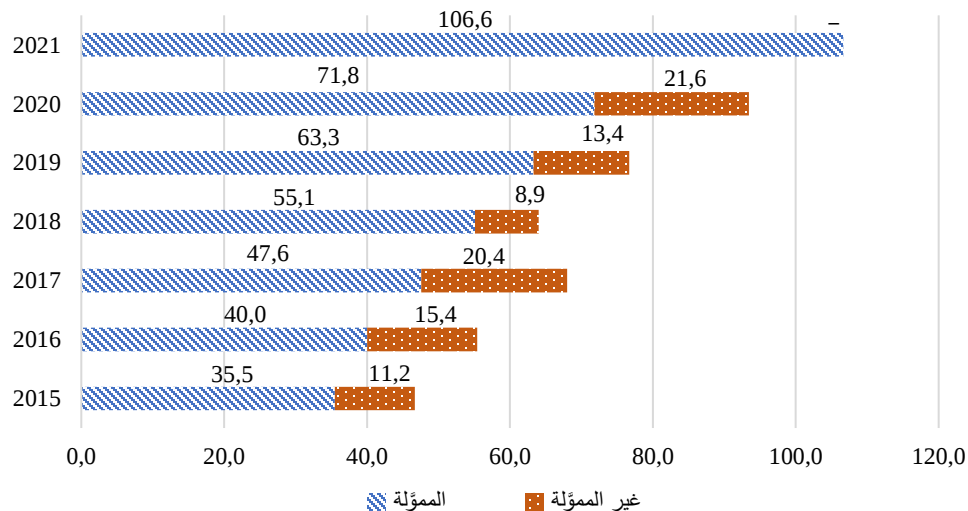
(د) استحقاقات للموظفين (التزامات تعاقدية تجاه الموظفين، الحاليين منهم والمتقاعدين) بمبلغ 135,1 مليون دولار (2020: 132,7 مليون دولار) يحدد قيمتها الخبير الاكتواري. وتتعلق الخصوم الرئيسية بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة بقيمة 103,5 ملايين دولار (2020: 93,4 مليون دولار)، وهي ممولة بالكامل (2020: 71,8 مليون دولار، أو 77 في المائة). وتبلغ حصة الخصوم المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة لفئة الموظفين العاملين الذين لم يتأهلوا بعد بشكل كامل للاستفادة من ذلك التأمين 67,7 مليون دولار، أو 63,5 في المائة من مجموع الخصوم المستحقة للتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة؛

(هـ) احتياطات تشمل احتياطات تشغيلية قدرها 26,5 مليون دولار واحتياطات للإيواء الميداني قدرها 1 مليون دولار، على النحو الذي أقره المجلس التنفيذي في مقرره 8/2012.

الشكل السادس من الفصل الرابع

خصوم التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، 2015-2021

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)



أداء الميزانية

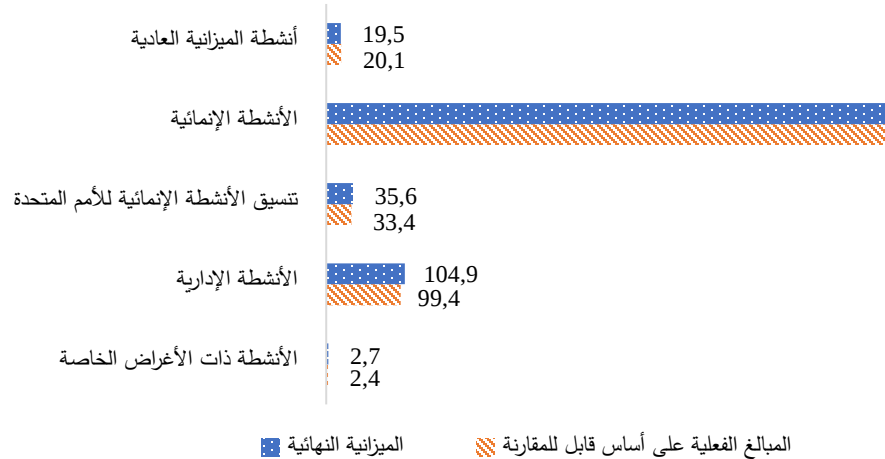
54 - تورد خطة الموارد المتكاملة والميزانية المتكاملة تقديرات الموارد المالية للخطة الاستراتيجية، وتغطي كلا من الموارد العادية (الأساسية) والموارد الأخرى (غير الأساسية) للفترة 2020-2021. ويجري إعداد الميزانية المتكاملة وتقديمها كل سنتين. وقد مثلت سنة 2021 حوالي 50 في المائة من تقديرات الميزانية المتكاملة لفترة السنتين 2020-2021.

55 - وتُعد ميزانية الهيئة على أساس نقدي معدّل وتُعرض في البيانات المالية بوصفها البيان الخامس، المقارنة بين المبالغ المدرجة في الميزانية والمبالغ الفعلية على أساس قابل للمقارنة، مع إضافة الموارد المقررة (الميزانية العادية). وتيسيراً للمقارنة بين الميزانية والبيانات المالية التي تُعد وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، تُدرج في الملاحظة 25 على البيانات المالية تسوية للميزانية حسب بيان التدفقات النقدية.

الشكل السابع من الفصل الرابع

استخدام الميزانية لسنة 2021

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)



الاستنتاج

56 - أغلقت الهيئة حساباتها لعام 2021 بوضع مالي جيد من خلال دعم قوي من الجهات المانحة وممارسات الإدارة المالية السليمة، بما فيها العمليات والضوابط المصممة لإبقاء مصروفاتها في حدود الموارد المالية المتاحة.

الفصل الخامس

البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021

هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

أولا - بيان المركز المالي في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

31 كانون الأول/ديسمبر 2021	31 كانون الأول/ديسمبر 2020	المرجع
الأصول		
الأصول المتداولة		
164 785	101 227	6 الملاحظة
343 899	193 284	7 الملاحظة
191 870	212 881	8 الملاحظة
42 651	48 480	9 الملاحظة
7 249	18 423	10 الملاحظة
750 454	574 295	مجموع الأصول المتداولة
الأصول غير المتداولة		
223 496	451 044	7 الملاحظة
63 879	168 376	8 الملاحظة
10	7	10 الملاحظة
11 603	11 954	11 الملاحظة
20	9	12 الملاحظة
299 008	631 390	مجموع الأصول غير المتداولة
1 049 462	1 205 685	مجموع الأصول
الخصوم		
الخصوم المتداولة		
17 064	12 351	13 الملاحظة
19 051	20 216	14 الملاحظة
23 116	25 129	15 الملاحظة
59 231	57 696	مجموع الخصوم المتداولة
الخصوم غير المتداولة		
113 655	114 881	14 الملاحظة
737	985	15 الملاحظة
114 392	115 866	مجموع الخصوم غير المتداولة

31 كانون الأول / 31 كانون الأول / ديسمبر 2020 ديسمبر 2021		المرجع	
173 623	173 562		مجموع الخصوم
875 839	1 032 123		صافي الأصول
			صافي الأصول/حقوق الملكية
838 617	996 390	الملاحظة 16	الفائض/(العجز) المتراكم
37 222	35 733	الملاحظة 17	الاحتياطات
875 839	1 032 123		مجموع صافي الأصول/حقوق الملكية

تشكل الملاحظات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

ثانياً - بيان الأداء المالي للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

2020	2021	المرجع	
			الإيرادات
510 745	657 247	الملاحظة 18	التبرعات
9 692	10 078	الملاحظة 19	الأرصبة المقررة
9 370	8 958	الملاحظة 20	إيرادات الاستثمار
5 784	4 931	الملاحظة 21	الإيرادات الأخرى
106	254	الملاحظة 22	إيرادات المعاملات التبادلية
535 697	681 468		مجموع الإيرادات
			المصروفات
156 738	166 458	الملاحظة 23	استحقاقات الموظفين
134 404	170 257	الملاحظة 23	الخدمات التعاقدية
14 416	22 072	الملاحظة 23	المنح والتحويلات الأخرى
18 081	23 279	الملاحظة 23	اللوازم والصيانة
95 363	122 332	الملاحظة 23	تكاليف التشغيل
13 732	16 589	الملاحظة 23	تكاليف السفر
2 551	2 767	الملاحظة 23	الاستهلاك والإهلاك
258	407	الملاحظة 23	تكاليف التمويل
3 967	6 581	الملاحظة 23	المصروفات الأخرى
439 510	530 742		مجموع المصروفات
96 187	150 726		الفائض/(العجز) للسنة

تشكل الملاحظات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

ثالثاً - بيان التغيرات في صافي الأصول/حقوق الملكية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

2020	2021	المرجع	
786 197	875 839		صافي الأصول/حقوق الملكية في بداية السنة
			الحركة خلال السنة
96 187	150 726		الفائض/(العجز) في السنة الجارية
(2 974)	(4 224)	16	المبالغ المردودة إلى الجهات المانحة
4 693	(1 489)	17	التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات المتاحة للبيع
(8 264)	11 271	16	المكاسب/(الخسائر) الاكتوارية
875 839	1 032 123		صافي الأصول/حقوق الملكية في نهاية السنة

تشكل الملاحظات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

رابعاً - بيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

2020	2021	المرجع
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية		
96 187	150 726	صافي الفائض/(العجز) للسنة
(6 756)	(8 352)	إيرادات الفوائد
(2 177)	(158)	إهلاك الاستثمارات
(437)	(448)	إيرادات الأرباح
2 643	67	(الأرباح)/(الخسائر غير المتحققة في أسعار الصرف)
2 551	2 767	مصرفات الاستهلاك والإهلاك الملاحظة 23
49 747	(125 507)	(الزيادة)/(النقصان في الحسابات المستحقة القبض
(2 483)	(11 032)	(الزيادة)/(النقصان في الأصول الأخرى
—	—	(الزيادة)/(النقصان في المخزونات
744	(5 829)	(الزيادة)/(النقصان في السلف
2 626	(4 712)	الزيادة/(النقصان) في الحسابات المستحقة الدفع
23 192	2 391	الزيادة/(النقصان) في استحقاقات الموظفين
(893)	2 263	الزيادة/(النقصان) في الخصوم الأخرى
40	(41)	(المكاسب)/(الخسائر الناجمة عن بيع الممتلكات والمنشآت والمعدات
(2 974)	(4 224)	المبالغ المردودة إلى الجهات المانحة الملاحظة 16
(273)	222	التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات المتاحة للبيع
(8 264)	11 271	المكاسب/(الخسائر) الاكتوارية الملاحظة 16
153 473	9 404	صافي النقدية المتأتية من الأنشطة التشغيلية
التدفقات النقدية المتأتية من أنشطة الاستثمار		
(2 472)	(3 171)	المشتريات من الممتلكات والمنشآت والمعدات
—	(4)	المشتريات من الأصول غير الملموسة
57	107	عائدات المبيعات من الممتلكات والمنشآت والمعدات
(846 687)	(617 947)	مشتريات الاستثمارات - المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق الملاحظة 7-1
709 767	545 020	آجال استحقاق الاستثمارات - المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق الملاحظة 7-1
9 966	8 365	الفوائد المقبوضة
437	453	الأرباح المقبوضة
(2 473)	(5 718)	حركة الاستثمارات - المتاحة للبيع
(131 405)	(72 895)	صافي النقدية المتأتية من أنشطة الاستثمار
22 068	(63 491)	صافي (النقصان)/(الزيادة في النقدية ومكافآت النقدية

2020	2021	المرجع
145 360	164 785	النقدية ومكافئات النقدية في بداية السنة
(2 643)	(67)	تأثير التغيرات في أسعار الصرف على النقدية ومكافئات النقدية
164 785	101 227	الملاحظة 6 النقدية ومكافئات النقدية في نهاية السنة

تشكل الملاحظات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
خامسا - بيان المقارنة بين الميزانية والمبالغ الفعلية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

2021-2020		2021		2020		2021-2020					
الميزانية الأصلية	الميزانية النهائية	الميزانية الأصلية	الميزانية النهائية	الميزانية الأصلية	الميزانية النهائية	الميزانية الأصلية	الميزانية النهائية	الميزانية الأصلية	الميزانية النهائية	الميزانية الأصلية	الميزانية النهائية
19 461	19 461	9 741	9 741	10 126	(385)	9 720	9 720	9 956	(236)	20 082	(621)
أنشطة الميزانية العادية											
الأنشطة الإنمائية											
798 300	810 463	399 150	367 565	347 021	20 544	399 150	442 898	433 534	9 364	780 555	29 908
الأنشطة البرنامجية											
53 800	46 802	26 900	23 293	21 171	2 122	26 900	23 509	21 323	2 186	42 494	4 308
فعالية التنمية											
852 100	857 265	426 050	390 858	368 192	22 666	426 050	466 407	454 857	11 550	823 049	34 216
المجموع الفرعي											
32 000	35 570	16 000	20 205	17 192	3 013	16 000	15 365	16 226	(861)	33 418	2 152
تنسيق الأنشطة الإنمائية للأمم المتحدة											
الأنشطة الإدارية											
103 300	94 684	51 650	44 900	44 602	298	51 650	49 784	45 462	4 322	90 064	4 620
الأنشطة المتكررة											
6 300	5 092	3 150	2 830	2 578	252	3 150	2 262	2 219	43	4 797	295
التقييم											
6 000	5 144	3 000	2 268	1 997	271	3 000	2 876	2 559	317	4 556	588
مراجعة الحسابات والتحقق											
115 600	104 920	57 800	49 998	49 177	821	57 800	54 922	50 240	4 682	99 417	5 503
المجموع الفرعي											
الأنشطة ذات الأغراض الخاصة											
500	500	250	250	—	250	250	250	500	(250)	500	—
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات											
900	976	450	450	374	76	450	526	499	27	873	103
استعراض تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد مرور 25 سنة على اعتماده											
1 600	1 273	800	637	442	195	800	636	554	82	996	277
إدارة التغيير											
3 000	2 749	1 500	1 337	816	521	1 500	1 412	1 553	(141)	2 369	380
المجموع الفرعي											
1 022 161	1 019 965	511 091	472 139	445 503	26 636	511 070	547 826	532 832	14 994	978 335	41 630
الميزانية الإجمالية											
204 400	190 041	102 200	94 833	88 356	6 477	102 200	95 208	89 342	5 866	177 698	12 343
مجموع الميزانية المؤسسية											

تشكل الملاحظات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية؛ انظر أيضاً الملاحظة 25.

هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ملاحظات على البيانات المالية

الملاحظة 1

الكيان المحاسبي

تأسست هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) بموجب قرار الجمعية العامة 289/64 المؤرخ 2 تموز/يوليه 2010، وشرعت في ممارسة أعمالها في كانون الثاني/يناير 2011. وانطلاقاً من الرؤية التي بلورها ميثاق الأمم المتحدة بشأن المساواة، تعمل الهيئة من أجل القضاء على التمييز ضد النساء والفتيات؛ وتمكين المرأة اقتصادياً؛ وتحقيق المساواة بين المرأة والرجل بوصفهما شريكين في مجالات التنمية وحقوق الإنسان والعمل الإنساني والسلام والأمن ومستفيدين من ثمارها.

والهيئة مكلفة بدعم الهيئات الحكومية الدولية، مثل لجنة وضع المرأة، في صياغة السياسات ووضع القواعد والمعايير العالمية. وتقوم الهيئة بتعبئة الإرادة السياسية والموارد لمساعدة الدول الأعضاء في تطبيق تلك المعايير، وهي تقف على أهبة الاستعداد لتقديم الدعم التقني والمالي المناسب للبلدان التي تطلبه ولإقامة الشراكات الناجحة مع المجتمع المدني. وعلاوة على ذلك، أنيط بالهيئة أن تُخضع منظومة الأمم المتحدة للمساءلة بشأن التزامها بالمساواة بين الجنسين من خلال برنامج العمل المنفذ على نطاق المنظومة.

ويدير الهيئة مجلسها التنفيذي الذي يتألف من ممثلي الدول الأعضاء. ويرشد المجلس التنفيذي الهيئة بشأن توجيهها الاستراتيجي وسياساتها من أجل ضمان تنفيذ المديرية التنفيذية ووكالة الأمين العام لجميع الجوانب التنفيذية لأنشطة الهيئة بفعالية.

وتتخذ الهيئة من نيويورك مقراً لها وتعمل على توسيع نطاق وجودها على الصعيدين الإقليمي والقطري. ويتألف الهيكل الإقليمي للهيئة من 6 مكاتب إقليمية، و 61 مكتباً قطرياً، ويخدم 46 بلداً إضافياً من خلال أشكال وجود تتعلق بإصلاح الأمم المتحدة (بما في ذلك أشكال غير مقيمة من تنفيذ البرامج وتنسيقها من أجل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وتقدم الهيئة خدماتها إلى الجهات المانحة والشركاء عبر مكاتب الاتصال التابعة لها في أبو ظبي وأديس أبابا وبروكسل وجنيف وطوكيو وكوبنهاغن.

الملاحظة 2

السياسات المحاسبية الهامة

(أ) أساس إعداد البيانات المالية والإذن بإصدارها

الإذن بالإصدار

وفقاً للبند 1-12 من النظام المالي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، تكون المديرية التنفيذية مسؤولة عن تقديم البيانات المالية للهيئة. ويصدق مدير شعبة التنظيم والإدارة، في حدود علمه ومعلوماته واعتقاده، على أن جميع المعاملات المادية قُيّدت بطريقة سليمة في السجلات المحاسبية وأنها معروضة بطريقة سليمة في البيانات المالية والجداول الداعمة. وفي 30 نيسان/أبريل 2022، أذنت المديرية التنفيذية بأن تُقدّم هذه البيانات المالية للمراجعة.

بيان الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

أعدت البيانات المالية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة على أساس الاستحقاق وعلى أساس استمرارية الأعمال، وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام والنظام المالي والقواعد المالية للهيئة.

أساس الاعتراف بالإيرادات والمصروفات

في إطار المحاسبة على أساس الاستحقاق، يُعترف بالإيرادات والمصروفات (باستثناء تلك المرتبطة بمعاملات غير تبادلية) في البيانات المالية في الفترة التي تتعلق بها.

الإيرادات

يُعترف بالتبرعات للموارد العادية كإيرادات عندما يكون هناك اتفاق موقع أو خطاب تعاون (من مسؤول مكلف من حكومة ما)، غير التعهد بالتبرع، أو على أساس نقدي في وقت تلقّي الأموال. وفي حال تلقّي اتفاق موقع أو خطاب تعاون من جهة مانحة، بما في ذلك الاتفاقات المتعددة السنوات، يُعترف بالإيرادات بالكامل في وقت توقيع الاتفاق المتعلق بالمساهمات شريطة ألا يتضمن الاتفاق أية شروط تتعلق بالأداء. وفي الحالات التي تتضمن فيها الاتفاقات المتعلقة بالمساهمات شروطا، تعترف الهيئة بخصم، ويُؤجل الاعتراف بالإيرادات إلى أن يتم استيفاء هذه الشروط. وتعترف الهيئة بالأصول عندما يجري الإقرار بالإشراف على الموارد نتيجة لأحداث سابقة. ويبدأ نفاذ الاتفاقات بمجرد التوقيع.

ويُعترف بالتبرعات للموارد الأخرى كإيرادات عندما يرد من الجهة المانحة اتفاق موقع خلال السنة المالية، على أساس القيمة العادلة للمنفعة المتلقاة، ما لم يوجد أي شرط يؤجل هذا الاعتراف. وفي حال تلقّي اتفاق موقع من جهة مانحة، بما في ذلك الاتفاقات المتعددة السنوات، يُعترف بالإيرادات بالكامل في وقت توقيع الاتفاق المتعلق بالمساهمات شريطة ألا يتضمن الاتفاق أية شروط تتعلق بالأداء. وفي الحالات التي تتضمن فيها الاتفاقات المتعلقة بالمساهمات شروطا، تعترف الهيئة بخصم، ويُؤجل الاعتراف بالإيرادات إلى أن يتم استيفاء هذه الشروط. وتعترف الهيئة بالأصول عندما يجري الإقرار بالإشراف على الموارد نتيجة لأحداث سابقة. ويبدأ نفاذ الاتفاقات بمجرد التوقيع.

وتصدر الأنصبة المقررة باعتبارها مخصصات سنوية من الميزانية العادية للأمم المتحدة، حيث تُحدّد وتُعمد لفترة الميزانية المؤلفة من سنتين. وبعد ذلك تُوزع مبالغ هذه الأنصبة على السنتين ويُعترف بها على أساس شهري.

وباستثناء الخدمات، يجري الاعتراف ضمن المصروفات والمساهمات، وفقا للقيمة العادلة، بالتبرعات العينية التي تدعم العمليات والأنشطة المعتمدة دعما مباشرا، وتؤثر في الميزانية، ويمكن قياسها بشكل موثوق. وتشمل هذه التبرعات استخدام الأماكن والمرافق.

ولا يُعترف بالتبرعات العينية المقدمة في صورة خدمات، وإنما يُفصح عما ينجم عنها من وفورات مقدرة في التكاليف في الملاحظة 18.

وتُقدّر قيمة الممتلكات والمنشآت والمعدات المتبرع بها بالقيمة السوقية العادلة، ويُعترف بها ضمن الأصول الثابتة والمساهمات. وتُقدّر قيمة حق الانتفاع بأصل ما بالقيمة السوقية العادلة لهذا الحق. وتُعرض كإيراد متأات من المساهمات أي زيادة في القيمة السوقية العادلة لحق الانتفاع عن المبالغ الفعلية المدفوعة،

ويُعرَضُ معها مصروف مقابل. وعند تَلَفِّي أصول منقولة في صورة تبرعات عينية والإفصاح في الاتفاقات عن شروط تُلزم بإعادة الأصول في حالة الإخلال بها، يتم الاعتراف الأولي بالالتزام ضمن الخصوم. وعندما تُستوفى هذه الشروط، يتم الاعتراف بالإيراد. وعندما يُفصَح في الاتفاقات عن قيود لا تقضي بإعادة الأصول، يُعترف بالإيراد بمجرد تَلَفِّي تأكيد المساهمات.

ويُعترف بالإيرادات المتأتية من المعاملات التبادلية عندما يكون من المرجح أن تتدفق في المستقبل منافع اقتصادية أو إمكانات خدمة إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة وعندما يمكن قياس هذه المنافع بشكل موثوق. وينبغي قياس الإيرادات بالقيمة العادلة للمقابل المقبوض أو المستحق القبض. وعندما يكون المقابل نقداً أو بمبلغ نقدي، يكون القياس على أساس هذا المبلغ.

المصروفات

يُعترف بالمصروفات عند تسليم السلع وتقديم الخدمات. ويُعترف بمصروفات المشاريع بمجرد أن تستلم هيئة الأمم المتحدة للمرأة تقارير مالية من شركائها تثبت إنجاز أنشطة المشاريع.

ووفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، لا يسري مبدأ المطابقة بين الإيرادات والمصروفات على المعاملات غير التبادلية. وينصب تركيز المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على المركز المالي، وهو ما يتجلى في الاعتراف بالأصول عندما يكون هناك قدر كاف من الإشراف عليها، وبالخصوم عندما تُستوفى معايير الاعتراف بالخصوم. ونتيجة لذلك، تسفر زيادة الإيرادات عن المصروفات عن وجود فائض (أو تؤدي زيادة المصروفات عن الإيرادات إلى عجز) ويُرحَّل هذا أو ذاك إلى الفائض أو العجز المتراكم. ويمثل الفائض المتراكم الحصة التي لم تُنفق من المساهمات التي ستستخدمها الهيئة في المستقبل في تلبية احتياجاتها التشغيلية.

(ب) المعاملات بالعملات الأجنبية

دولار الولايات المتحدة هو العملة الوظيفية وعملة العرض في تقارير هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وعندما تُجرى المعاملات بعملات غير دولار الولايات المتحدة، تُحوَّل المبالغ إلى دولار الولايات المتحدة بسعر الصرف السائد المعمول به في الأمم المتحدة في تاريخ إجراء المعاملة. وتُحوَّل الأصول والخصوم النقدية المقومة بعملات أخرى غير دولار الولايات المتحدة إلى دولارات الولايات المتحدة بسعر الصرف السائد المعمول به في الأمم المتحدة الساري في تاريخ الإبلاغ. أما الأصول والخصوم غير النقدية التي تُقوَّم بعملة أخرى غير دولار الولايات المتحدة والتي يجري قياسها بتكلفتها الأصلية، فتُحوَّل بسعر الصرف الساري في تاريخ إجراء المعاملة. وتقيد المكاسب والخسائر المترتبة على تغيير أسعار الصرف، المتحققة وغير المتحققة على السواء، التي تنتج عن هذه المعاملات، في بيان الأداء المالي.

(ج) الأدوات المالية

يُعترف بالأدوات المالية عندما تصبح هيئة الأمم المتحدة للمرأة طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة إلى أن ينتهي أجل الحق في تَلَفِّي تدفقات نقدية من تلك الأصول أو تُنقل حيازتها، وتكون الهيئة قد نقلت فعلياً جميع المخاطر والمنافع المتصلة بالملكية.

تصنيف الأصول المالية

تُصنّف هيئة الأمم المتحدة للمرأة الأصول المالية ضمن الفئات التالية: أصول محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق؛ وأصول متاحة للبيع؛ وقروض وحسابات مستحقة القبض؛ وأصول مُقيّمة بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز في بيان الأداء المالي. ويُعتمد التصنيف على الغرض من اقتناء الأصول المالية ويتم تحديده وقت الاعتراف الأول بها، ويُعاد تقييمه عند كل تاريخ إبلاغ. وتقاس جميع الأصول المالية أولاً بالقيمة العادلة. وتُعترف الهيئة مبدئياً بالقروض والحسابات المستحقة القبض في التاريخ الذي نشأت فيه. ويُعترف مبدئياً بجميع الأصول المالية الأخرى في تاريخ التداول، وهو التاريخ الذي تصبح فيه الهيئة طرفاً في الأحكام التعاقدية الخاصة بالأداة المالية.

وتُصنّف الأصول المالية التي يتجاوز أجل استحقاقها 12 شهراً من تاريخ الإبلاغ في البيانات المالية تحت بند الأصول غير المتداولة، وتُسجّل الأصول المقومة بعملات أجنبية بما يعادل قيمتها بدولار الولايات المتحدة وفقاً لأسعار الصرف السائدة المعمول بها في الأمم المتحدة في تاريخ الإبلاغ، مع الاعتراف بالمكاسب والخسائر في الفائض أو العجز في بيان الأداء المالي.

وتُقيّم جميع فئات الأصول المالية في كل تاريخ من تواريخ الإبلاغ لتحديد ما إذا كانت هناك أدلة موضوعية على اضمحلال قيمة أي استثمار أو مجموعة استثمارات. ومن بين الأدلة على اضمحلال قيمة الأصول تخلف الطرف الآخر أو عجزه عن السداد، أو حدوث تراجع مستديم في قيمة الأصول. ويُعترف بخسائر اضمحلال القيمة بفائض أو عجز في بيان الأداء المالي (مباشرة أو باستخدام حساب للمخصصات) في السنة التي تنشأ فيها.

الأصول المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق

تمثل الأصول المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق أصولاً مالية ذات مدفوعات ثابتة أو يمكن تحديدها، ولها تواريخ استحقاق ثابتة، وتعتمد الهيئة الاحتفاظ بها حتى تاريخ استحقاقها ولديها القدرة على ذلك. وهي تُسجّل أولاً بالقيمة العادلة مضافاً إليها تكاليف المعاملات، ويُعترف بها لاحقاً بالتكلفة المهيكلية المحسوبة باستخدام طريقة سعر الفائدة الساري. وقد صنفت الهيئة جزءاً من حافظتها الاستثمارية في فئة الأصول المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق.

الأصول المالية المتاحة للبيع

الأصول المالية المتاحة للبيع هي إما أصول مالية مدرجة في هذه الفئة أو غير مصنفة تحت أي فئة أخرى. وتُسجّل هذه الأصول مبدئياً بقيمتها العادلة مضافاً إليها تكاليف المعاملات، ويُبلغ عنها لاحقاً بالقيمة العادلة، على أن يصاحب ذلك اعتراف مباشر في صافي الأصول/حقوق الملكية بما ينتج عن ذلك من مكاسب أو خسائر في القيمة العادلة. وتُحتسب الفائدة على الأصول المالية المتاحة للبيع باستخدام طريقة سعر الفائدة الساري. وعند إلغاء الاعتراف بالأصول المالية المتاحة للبيع، يُعاد تصنيف الربح أو العجز المتراكم في صافي الأصول/حقوق الملكية كفائض أو عجز في بيان الأداء المالي. وتستند القيم العادلة المستخدمة للقياس لاحقاً إلى أسعار السوق التي يعرضها الموردون ذوو السمعة الجيدة.

النقدية ومكافئات النقدية

تشمل فئة النقدية ومكافئات النقدية الاستثمارات النقدية والقصيرة الأجل العالية السيولة التي يسهل تحويلها إلى مبالغ نقدية محددة، والتي تنخفض مخاطر حدوث تغير في قيمتها، باستثناء مخاطر اضمحلال القيمة بالنسبة للعمليات المقيدة الاستخدام. وتضم الأدوات المالية المصنفة باعتبارها مكافئات للنقدية أي استثمارات يحين تاريخ استحقاقها بعد ثلاثة أشهر أو أقل من تاريخ اقتنائها.

القروض والحسابات المستحقة القبض

القروض والحسابات المستحقة القبض هي أصول مالية ذات مدفوعات ثابتة أو يمكن تحديدها غير معروضة في سوق نشطة. وهي تُسجل أولاً بالقيمة العادلة مضافاً إليها تكاليف المعاملات، ويُبلغ عنها لاحقاً بالتكلفة المهيأة المحسوبة باستخدام طريقة سعر الفائدة الساري. ويُعترف بإيرادات الفوائد على أساس التناسب الزمني بتطبيق طريقة سعر الفائدة الساري على الأصول المالية المعنية. وحتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2021، لم تكن لهيئة الأمم المتحدة للمرأة أي قروض.

وتُدرج الحسابات المستحقة القبض بالقيمة العادلة، التي تشمل القيمة الإسمية مطروحة منها مخصص يُرصد للمبالغ التقديرية التي يتعذر تحصيلها. ويوضع المخصص حين يتوافر دليل موضوعي، مبني على استعراض المبالغ غير المسددة في تاريخ الإبلاغ، على أن الهيئة لن تتمكن من تحصيل كافة المبالغ المستحقة وفقاً للأجال الأصلية للمبالغ المستحقة القبض.

وتُدرج السلف والحسابات المستحقة القبض الأخرى بالقيمة العادلة، التي تشمل القيمة الإسمية مطروحة منها مخصص يُرصد للمبالغ التقديرية التي يتعذر تحصيلها. وتمثل السلف مدفوعات نقدية مصروفة مقدماً للشركاء المتعاقدين معهم في سياق تنفيذ البرامج. ويُعترف بهذه السلف بالقيمة العادلة كمبالغ مستحقة القبض. ويُعترف بهذا المصروف في بيان الأداء المالي عندما تتلقى الهيئة تقريراً مالياً من الشريك يثبت إنجاز الأنشطة. وتشمل السلف أيضاً المدفوعات نيابة عن وكالات الأمم المتحدة، وتُصرف للموظفين أيضاً مدفوعات نقدية مقدماً يُعترف بها بالقيمة العادلة كمبالغ مستحقة القبض. ويُعترف بهذا المصروف لدى تصفية السلفة من خلال تقديم مطالبة أو تسديد السلفة. وتمثل المبالغ الأخرى المستحقة القبض مدفوعات مسبقة تتعلق بعقود لم يجر بعد تسليم السلع أو تقديم الخدمات المتعلقة بها.

الأصول المالية المقيّمة بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز

تُحدد الأصول المالية المقيّمة بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز على هذا النحو عند الاعتراف الأولي بها أو يُحتفظ بها للتداول. وهي تُسجل أولاً بقيمتها العادلة مضافاً إليها أي تكاليف للمعاملات. وتُحسب الأصول بالقيمة العادلة في كل تاريخ إبلاغ، ويُعترف بأي مكاسب أو خسائر في القيمة العادلة تحدث نتيجة لذلك من خلال الفائض والعجز. وتُستخدم المشتقات لإدارة مخاطر صرف العملات الأجنبية، ويتم التعاقد بشأنها مع نظراء ذوي جدارة ائتمانية وفقاً للمبادئ التوجيهية للاستثمار الخاصة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتصنف الهيئة المشتقات بوصفها أصولاً مالية بالقيمة العادلة من خلال الفائض والعجز في بيان الأداء المالي. ويتم الحصول على القيمة العادلة للمشتقات من النظراء وتُقارن بالتقييمات الداخلية التي تقوم على أساليب وتقنيات التقييم المعترف بها عموماً كمعايير في هذا القطاع.

وتُصنّف الأصول المدرجة في هذه الفئة بوصفها أصولاً متداولة إذا كان يُتوقع أن تتحقق في غضون 12 شهراً من تاريخ الإبلاغ. ولا تُخضع الهيئة هذه المشتقات لأي معالجة محاسبية تحوطية.

(د) المخزونات

تُدرج المخزونات المحتفظ بها لتوزيعها دون مقابل بسعر التكلفة الأدنى وبتكلفة الاستبدال الحالية. وبما أنه لا تتأتى إيرادات من توزيع المخزونات، فإنه يُعترف بالمصروف لدى توزيع السلع. وتتألف المواد المنشورة المجانية، التي تُعرف كمخزونات، من المنشورات التقنية التي تتصل مباشرة بالعمليات البرنامجية والمعارية، وتخضع لإشراف الهيئة. ولكي تُعرف هذه المنشورات بوصفها مخزونات، يجب أيضاً أن تكون صالحة للاستخدام لفترة طويلة بأن يظل محتواها مفيداً وساري المفعول لمدة تتجاوز 12 شهراً. أما المنشورات التي يصدرها الشركاء ويتم الاحتفاظ بها لتوزيعها أو التي يستخدمها الشركاء، فإنها لا تُعتبر خاضعة لإشراف الهيئة، وبالتالي فهي ليست من المخزونات. ولا تُصنّف ضمن المخزونات المواد المجانية المنشورة والكتيبات المستخدمة في الحملات التي تعدها الهيئة لأغراض الإعلان والإعلام الترويجي فقط. فهذه البنود لا تصلح عادة للاستخدام لفترة طويلة، وتستخدم عموماً في غضون فترة 12 شهراً، لأنها تُنتج من أجل مناسبة تُنظم مرة واحدة أو غرض لا يتكرر، وبالتالي ستخضع إلى حد كبير قيمة أي مواد متبقية في نهاية السنة. وبناءً على ذلك، فإن تكلفة المواد المنشورة والكتيبات المستخدمة في الحملات لأغراض الإعلان والإعلام الترويجي يُعترف بها كمصروف لدى تكبدها.

وتُسجل المخزونات المحتفظ بها بغرض البيع بسعر التكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقيق، أيهما أقل. وصافي القيمة القابلة للتحقيق هو سعر البيع المقدّر في المسار العادي للعمليات، مخصوماً منه تقديرات التكاليف اللازمة للإنجاز، وتقديرات التكاليف اللازمة للبيع أو المبادلة أو التوزيع. وتُحدّد التكلفة باستخدام طريقة الوارد أولاً يُصرف أولاً المستخدمة في تقييم المخزونات. وتتألف تكلفة المخزونات من جميع تكاليف الشراء وتكاليف التحويل وغيرها من التكاليف المتكبدة لإيصال المخزونات إلى موقعها الحالي وحالتها الراهنه. وتقاس تكلفة المخزونات المقتناة من خلال معاملة غير تبادلية (مثل السلع المتبرع بها) بالقيمة العادلة في تاريخ الاقتناء. وحتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2021، لم يكن لدى هيئة الأمم المتحدة للمرأة أي مخزونات محتفظ بها بغرض البيع، ولم تقتن أي مخزونات من خلال معاملة غير تبادلية.

(هـ) الممتلكات والمنشآت والمعدات

تُقيّد الممتلكات والمنشآت والمعدات بالتكلفة الأصلية مطروحاً منها الاستهلاك المتراكم وأي خسائر ناتجة عن اضمحلال القيمة. والعنبة التي تجري عندها رسمة الممتلكات والمنشآت والمعدات الخاضعة لإشراف هيئة الأمم المتحدة للمرأة هي تلك التي يبلغ عندها مجموع التكلفة 1 000 دولار على الأقل للوحدة. ويُحتسب استهلاك الممتلكات والمنشآت والمعدات على مدى العمر الإنتاجي التقديري لكل أصل من الأصول باستخدام طريقة القسط الثابت، باستثناء الأراضي، التي لا تخضع للاستهلاك. وتشمل التكلفة الأصلية النفقات التي تُعزى مباشرة إلى اقتناء الأصول. وتُدرج التكاليف اللاحقة ضمن القيمة الدفترية للأصل أو يُعترف بها كأصل مستقل، حسب الاقتضاء، على ألا يحدث هذا إلا إذا كان من المحتمل أن تعود الفوائد الاقتصادية المرتبطة بهذا البند في المستقبل إلى الهيئة، وإذا كان ممكناً قياس التكلفة بشكل موثوق. ويُعدّ تقدير العمر الإنتاجي للأصل مسألة تقديرية، تستند إلى ما اكتسبته الهيئة من خبرة من الأصول المشابهة.

وتبعاً لذلك، فإن العمر الإنتاجي لأصل ما قد يكون أقصر من عمره الاقتصادي. وتُحمل تكاليف الإصلاح والصيانة على بيان الأداء المالي خلال الفترة المالية التي يجري فيها تكبد هذه التكاليف.

وتُعتبر الهيئة على أنها تشرف على أصل ما إذا كان بإمكانها استخدام الأصل أو الاستفادة منه بشكل أو بآخر تحقيقاً لأهدافها، وإذا كان بإمكانها منع أي أطراف أخرى من الوصول إلى الأصل أو تنظيم هذا الوصول. وتطبق هذه الحالة عندما تتولى الهيئة تنفيذ المشروع مباشرة. أما أصول المشاريع التي لا تخضع لإشراف الهيئة، فتُحمل كمصروفات لدى تكبدها. ويُعترف بالتحسينات التي يتم إدخالها على الأصول المستأجرة بوصفها أصولاً في الحالات التي تكون فيها التكلفة الإجمالية 1 000 دولار أو أكثر، وتُقيّم بحسب التكلفة، وتُخصم قيمة استهلاكها على مدى العمر الإنتاجي المتبقي للتحسينات أو مدة عقد الإيجار، أيهما أقل. وتجرى استعراضات اضمحلال القيمة لجميع الأصول مرة في السنة على الأقل.

وترد في الجدول أدناه مدد العمر الإنتاجي التقديري لفئات الممتلكات والمنشآت والمعدات مقاسة بالسنين.

الفئة	العمر الإنتاجي التقديري
الأراضي	لا ينطبق
المباني	
الدائمة	50
المؤقتة	10
الأثاث والتجهيزات الثابتة	10
معدات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	6-8
المركبات	9
الآلات والمعدات	7
المعدات الأمنية	5

(و) الأصول غير الملموسة

تُقيّد الأصول غير الملموسة ذات العمر الافتراضي المحدد بسعر التكلفة مخصوماً منه الإهلاك المتراكم وأي خسائر ناتجة عن اضمحلال القيمة. وتجرى رسمة الأصول غير الملموسة شريطة أن يمتد عمرها الإنتاجي أكثر من سنة واحدة، وأن تتجاوز تكلفتها 5 000 دولار للأصل المقتنى خارجياً و 100 000 دولار للأصل المعد داخلياً. ويُحتسب الإهلاك على أساس القسط الثابت لجميع الأصول غير الملموسة ذات العمر الافتراضي المحدد وفقاً لعمرها الإنتاجي. وحيثما يكون العمر الإنتاجي للأصل غير الملموس غير محدد، لا يجري إهلاكه، وإنما يجري استعراضه لاحتساب اضمحلال القيمة عن طريق مقارنة قيمته القابلة للاسترداد مع قيمته الدفترية.

ويتم الاعتراف بالتكاليف المتكبدة لإعداد وتخصيص البرمجيات السحابية كخدمة (SaaS) ولدفع رسوم الاشتراك التي تتيح استخدامها باعتبارها مصروفات تشغيل عند الحصول على الخدمات، لأن النظم المستخدمة لا تفي بالمعايير التي تفرض الاعتراف بها كأصول يتم التحكم فيها.

ويعترف بالتكاليف المتكبدة لاستحداث الشفرة البرمجية التي تعزز قدرات النظم المتاحة في المقرات أو تعديلها أو تنشئ قدرات إضافية، والتي تقي بمعايير الاعتراف بالأصول غير ملموسة بوصفها أصولاً برمجية غير ملموسة وتُهلك على مدى العمر الإنتاجي المتبقي للبرامجيات على أساس القسط الثابت.

ولتقييم ما إذا كانت تكاليف دمج البرامجيات التي يتم التحكم فيها وربطها بحلول توفير البرامجيات كخدمة تقي بمعايير الاعتراف لرسملتها كأصول برمجية غير ملموسة، قد يكون من الضروري اتخاذ قرارات هامة، منها القرار بشأن ما إذا كان من الممكن قياس الأصول المنفصلة بشكل موثوق.

وترد في الجدول أدناه مدد العمر الإنتاجي التقديري لفئات الأصول غير ملموسة مقاسة بالسنين.

الفئة	العمر الإنتاجي التقديري
الأصول المكتناة خارجياً	5
الأصول المعدة داخلياً	5
حقوق التأليف والنشر وبراءات الاختراع	3

(ز) عقود الإيجار

تُصنّف عقود الإيجار التي يحتفظ فيها المؤجر بجزء كبير من المخاطر والمنافع الملائمة للملكية بوصفها عقود إيجار تشغيلي. وتُحمل المدفوعات المسددة بموجب عقود الإيجار التشغيلي على بيان الأداء المالي على أساس القسط الثابت على مدى فترة عقد الإيجار. ويُصَحّح في الملاحظة 27 عن قيمة مدفوعات الإيجار التي ستُسَدَّد مستقبلاً ضمن مدة عقد الإيجار الحالية.

وتُصنّف عقود الإيجار التي يحتفظ فيها المستأجر بجزء كبير من المخاطر والمنافع الملائمة للملكية بوصفها عقود إيجار تمويلي. ولم تبرم هيئة الأمم المتحدة للمرأة أي عقد إيجار تمويلي.

(ح) استحقاقات الموظفين

تعترف هيئة الأمم المتحدة للمرأة بالاستحقاقات التالية للموظفين:

(أ) استحقاقات الموظفين القصيرة الأجل المستحقة الدفع كاملةً في غضون 12 شهراً بعد نهاية الفترة المحاسبية التي يقدم فيها الموظفون الخدمات ذات الصلة؛

(ب) استحقاقات الموظفين الطويلة الأجل التي يحل موعد تسويتها بعد فترة تزيد على 12 شهراً من أداء الموظف للخدمة ذات الصلة، وتشمل:

1' استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة (انظر المعاشات التقاعدية والتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة أدناه)؛

2' استحقاقات الموظفين الأخرى الطويلة الأجل؛

(ج) استحقاقات إنهاء الخدمة.

وتُقاس استحقاقات الموظفين القصيرة الأجل بقيمتها الإسمية استناداً إلى المستحقات المتراكمة بالمعدلات الحالية للأجور. ويمكن أن تشمل هذه الاستحقاقات، في نهاية العام، الأجر ورصيد الإجازات السنوية والالتزام المتصل بإجازة زيارة الوطن وغير ذلك من الاستحقاقات القصيرة الأجل.

وتشمل استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة خطط المعاشات التقاعدية، والرعاية الطبية بعد انتهاء الخدمة، واستحقاقات الإعادة إلى الوطن، وأي مبالغ إجمالية أخرى مستحقة الدفع بعد انتهاء الخدمة. وتُصنّف خطط استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة إما بوصفها خطط اشتراكات محددة أو خطط استحقاقات محددة.

وهيئة الأمم المتحدة للمرأة هي إحدى المنظمات الأعضاء المشاركة في الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة الذي أنشأته الجمعية العامة لتوفير استحقاقات التقاعد والوفاء والعجز وما يرتبط بذلك من استحقاقات أخرى للموظفين. وصندوق المعاشات التقاعدية هو خطة ممولة محددة الاستحقاقات يشارك فيها أرباب عمل متعددون. وكما يرد في المادة 3 (ب) من النظام الأساسي للصندوق، يُفتح باب العضوية في الصندوق للوكالات المتخصصة ولسائر المنظمات الدولية أو الحكومية الدولية المشاركة في النظام الموحد للمرتبات والبدلات وغيرها من شروط الخدمة في الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة.

وتُعَرِّض الخطة المنظمات المشاركة فيها لمخاطر اكتوارية ترتبط بموظفي المنظمات الأخرى المشاركة في الصندوق، الحاليين منهم والسابقين، مما يترتب عليه عدم وجود أساس متسق وموثوق لتخصيص الالتزام وأصول الخطة والتكاليف لفرادى المنظمات المشاركة في الخطة. وليس بوسع الهيئة وصندوق المعاشات التقاعدية، على غرار المنظمات الأخرى المشاركة في الصندوق، تحديد الحصة النسبية للهيئة في التزام الاستحقاقات المحددة وأصول الخطة والتكاليف المرتبطة بالخطة بدرجة كافية من الموثوقية للأغراض المحاسبية. ومن ثم فقد تعاملت الهيئة مع هذه الخطة كما لو كانت خطة محددة الاشتراكات تمشياً مع متطلبات المعيار 39 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام: استحقاقات الموظفين. ويُعترف باشتراكات الهيئة في صندوق المعاشات التقاعدية خلال الفترة المالية بوصفها مصروفات في بيان الأداء المالي.

وتقدم خطة التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة دعماً لتغطية خدمات التأمين الصحي للمتقاعدين ومعاليهم، وفقاً لنفس شروط خطط التأمين الصحي السارية على الموظفين العاملين، على أساس توافر اشتراطات محددة للأهلية. وخطة التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة هي خطة محددة الاستحقاقات.

وتشمل فئة استحقاقات الموظفين الأخرى الطويلة الأجل استحقاقات الموظفين التي لا تصبح مستحقة القبض كلياً في غضون 12 شهراً بعد انقضاء الفترة المالية، وتدرج ضمنها التعويضات الطويلة الأجل في حالة الوفاة أو الإصابة أو المرض.

شمل استحقاقات إنهاء الخدمة عموماً تعويضات ترك العمل طوعاً، ويُتوقع أن يجري تسويتها في غضون 12 شهراً من فترة الإبلاغ.

(ط) الخصوم المالية

الخصوم المالية الأخرى

يُعترف بالخصوم المالية الأخرى مبدئياً بالقيمة العادلة مخصوماً منها تكاليف المعاملات، وتُقاس بعد ذلك بالتكلفة المهلكة باستخدام طريقة سعر الفائدة الساري. ويُعترف بالخصوم المالية التي تم الدخول فيها لمدة تقل عن 12 شهراً بقيمتها الاسمية.

أما الحسابات المستحقة الدفع والمستحقات المترتبة على شراء سلع وخدمات، فيُعترف بها مبدئياً بالقيمة العادلة، ثم تقاس بعد ذلك بالتكلفة المهلكة عندما يجري تسليم السلع أو تقديم الخدمات وقبولها من جانب الهيئة. وتُدرج الخصوم بالقيمة المدونة في الفواتير، مطروحا منها أي خصم مُنح عند الدفع، في تاريخ الإبلاغ. وتُحسب الخصوم بطريقة تقديرية في حالة عدم توافر فواتير في تاريخ الإبلاغ.

وتشمل الخصوم الأخرى الإيرادات المؤجلة، التي تمثل أموالا من الجهات المانحة التي اعترف بها في بيان المركز المالي، وتُدرج كإيرادات، حسب طبيعة الاتفاق، عند استيفاء الشروط (إن وجدت). أما الحسابات المستحقة الدفع الأخرى، فتمثل خدمات واجبة السداد المقدمة من الأمم المتحدة ووكالاتها.

الخصوم المالية المقيّمة بالقيمة العادلة بفائض أو عجز

تُحدّد الخصوم المالية المقيّمة بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز على هذا النحو عند الاعتراف الأولي بها أو يُحتفظ بها للتداول. وهي تُسجّل أولاً بقيمتها العادلة، مضافا إليها أي تكاليف للمعاملات. وتُحسب الخصوم بالقيمة العادلة مرة أخرى في كل تاريخ إبلاغ، ويُعترف بأي مكاسب أو خسائر في القيمة العادلة تحدث نتيجة لذلك من خلال الفائض والعجز.

وتصنف الهيئة المشتقات خصوما مالية بالقيمة العادلة من خلال الفائض والعجز في بيان الأداء المالي. وتُستخدم المشتقات لإدارة مخاطر صرف العملات الأجنبية، ويتم التعاقد بشأنها مع نظراء ذوي جدارة ائتمانية. وهي تشمل المشتقات التي تكون جزءا من ودائع لأجل تسمح بقيام الأطراف المقابلة بتسديد الأداة المالية بعملة بديلة مقابل الحصول على عائد أعلى. ويُحصل على القيمة العادلة للمشتقات من الأطراف المقابلة وتُقارن بالتقييمات الداخلية التي تقوم على طرق وأساليب التقييم المعترف بها عموما كمعيار في هذا القطاع. وتصنّف الخصوم المدرجة في هذه الفئة بوصفها خصوما متداولة إذا كان يُتوقع تسويتها في غضون 12 شهرا من تاريخ الإبلاغ. وحتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2021، لم تكن الهيئة تحتفظ في هذه الفئة بأي مراكز مفتوحة للمشتقات المالية بالعملات الأجنبية، ولم تكن لديها أي مشتقات ضمنية تستلزم محاسبة مستقلة بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز في بيان الأداء المالي. ولا تطبق الهيئة المحاسبة التحوطية على المشتقات.

(ي) المخصصات والخصوم الاحتمالية والأصول الاحتمالية

تُرصد مخصصات لتغطية الخصوم والرسوم في المستقبل في الحالات التي تتحمل فيها الهيئة التزاما قانونيا أو ضمنيا راهنا نتيجة لأحداث سابقة، ويكون من المحتمل أن يُطلب إلى الهيئة تسوية ذلك الالتزام، ويكون من الممكن تقدير قيمته بشكل موثوق.

ويُفصّل عن الالتزامات الأخرى، التي لا تستوفي معايير الاعتراف بالخصوم، في الملاحظات على البيانات المالية بوصفها خصوما احتمالية، إذا كان التثبت من وجودها يتم فقط من خلال وقوع أو عدم وقوع حدث واحد أو أكثر من الأحداث المستقبلية غير المؤكدة التي لا تخضع كليا لسيطرة الهيئة، وعندما يتسنى تقدير قيمة الالتزام بشكل موثوق.

وتمثل الأصول الاحتمالية الأصول التي يمكن أن تنشأ عن أحداث سابقة والتي لا يمكن التثبت من وجودها إلا بوقوع أو عدم وقوع حدث واحد أو أكثر من الأحداث المستقبلية غير المؤكدة التي لا تخضع

كلية لسيطرة الهيئة. ولا يُعترف بالأصول الاحتمالية ولكن يُفصح عنها عندما يكون من المرجح أن تتدفق إلى الصندوق منافع اقتصادية أو إمكانيات خدمة.

(ك) الالتزامات

الالتزامات هي مصروفات تتكبدها الهيئة في المستقبل بناء على عقود دخلت فيها بحلول تاريخ الإبلاغ وليست للهيئة إلا سلطة استثنائية محدودة للغاية، إن وجدت، تجيز لها تجنبها في مسار عملياتها العادية. وتشمل هذه الالتزامات ما يلي: الالتزامات الرأسمالية (مبالغ العقود المتعلقة بالمصروفات الرأسمالية التي لم تُسدّد أو تستحق بحلول تاريخ الإبلاغ)، وعقود توريد السلع والخدمات التي ستلتاها الهيئة في فترات مقبلة، ودفعات الإيجار الدنيا غير القابلة للإلغاء، والالتزامات الأخرى غير القابلة للإلغاء. ولا يُعترف بقيمة الالتزامات حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2021 في بيان المركز المالي، بل يُفصح عنها في الملاحظات على البيانات المالية. وتستثنى من هذا الإفصاح الالتزامات المتصلة بعقود التوظيف.

(ل) المعايير المحاسبية الجديدة

في عام 2021، لم تعتمد الهيئة أي معايير محاسبية جديدة. ويرد أدناه موجز للمعايير المحاسبية التي نشرها مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام التي دخلت حيز النفاذ اعتباراً من 1 كانون الثاني/يناير 2021 أو بعده:

‘1’ المعيار 41: الأدوات المالية، صدر في عام 2018 وسيبدأ نفاذه في 1 كانون الثاني/يناير 2022. وقد أُرجئ هذا التاريخ بعد ذلك إلى 1 كانون الثاني/يناير 2023 في ضوء تأثير جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على الجهات المعنية. ويحل المعيار 41 محل المعيار 29: الأدوات المالية: الاعتراف والقياس. ويحدد المعيار الجديد متطلبات جديدة لتصنيف الأدوات المالية والاعتراف بها وقياسها لتحل محل المتطلبات المنصوص عليها في المعيار 29، ويجري حالياً تقييم أثره على البيانات المالية للهيئة بعد اعتماده؛

‘2’ المعيار 42: الاستحقاقات الاجتماعية، صدر في عام 2019 وسيبدأ نفاذه في 1 كانون الثاني/يناير 2022. وقد أُرجئ هذا التاريخ بعد ذلك إلى 1 كانون الثاني/يناير 2023 في ضوء تأثير جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على الجهات المعنية. ومن غير المتوقع أن يسري المعيار 42 على الهيئة في المستقبل المنظور؛

‘3’ في شباط/فبراير 2020، أصدر مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام مجموعة من ثلاث مسودات عرض للتعليق عليها وهي: مسودة عرض المعيار 70: الإيرادات المقترنة بالتزامات أداء؛ ومسودة عرض المعيار 71: الإيرادات غير المقترنة بالتزامات أداء؛ ومسودة عرض المعيار 72: مصروفات التحويل. ومن المتوقع أن تحل مسودة عرض المعيار 70 محل المعيار 9 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام: الإيراد من المعاملات التبادلية. وستُحدّث مسودة عرض المعيار 71 المعيار 23: الإيراد من المعاملات غير التبادلية (الضرائب والتحويلات)؛ أما مسودة عرض المعيار 72 فهي مسودة لمعيار جديد. ومن المتوقع تحويل المجموعة المؤلفة من ثلاث مسودات عرض

إلى معايير منشورة من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بحلول نهاية عام 2023، ويُتوقع أن تصبح المعايير الجديدة الناتجة عن مسودات العرض هذه إلزامية بحلول عام 2025. وستواصل الهيئة رصد التقدم المحرز في إعداد مسودات العرض هذه والمعايير المحاسبية ذات الصلة، مع الإشارة إلى أنها قد تؤثر بشكل كبير على الاعتراف بإيرادات الهيئة. ويجري حالياً تقييم أثر المعايير على البيانات المالية للهيئة قبل إصدارها وأثناء تنفيذها لاحقاً.

الملاحظة 3

التغير في السياسة المحاسبية

عدلت سياسة الأصول غير الملموسة خلال السنة لتشمل توفير البرمجيات كخدمة (انظر الملاحظة 2).

ويتم الاعتراف بالتكاليف المتكبدة لإعداد وتخصيص البرمجيات السحابية كخدمة (SaaS) ولدفع رسوم الاشتراك التي تتيح استخدامها باعتبارها مصروفات تشغيل عند الحصول على الخدمات، لأن النظم المستخدمة لا تفي بالمعايير التي تفرض الاعتراف بها كأصول يتم التحكم فيها.

ويعترف بالتكاليف المتكبدة لاستحداث الشفرة البرمجية التي تعزز قدرات النظم المتاحة في المقرات أو تعديلها أو تنشئ قدرات إضافية، والتي تفي بمعايير الاعتراف بالأصول غير الملموسة بوصفها أصولاً برمجية غير ملموسة وتُهلك على مدى العمر الإنتاجي للبرمجيات على أساس القسط الثابت.

ولتقييم ما إذا كانت تكاليف دمج البرمجيات التي يتم التحكم فيها وربطها بحلول توفير البرمجيات كخدمة تفي بمعايير الاعتراف لرسملتها كأصول برمجية غير ملموسة، قد يكون من الضروري اتخاذ قرارات هامة، منها القرار بشأن ما إذا كان من الممكن قياس الأصول المنفصلة بشكل موثوق.

الملاحظة 4

التقديرات والاجتهادات المحاسبية الهامة

ينطوي إعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بالضرورة على استخدام تقديرات محاسبية والاستعانة بافتراضات الإدارة وتقييماتها. وتشمل المجالات التي تتسم فيها التقديرات أو الافتراضات أو التقييمات بأهمية بالنسبة للبيانات المالية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي: الالتزامات المتعلقة باستحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة، والمخصصات، والمخاطر المالية المتصلة بالحسابات المستحقة القبض والسلف، والرسوم المستحقة، والأصول والخصوم الاحتمالية، ومدى اضمحلال قيمة الحسابات المستحقة القبض والسلف والاستثمارات والممتلكات والمنشآت والمعدات. وقد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات. ويُعترف بالتغيرات التي تطرأ على التقديرات في الفترة التي تصبح فيها معروفة.

الملاحظة 5

الإبلاغ القطاعي

الإبلاغ القطاعي ضروري لتقييم الأداء السابق للكيان واتخاذ قرارات بشأن تخصيص موارده في المستقبل. تعترف هيئة الأمم المتحدة للمرأة بالاستحقاقات التالية للموظفين:

(أ) قطاع الموارد العادية (الأساسية/غير المخصصة) الذي يعكس معاملات الأموال المتبرع بها للهيئة لكي تُستخدم في إنجاز ولاية الهيئة وفقاً للسلطة التقديرية لمديرتها التنفيذية؛

(ب) قطاع الموارد الأخرى (غير الأساسية/المخصصة) الذي يمثل الأموال المخصصة المتبرع بها للهيئة من أجل إنجاز مشاريع محددة؛

(ج) قطاع الموارد المقررة (الميزانية العادية) الذي يمثل المبالغ المقررة على الدول الأعضاء والتي تحولها الجمعية العامة إلى الهيئة.

ويُفصّل عن المعاملات المشتركة بين القطاعات ضمن الإبلاغ القطاعي ولكنها تحذف في بيان الأداء المالي.

بيان المركز المالي حسب القطاع في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

لعام 2021					
31 كانون الأول/ديسمبر 2020	المجموع	الموارد المقررة	الموارد الأخرى	الموارد العادية	
					الأصول
					الأصول المتداولة
164 785	101 227	(4 563)	57 540	48 250	النقدية ومكافئات النقدية
343 899	193 284	—	119 179	74 105	الاستثمارات
191 870	212 881	794	171 291	40 796	الحسابات المستحقة القبض
42 651	48 480	22	45 001	3 457	السلف
7 249	18 423	620	737	17 066	الأصول الأخرى
750 454	574 295	(3 127)	393 748	183 674	الأصول المتداولة
					الأصول غير المتداولة
223 496	451 044	—	278 113	172 931	الاستثمارات
63 879	168 376	—	119 450	48 926	الحسابات المستحقة القبض
10	7	—	—	7	الأصول الأخرى
11 603	11 954	3	4 579	7 372	الممتلكات والمنشآت والمعدات
20	9	—	—	9	الأصول غير الملموسة
299 008	631 390	3	402 142	229 245	الأصول غير المتداولة
1 049 462	1 205 685	(3 124)	795 890	412 919	مجموع الأصول

الخصوم				
الخصوم المتداولة				
17 064	12 351	—	7 200	5 151
الحسابات المستحقة الدفع				
19 051	20 216	—	—	20 216
استحقاقات الموظفين				
23 116	25 129	—	8 550	16 579
الخصوم الأخرى				
59 231	57 696	—	15 750	41 946
الخصوم المتداولة				
الخصوم غير المتداولة				
113 655	114 881	—	—	114 881
استحقاقات الموظفين				
737	985	—	985	—
الخصوم الأخرى				
114 392	115 866	—	985	114 881
الخصوم غير المتداولة				
173 623	173 562	—	16 735	156 827
مجموع الخصوم				
875 839	1 032 123	(3 124)	779 155	256 092
صافي الأصول				
صافي الأصول/حقوق الملكية				
762 893	856 107	(3 246)	696 608	162 745
الفائض/(العجز) المتراكم				
96 187	150 726	122	86 771	63 833
الفائض/(العجز) في السنة الجارية				
(17 489)	(6 219)	—	—	(6 219)
المكاسب/(الخسائر) الاكتوارية				
(2 974)	(4 224)	—	(4 224)	—
المبالغ المردودة إلى الجهات المانحة				
37 222	35 733	—	—	35 733
الاحتياطيات				
875 839	1 032 123	(3 124)	779 155	256 092
مجموع صافي الأصول/حقوق الملكية				

يشمل مجموع صافي الأصول/حقوق الملكية وفقاً لبيان المركز المالي حسب القطاع ما يلي:

- (أ) الموارد العادية: الأرصدة النقدية اللازمة لتمويل العمليات في الأشهر القليلة الأولى من السنة المالية الجديدة، ريثما تتلقى هيئة الأمم المتحدة للمرأة تبرعات جديدة من الحكومات المانحة؛
- (ب) الموارد الأخرى: الميزانيات غير المنفقة التي تخص المشاريع والبرامج المخصصة، والتي ستُقيّد كمصروفات في الفترات المقبلة وفقاً للاتفاقات المبرمة مع الجهات المانحة.
- ويرد في الجدول أدناه موجز لما تكبدته الهيئة من تكاليف، من الموارد العادية والموارد الأخرى، لاقتناء ممتلكات ومنشآت ومعدات وأصول غير ملموسة.

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

لعام 2021			
2020	المجموع	الموارد العادية	الموارد الأخرى
2 472	3 171	1 554	1 617
الممتلكات والمنشآت والمعدات			
—	4	—	4
الأصول غير الملموسة			
2 472	3 175	1 554	1 621
المجموع			

بيان الأداء المالي حسب القطاع للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

لعام 2021						
31 كانون الأول/ديسمبر 2020	المجموع	المبالغ الملغاة	الموارد المقررة	الموارد الأخرى	الموارد العادية	
						الإيرادات
520 437	667 325	—	10 078	451 176	206 071	التبرعات
9 370	8 958	—	—	247	8 711	إيرادات الاستثمار
5 784	4 931	(25 356)	1 220	27 392	1 675	الإيرادات الأخرى
106	254	—	—	254	—	إيرادات المعاملات التبادلية
535 697	681 468	(25 356)	11 298	479 069	216 457	مجموع الإيرادات
						المصروفات
156 738	166 458	—	9 825	63 233	93 400	استحقاقات الموظفين
134 404	170 257	—	194	148 982	21 081	الخدمات التعاقدية
14 416	22 072	—	—	21 906	166	المِنح والتحويلات الأخرى
18 081	23 279	—	120	17 665	5 494	اللوازم والصيانة
95 363	122 332	(25 356)	1 034	120 286	26 368	تكاليف التشغيل
13 732	16 589	—	1	14 091	2 497	تكاليف السفر
2 551	2 767	—	2	751	2 014	الاستهلاك والإهلاك
258	407	—	—	292	115	تكاليف التمويل
3 967	6 581	—	—	5 092	1 489	المصروفات الأخرى
439 510	530 742	(25 356)	11 176	392 298	152 624	مجموع المصروفات
96 187	150 726	—	122	86 771	63 833	الفائض/(العجز) للسنة

تمثل البنود الملغاة التكاليف غير المباشرة التي تتحملها الهيئة فيما يتعلق بإدارة الموارد الأخرى، وتحسب على أساس معدل استرداد التكاليف البالغ 8 في المائة، الذي حدده المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في مقرره 2/2013 المؤرخ 8 شباط/فبراير 2013، والمطبق اعتباراً من 1 كانون الثاني/يناير 2014 (7 في المائة في السنوات السابقة). وقد اعتُرف بهذه التكاليف غير المباشرة المتكبدة خلال السنة باعتبارها زيادة في إيرادات تكاليف الدعم، وتتكون هذه المبالغ في نهاية السنة من البنود الملغاة.

الملاحظة 6

النقدية ومكافئات النقدية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

31 كانون الأول/ديسمبر 2020	31 كانون الأول/ديسمبر 2021	
7 289	3 854	النقدية المودعة في حسابات مصرفية
29	20	المصروفات النثرية
70 370	95 232	سوق النقد
2 112	2 121	الودائع لأجل
84 985	—	الأوراق التجارية
164 785	101 227	المجموع

تتكون النقدية ومكافئات النقدية من الأرصدة التي تحتفظ بها المكاتب الميدانية، وأرصدة حسابات سوق النقد، والودائع لأجل التي يقل أجل استحقاقها عن ثلاثة أشهر. ويُحتفظ بالنقدية اللازمة لأغراض الصرف الفوري في صورة نقدية وفي حسابات مصرفية. وتُتاح حسابات سوق النقد والودائع في غضون مهلة قصيرة. وتتصل النقدية ومكافئات النقدية بكل من الموارد العادية والموارد الأخرى. وتضم الأدوات المالية المصنفة باعتبارها مكافئات للنقدية أي استثمارات يحين تاريخ استحقاقها بعد ثلاثة أشهر أو أقل من تاريخ اقتنائها.

الملاحظة 7

الاستثمارات

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

31 كانون الأول/ديسمبر 2020	31 كانون الأول/ديسمبر 2021	
		الاستثمارات المتداولة
343 311	192 815	الاستثمارات - المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
588	469	الاستثمارات - المتاحة للبيع
343 899	193 284	مجموع الاستثمارات المتداولة
		الاستثمارات غير المتداولة
167 136	390 559	الاستثمارات - المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
56 360	60 485	الاستثمارات - المتاحة للبيع
223 496	451 044	مجموع الاستثمارات غير المتداولة
567 395	644 328	مجموع الاستثمارات

تشمل الاستثمارات الأصول المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق التي يديرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والأصول المتاحة للبيع التي توجد بحوزة مديري استثمارات خارجيين يتولون إدارتها.

ولم تكن لدى الهيئة استثمارات مضمحلة القيمة خلال السنة. وتتناول الملاحظة 24 مدى تعرض الهيئة لمخاطر الائتمان، ومخاطر السوق، ومخاطر العملات، وأنشطتها في مجال إدارة المخاطر المتعلقة بالأصول المالية، بما في ذلك الاستثمارات.

ويشمل ما تملكه الهيئة من النقدية ومكافآت النقدية التمويل اللازم للتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة واستحقاقات الإعادة إلى الوطن والوفاء بما قدره 123,5 مليون دولار، وفقاً للملاحظة 14، والاحتياطي التشغيلي بما قدره 26,5 مليون دولار، واحتياطي الإقامة الميدانية بما قدره 1 مليون دولار، وفقاً للملاحظة 17. وترتبط الاستثمارات بكل من الموارد العادية والموارد الأخرى.

1-7

الاستثمارات - الأصول المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الرصيد الختامي 31 كانون الأول/ديسمبر القيمة العادلة		إعادة تصنيف غير متحققة الاستثمارات غير المكاسب/ المتداولة إلى استثمارات متداولة		الاستثمارات المستحقة الإهلاك		الرصيد الختامي 31 كانون الأول/ديسمبر المشتريات	
2021	2020	2021	2020	2021	2020	2021	2020
الاستثمارات المتداولة							
104 949	104 969	—	—	291	(439 000)	271 369	272 309
88 054	87 846	62 594	—	(6)	(71 000)	25 256	71 002
193 003	192 815	62 594	—	285	(510 000)	296 625	343 311
الاستثمارات غير المتداولة							
388 113	390 559	(62 594)	—	(180)	(35 125)	321 322	167 136
388 113	390 559	(62 594)	—	(180)	(35 125)	321 322	167 136
مجموع الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق							
581 116	583 374	—	—	105	(545 125)	617 947	510 447

تسجل الأصول المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق في الدفاتر بتكلفتها المهيكلية المحسوبة بطريقة سعر الفائدة الساري. وفي 31 كانون الأول/ديسمبر 2021، كانت القيمة العادلة لتلك الأصول تقل عن القيمة الدفترية بما قدره 2,3 مليون دولار. وتستند القيم العادلة إلى أسعار السوق التي يعرضها الموردون ذوو السمعة الجيدة. وبلغ متوسط عائدات الاستثمار في عام 2021 نسبة 0,5 في المائة (2020: 1,2 في المائة).

2-7

الاستثمارات - الأصول المالية المتاحة للبيع

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

31 كانون الأول/ديسمبر 2021	31 كانون الأول/ديسمبر 2020	
الاستثمارات المتداولة		
466	586	السندات
3	2	السندات - تسويات القيمة العادلة
469	588	مجموع الاستثمارات المتداولة
الاستثمارات غير المتداولة		
30 299	28 310	حصة الملكية
8 244	8 692	حقوق الملكية - تسويات القيمة العادلة
22 016	18 167	السندات
(74)	1 191	السندات - تسويات القيمة العادلة
60 485	56 360	مجموع الاستثمارات غير المتداولة
60 954	56 948	مجموع الاستثمارات المتاحة للبيع

يعرض الجدول أدناه التسلسل الهرمي للقيمة العادلة للأدوات المالية للهيئة المتاحة للبيع والمسجلة بالقيمة العادلة في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021.

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المستوى 1	المستوى 2	المستوى 3	31 كانون الأول/ديسمبر 2021	31 كانون الأول/ديسمبر 2020
الأصول المالية المتاحة للبيع				
38 543	—	—	38 543	37 002
22 411	—	—	22 411	19 946
60 954	—	—	60 954	56 948

وتحدّد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام مستويات التسلسل الهرمي الثلاثة للقيمة العادلة استناداً إلى أهمية المدخلات المستخدمة في التقييم على النحو التالي:

(أ) المستوى 1: الأسعار المعروضة غير المعدلة في الأسواق النشطة للأصول أو الخصوم المتطابقة؛

(ب) المستوى 2: المدخلات من غير الأسعار المعروضة المندرجة في المستوى 1 التي يمكن رصدها بالنسبة للأصل أو الخصم، سواء بصورة مباشرة (أي كأسعار) أو غير مباشرة (أي مشتقة من الأسعار)؛

(ج) المستوى 3: مدخلات الأصول أو الخصوم غير المستندة إلى بيانات سوقية يمكن رصدها (مدخلات غير قابلة للرصد).

وتمثل الأصول المالية المتاحة للبيع استثمارات يُديرها مديرو استثمارات خارجيون لأغراض التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة (انظر الملاحظتين 7 و 24).

الملاحظة 8

الحسابات المستحقة القبض

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

31 كانون الأول/ديسمبر 2021	31 كانون الأول/ديسمبر 2020	
الحسابات المتداولة المستحقة القبض		
213 166	193 254	المساهمات المستحقة القبض
(285)	(1 384)	مخصصا منها: مخصص اضمحلال قيمة المبالغ المستحقة القبض
212 881	191 870	المجموع الفرعي
الحسابات غير المتداولة المستحقة القبض		
168 376	63 879	المساهمات المستحقة القبض
168 376	63 879	المجموع الفرعي
381 257	255 749	مجموع الحسابات المستحقة القبض

تمثل المساهمات المستحقة القبض إيرادات غير تبادلية لم تُخصّل تعهدت الجهات المانحة، بما فيها كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة، تقديمها إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة. ويُحسب مخصص اضمحلال قيمة المبالغ المستحقة القبض على أساس التحليل الزمني للرصيد المستحق وإمكانية تحصيله.

الملاحظة 9

السلف

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

31 كانون الأول/ديسمبر 2021	31 كانون الأول/ديسمبر 2020	
6 322	5 995	السلف المقدمة إلى وكالات الأمم المتحدة
39 965	34 708	السلف المقدمة إلى شركاء آخرين
		مبنية حسب نوع الأموال:
439	658	الموارد العادية
		الموارد الأخرى
32 389	28 908	تقاسم التكاليف
7 137	5 133	صندوق الأمم المتحدة الاستثماراني لدعم الإجراءات المتخذة للقضاء على العنف ضد المرأة
—	9	صندوق المساواة بين الجنسين

31 كانون الأول/ديسمبر 2021 31 كانون الأول/ديسمبر 2020		
		مخصصا منها: مخصص اضمحلال قيمة السلف المقدمة إلى الشركاء
(206)	(190)	
40 497	46 097	المجموع الفرعي
2 154	2 383	السلف المقدمة إلى الموظفين
42 651	48 480	مجموع السلف

تتعلق السلف بالتحويلات إلى وكالات الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء فيما يتصل بتنفيذ البرامج، وإلى الموظفين. ويُعترف بهذه السلف باعتبارها أصولاً ويُشار إليها بالتكلفة الأصلية مخصصا منها مخصص اضمحلال القيمة.

وتُخفض السلف المقدمة إلى الشركاء ويُعترف بالمصروفات عند استلام تقارير مصروفات مصدقة من الشركاء. وحتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2021، كان عمر 97,2 في المائة تقريبا من مجموع السلف المستحقة المقدمة إلى الشركاء أقل من 12 شهرا، وهي متصلة بتنفيذ الأنشطة البرنامجية. وتشمل السلف المقدمة إلى الموظفين السلف المتعلقة بالمرتبات وإيجارات المساكن، ومنحة التعليم المدفوعة مقدما، التي تسوّى عموما في غضون 12 شهرا.

10 الملاحظة

الأصول الأخرى

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

31 كانون الأول/ديسمبر 2021 31 كانون الأول/ديسمبر 2020		
		الأصول المتداولة
987	1 127	الفوائد والأرباح الموزعة المستحقة القبض
—	139	الأصول من المشتقات
		المبالغ المستحقة القبض من وكالات الأمم المتحدة
94	102	صندوق الأمم المتحدة للسكان
—	10 773	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
6 168	6 282	حسابات متنوعة مستحقة قبض
7 249	18 423	المجموع الفرعي
		الأصول غير المتداولة
10	7	وديعة الضمان
10	7	المجموع الفرعي
7 259	18 430	مجموع الأصول الأخرى

تشمل الحسابات المستحقة القبض المتنوعة ضريبة القيمة المضافة/ضريبة المبيعات، وتكاليف الإيجار والضرائب المستحق ردها من الأمم المتحدة، والمبالغ المستحقة القبض الأخرى، والنفقات المدفوعة مسبقا.

الملاحظة 11

الممتلكات والمنشآت والمعدات

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المبنى	التكنولوجيا والتجهيزات	الأثاث	المركبات	المعدات الثقيلة	المعدات الآلات/الأجهزة	المعدات الأمنية	المستأجرة	الأصول الثابتة	المجموع
في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020									
2 449	11 442	1 271	10 395	1 287	913	3 156	–	30 913	التكلفة
(1 024)	(6 746)	(876)	(6 670)	(969)	(729)	(2 296)	–	(19 310)	الاستهلاك المتراكم
1 425	4 696	395	3 725	318	184	860	–	11 603	صافي القيمة الدفترية
الحركات في السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021									
–	1 536	157	1 147	234	59	76	42	3 251	المبالغ المضافة
–	2	–	(31)	–	–	–	–	(29)	المدفوعات المستحقة
70	(5)	(41)	(40)	(2)	–	(33)	–	(51)	تسويات التكلفة
–	(426)	(12)	(435)	(125)	(8)	(97)	–	(1 103)	حالات التقاعد
–	408	11	400	118	8	90	–	1 035	حالات التقاعد - الاستهلاك المتراكم
(171)	(1 282)	(77)	(757)	(89)	(85)	(291)	–	(2 752)	استهلاك
1 324	4 929	433	4 009	454	158	605	42	11 954	صافي القيمة الدفترية الختامية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021
في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021									
2 519	12 549	1 374	11 036	1 394	964	3 102	42	32 980	التكلفة
(1 195)	(7 620)	(941)	(7 027)	(940)	(806)	(2 497)	–	(21 026)	الاستهلاك المتراكم
1 324	4 929	433	4 009	454	158	605	42	11 954	صافي القيمة الدفترية

تُستعرض الأصول سنوياً للتأكد مما إذا كان هناك أي اضمحلال في قيمتها، ولم تسجل هيئة الأمم المتحدة للمرأة حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2021 أي اضمحلال في قيمة الممتلكات والمنشآت والمعدات. وتوجد لدى الهيئة ممتلكات ومنشآت ومعدات مستهلكة بالكامل لا تزال قيد الاستخدام، بلغت تكلفتها 6,3 ملايين دولار في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021.

الملاحظة 12

الأصول غير الملموسة

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

البرامجيات المكتتاة من الخارج المجموع		
في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020		
التكلفة	412	412
الإهلاك المتراكم	(392)	(392)
صافي القيمة الدفترية	20	20
الحركات في السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021		
المبالغ المضافة	23	23
تسويات التكلفة	(19)	(19)
الإهلاك	(15)	(15)
صافي القيمة الدفترية الختامية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021	9	9
في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021		
التكلفة	416	416
الإهلاك المتراكم	(407)	(407)
صافي القيمة الدفترية	9	9

الملاحظة 13

الحسابات المستحقة الدفع

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

31 كانون الأول/ديسمبر 2021	31 كانون الأول/ديسمبر 2020	
9 169	10 925	المبالغ المستحقة الدفع لأطراف ثالثة
—	4 438	المبالغ المستحقة الدفع لوكالات الأمم المتحدة
3 182	1 701	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
12 351	17 064	الاستحقاقات
مجموع الحسابات المستحقة الدفع		

تتعلق الحسابات المستحقة الدفع لأطراف ثالثة بالمبالغ المستحقة عن السلع والخدمات التي وردت فواتير عنها. وتمثل المبالغ المستحقة الدفع لوكالات الأمم المتحدة النفقات المكتبة باسم الهيئة التي تُسوى في السنة التالية.

وتمثل المستحقات تقديرات قيمة السلع أو الخدمات التي تلقتها الهيئة ولم ترد فواتير عنها بعد، والتي نشأت عنها خصوم ويمكن تقديرها بطريقة معقولة.

الملاحظة 14

استحقاقات الموظفين

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

31 كانون الأول/ديسمبر 2021	31 كانون الأول/ديسمبر 2020	
استحقاقات الموظفين المتداولة		
16 865	15 147	الإجازات السنوية المستحقة
1 855	1 911	إجازات زيارة الوطن المستحقة
464	425	التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة
1 001	1 543	استحقاقات الإعادة إلى الوطن
31	25	استحقاقات الوفاة
20 216	19 051	المجموع الفرعي
استحقاقات الموظفين غير المتداولة		
103 042	92 997	التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة
11 461	20 306	استحقاقات الإعادة إلى الوطن
378	352	استحقاقات الوفاة
114 881	113 655	المجموع الفرعي
135 097	132 706	مجموع استحقاقات الموظفين

(أ) استحقاقات الموظفين المتداولة

يشمل الجزء المتداول من استحقاقات الموظفين الإجازات السنوية وإجازات زيارة الوطن المحسوبة وفقا للنظامين الأساسي والإداري لموظفي الأمم المتحدة. ويشمل هذا البند أيضا الأجزاء المتداولة من الاستحقاقات المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، واستحقاقات الإعادة إلى الوطن، واستحقاقات الوفاة، على النحو الذي يحدده التقييم الاكتواري.

وزادت الخصوم المتداولة المتعلقة باستحقاقات الموظفين بمقدار 1,2 مليون دولار (2020: 4,7 ملايين دولار). وازدادت أرصدة الإجازات السنوية بمقدار 1,7 مليون دولار (2020: 4,2 ملايين دولار).

(ب) استحقاقات الموظفين غير المتداولة

يتضمن الجزء غير المتداول من استحقاقات الموظفين الأجزاء غير المتداولة من استحقاقات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، واستحقاقات الإعادة إلى الوطن، واستحقاقات الوفاة، على النحو الذي يحدده التقييم الاكتواري.

التقييمات الاكتوارية

يتولى خبراء اكتواريون مستقلون تحديد الخصوم الناشئة عن استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة، وتُحدّد استحقاقات الموظفين وفقا للنظامين الإداري والأساسي لموظفي الأمم المتحدة.

وقد أُعدَّ التقييم الاكتواري لاستحقاقات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، واستحقاقات الإعادة إلى الوطن، واستحقاقات الوفاة، لغرض توفير النتائج للإفصاح والإبلاغ الماليين في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021 وفقا للمعيار 39 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام: استحقاقات الموظفين.

التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة

توفر هيئة الأمم المتحدة للمرأة استحقاقات التأمين الطبي بعد انتهاء الخدمة للمستحقين من موظفيها السابقين ومُعاليهم في شكل أقساط تسدد لإحدى خطط التأمين الطبي والتأمين ضد الحوادث. والموظفون السابقون المستحقون هم الموظفون البالغون من العمر 55 عاما وأكثر الذين أمضوا خمس سنوات أو أكثر في الخدمة بالنسبة للموظفين المعيّنين قبل 1 تموز/يوليه 2007، أو 10 سنوات أو أكثر في الخدمة بالنسبة للموظفين المعيّنين في 1 تموز/يوليه 2007 أو بعده، وكانوا مشمولين قبل التقاعد بالتأمين الصحي القائم على الاشتراكات.

ويشمل الجزء غير المتداول من التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، البالغ 103 ملايين دولار، التزاما يتعلق بالموظفين العاملين الذين لم يستوفوا بعد كامل شروط الاستحقاق قدره 67,7 مليون دولار، ويمثل الموظفون العاملين الذين لم يستوفوا بعد شروط الاستحقاق في تاريخ التقييم والذين يحدد عددهم على أساس افتراض أن بعض الموظفين من كل فئة سيتركون الخدمة في الهيئة قبل استيفاء شرطي السن ومدة الخدمة.

وبلغ تمويل الخطة 106,6 ملايين دولار حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2021، وبدأت خطة تمويل لتوفير نسبة 8 في المائة اعتبارا من 1 كانون الثاني/يناير 2014. وتُستثمر معظم الأصول المحتفظ بها لدعم هذه الخطة بشكل منفصل في حساب لاستثمارات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة يُشرف عليه مديرو صناديق خارجيون (انظر الملاحظتين 7 و 24).

وتُحسب القيمة الحالية للالتزامات الاستحقاقات المحددة للتأمين الطبي بعد انتهاء الخدمة باستخدام طريقة تقدير المبالغ المستحقة حسب الوحدة، ويشمل ذلك خصم تقديرات التدفقات النقدية الخارجة في المستقبل.

استحقاقات الإعادة إلى الوطن

توفر الهيئة استحقاقات الإعادة إلى الوطن عند انتهاء الخدمة (منحة الإعادة إلى الوطن وتكاليف السفر ونقل الأمتعة الشخصية) للمستحقين من موظفيها السابقين ومُعاليهم عند انتهاء خدمتهم. والموظفون المستحقون هم الموظفون المعيّنون دوليا الذين انفصلوا عن الخدمة الفعلية بعد فترة سنة أو أكثر من الخدمة المؤهلة، الذين كانوا مقيمين في آخر مركز عمل خارج البلد الذي يحملون جنسيته، ولم يكونوا قد فُصلوا من دون سابق إنذار أو لم تُنته خدمتهم بسبب التخلي عن الوظيفة.

ويشمل الجزء غير المتداول من استحقاقات الإعادة إلى الوطن البالغة 11,5 مليون دولار التزاما يتعلق بالموظفين العاملين الذين لم يستوفوا بعد كامل شروط الاستحقاق، وقدره 10,9 مليون دولار، وهو يمثل الموظفون العاملين الذين لم يستوفوا بعد شروط الاستحقاق في تاريخ التقييم والذين يحدد عددهم على أساس افتراض أن بعض الموظفين من كل فئة سيتركون الخدمة في الهيئة قبل استيفاء شرطي السن ومدة الخدمة.

وبلغ تمويل الخطة 16,4 مليون دولار حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2021، وبدأت خطة تمويل لتوفير نسبة 3,75 في المائة اعتبارا من 1 كانون الثاني/يناير 2014. وأسفر التقرير الاكتواري لعام 2021

عن تسجيل مكاسب كبيرة في الخبرة بسبب انخفاض تكاليف السفر والشحن وأسابع العودة إلى الوطن بين عامي 2019 و 2021. وتدرج الأصول المحتفظ بها لدعم هذه الخطة ضمن مجموع استثمارات الهيئة (انظر الملاحظة 7).

استحقاقات الوفاة

استحقاقات الوفاة هي خطة محددة الاستحقاقات في فترة ما بعد الخدمة. وينشأ الالتزام بتوفير هذا الاستحقاق عندما يلتحق الموظفون المستحقون بالخدمة. ويُدفع هذا الاستحقاق عند وفاة موظف يخلف وراءه زوجاً أو طفلاً معالاً. وتحق للموظفين العاملين على أساس التفرغ المستمر أو بعقود محددة المدة أو العاملين بمقتضى عقود مستمرة أو دائمة استحقاقات الوفاة، شريطة أن يكونوا متزوجين أو مُعيلين لأطفال عند وفاتهم. ولا يدفع استحقاق عن الموظفين غير المتزوجين و/أو الذين لا يعيلون أطفالاً معترفاً بهم. والخطة ممولة بالكامل بمبلغ قدره 0,4 مليون دولار في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021، وتدرج الأصول المحتفظ بها لدعم هذه الخطة ضمن مجموع استثمارات الهيئة (انظر الملاحظة 7).

وفيما يلي بيان الحركة في القيمة الحالية للاستحقاقات المحددة وفقاً للتقييم الاكتواري:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

التأمين الصحي استحقاقات بعد انتهاء الخدمة الإعادة إلى الوطن استحقاقات الوفاة			
صافي التزام الاستحقاقات المحددة في بداية السنة	93 422	21 849	377
زيادة قيمة الالتزام			
تكلفة الخدمات	8 894	1 618	12
الفوائد على الالتزامات	3 029	496	8
الخسائر/(المكاسب) الاكتوارية	1 257	(298)	(17)
التغير في الافتراضات الديمغرافية	(125)	(1)	(10)
التسويات القائمة على التجربة	(2 530)	(9 610)	65
نقصان قيمة الالتزام			
مدفوعات الاستحقاقات	(441)	(1 592)	(26)
صافي الخصوم المعترف بها في نهاية السنة	103 506	12 462	409

وتقدر مدفوعات الاستحقاقات المبينة في الجدول أعلاه على أساس التقييمات الاكتوارية التي أجريت في نهاية عام 2021. وحتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2021، كانت مدفوعات الاستحقاقات الفعلية التي سددتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة تتعلق بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة البالغة 0,5 مليون دولار، وباستحقاقات الإعادة إلى الوطن البالغة 0,6 مليون دولار. وفي عام 2021، لم تسجل أي مدفوعات لاستحقاقات الوفاة.

وتدرج فيما يلي مبالغ المصروفات السنوية لعام 2021 المعترف بها في بيان الأداء المالي:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة استحقاقات الإعادة إلى الوطن		
تكلفة الخدمات	8 894	1 618
الفوائد على الالتزامات	3 029	497
مجموع المصروفات المعترف بها	11 923	2 115

الافتراضات الاكتوارية

قُدرت قيمة التزامات نهاية الخدمة باستخدام منحنيات العائد التي قدمتها شركة أون هويت (Aon Hewitt) في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021 بغية الحفاظ على الاتساق في الافتراضات الاكتوارية على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وجرت التقييمات الاكتوارية باستخدام كامل منحنيات أسعار الخصم، وبعد الحصول على النتائج، حُدثت أسعار خصم معادلة وحيدة لكل خطة لأغراض الإفصاح.

ومعدلات أسعار الخصم المعادلة الوحيدة المحددة لكل خطة هي كما يلي:

أسعار الخصم المعادلة الوحيدة	2021	2020
التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة	3,37 في المائة	3,25 في المائة
استحقاقات الإعادة إلى الوطن	2,81 في المائة	2,36 في المائة
استحقاقات الوفاة	2,63 في المائة	2,12 في المائة

وأجرى الخبير الاكتواري استعراضاً لعدد من المصادر، مع افتراض معدل تضخم طويل الأجل قدره 2,00 في المائة. وترد فيما يلي الافتراضات الاكتوارية الأخرى:

معدلات اتجاه تكاليف الرعاية الصحية (تختلف حسب خطة 2,25 في المائة إلى 3,95 في المائة التأمين الطبي)

معدل الزيادة في المرتبات (يختلف حسب العمر وفئة الموظفين) 3,9 في المائة إلى 9,3 في المائة

تكاليف المطالبات لكل فرد (تختلف حسب العمر) 1 020 دولار إلى 15 344 دولار

وتحدد الاستحقاقات في إطار خطط التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة على أساس نسبة عدد سنوات الخدمة من تاريخ التعيين حتى تاريخ بلوغ الاستحقاق الكامل، وفقاً لطريقة القسط الثابت. وكانت استحقاقات الإعادة إلى الوطن واستحقاقات الوفاة تستند في الماضي إلى طريقة القسط الثابت. واعتباراً من 1 كانون الثاني/يناير 2019، تُحدد هذه الاستحقاقات استناداً إلى صيغة الاستحقاق، وهو ما يتسق مع النهج المتبع في وكالات الأمم المتحدة الأخرى، ويتوافق مع الفقرة 72 من المعيار 39 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام: استحقاقات الموظفين. ويُفصح عن أثر هذا التغير على أنه تغير في المنهجية، ويُدْرَج في مجموع تكلفة الاستحقاقات المحددة المقيدة في بيان الأداء المالي.

وتستند الافتراضات المتعلقة بالوفيات في المستقبل لعام 2021 إلى الافتراضات المفصلة لمعدلات الوفيات والتقاعد والانسحاب المستخدمة في أحدث تقييمات نظام الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة، التي استندت في السنوات السابقة إلى الإحصاءات وجدول الوفيات المنشورة. وسيكفل هذا التغيير اتساق عملية وضع النماذج بشكل عام مع خطة الصندوق. وفيما يلي المعدلات الحالية للوفيات التي تستند إليها مبالغ التزامات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة وحسابات استحقاقات الإعادة إلى الوطن:

معدلات الوفيات - قبل التقاعد	في سن 20 عاما	في سن 65 عاما
ذكور	0,00062	0,00495
إناث	0,00034	0,00263
معدلات الوفيات - بعد التقاعد	في سن 20 عاما	في سن 70 عاما
ذكور	0,00062	0,01113
إناث	0,00035	0,00570
معدل التقاعد - موظفو الفئة الفنية الذين أمضوا في الخدمة 30 سنة أو أكثر	في سن 55 عاما	في سن 65 عاما
ذكور	0,16	1,00
إناث	0,20	1,00

تحليل الحساسية

إذا تغيرت الافتراضات المذكورة أعلاه، حسب التقرير الاكتواري، قد يؤثر ذلك على قياس الالتزامات المتعلقة بالاستحقاقات المحددة وتكاليف الخدمات والفوائد المتداولة، على النحو المبين في الجدول أدناه.

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

التأمين الصحي	استحقاقات الإعادة	استحقاقات الوفاة	التغير
بعد انتهاء الخدمة	إلى الوطن		
103 506	12 462	409	أثر التغير في الافتراضات
			حساسية أسعار الخصم إزاء الخصوم في نهاية السنة
0,5 في المائة	(561)	(15)	زيادة سعر الخصم بنسبة
12- في المائة	5- في المائة	4- في المائة	كنسبة مئوية من الخصوم في نهاية السنة
14 692	607	17	انخفاض سعر الخصم بنسبة
(0,5 في المائة)	5 في المائة	4 في المائة	كنسبة مئوية من الخصوم في نهاية السنة
14 في المائة			تأثير التغير في المعدلات المفترضة لاتجاهات تكاليف الرعاية الصحية
			الأثر المترتب على الالتزامات المتراكمة في نهاية السنة من استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة

التأمين الصحي	استحقاقات الإعادة	التأمين الصحي	بعد انتهاء الخدمة	إلى الوطن	استحقاقات الوفاة	التغير
زيادة معدل اتجاهات تكاليف الرعاية الصحية بنسبة	0,5 في المائة	14 210	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	
انخفاض معدل اتجاهات تكاليف الرعاية الصحية بنسبة	(0,5 في المائة)	(12 192)	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	
تأثير عنصري تكاليف الخدمات والفائدة المجمعة على صافي						
زيادة معدل اتجاهات تكاليف الرعاية الصحية بنسبة	0,5 في المائة	2 072	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	
انخفاض معدل اتجاهات تكاليف الرعاية الصحية بنسبة	(0,5 في المائة)	(1 747)	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	

وبلغت أفضل تقديرات المساهمات التي تتوقع هيئة الأمم المتحدة للمرأة أن يتم دفعها عن فترة الاثني عشر شهرا المقبلة 0,5 مليون دولار فيما يتعلق بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، و 1,0 مليون دولار فيما يتعلق باستحقاقات الإعادة إلى الوطن.

الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة

وهيئة الأمم المتحدة للمرأة هي إحدى المنظمات الأعضاء المشاركة في الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة الذي أنشأته الجمعية العامة لتوفير استحقاقات التقاعد والوفاة والعجز وما يرتبط بذلك من استحقاقات أخرى للموظفين. والصندوق خطة ممولة محددة الاستحقاقات يشارك فيها أرباب عمل متعددون. وكما يرد في المادة 3 (ب) من النظامين الأساسي والإداري ونظام تسوية المعاشات التقاعدية للصندوق، يُفتح باب العضوية في الصندوق للوكالات المتخصصة ولسائر المنظمات الدولية أو الحكومية الدولية المشاركة في النظام الموحد للمرتبات والبدلات وغيرها من شروط الخدمة في الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة.

وتُعَرِّض الخطة المنظمات المشاركة فيها لمخاطر اكتوارية ترتبط بموظفي المنظمات الأخرى المشاركة في الصندوق، الحاليين منهم والسابقين، مما يترتب عليه عدم وجود أساس متسق وموثوق لتخصيص الالتزام وأصول الخطة والتكاليف لفرادى المنظمات المشاركة في الخطة. وليس بوسع الهيئة وصندوق المعاشات التقاعدية، على غرار المنظمات الأخرى المشاركة في الصندوق، تحديد الحصة النسبية للهيئة في التزام الاستحقاقات المحددة وأصول الخطة والتكاليف المرتبطة بالخطة بدرجة كافية من الموثوقية للأغراض المحاسبية. ولذلك لقد تعاملت الهيئة مع الخطة كما لو كانت خطة محددة الاشتراكات تماشيا مع متطلبات المعيار 39 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام: استحقاقات الموظفين. ويُعترف باشتراكات الهيئة في صندوق المعاشات التقاعدية خلال الفترة المالية بوصفها مصروفات في بيان الأداء المالي.

وينص النظام الأساسي للصندوق على أن يُجرى مجلس صندوق المعاشات التقاعدية تقييما اكتواريا للصندوق مرة كل ثلاث سنوات على الأقل يقوم به خبير اكتواري استشاري. وتتمثل الممارسة التي يتبعها مجلس صندوق المعاشات في إجراء تقييم اكتواري مرة كل سنتين باستخدام طريقة حاصل المجموعة المفتوحة. والغرض الرئيسي من التقييم اكتواري هو تحديد ما إذا كانت أصول صندوق المعاشات الحالية وأصوله المقدرة في المستقبل كافية للوفاء بالخصوم المترتبة بزمته.

ويتكون الالتزام المالي للهيئة حيال الصندوق من اشتراكها المقرر وفق المعدل الذي تحدده الجمعية العامة (البالغ حاليا 7,9 في المائة للمشاركين و 15,8 في المائة للمنظمات الأعضاء)، إضافة إلى

أي حصة في المبالغ التي تُدفع لسد أي عجز اكتواري بموجب المادة 26 من النظام الأساسي للصندوق. ولا تُسَدَّد مدفوعات من هذا القبيل لتغطية العجز إلا إذا قررت الجمعية العامة العمل بالأحكام الواردة في المادة 26 ومتى قررت ذلك، بعد أن يتقرر وجود ضرورة تقتضي سداد مدفوعات لتغطية العجز بناءً على تقييم لمدى الكفاية الاكتوارية للصندوق في تاريخ التقييم. وتساهم كل منظمة عضو في سد هذا العجز بمبلغ يتناسب مع مجموع الاشتراكات التي دفعها كلٌّ منها أثناء السنوات الثلاث السابقة لتاريخ التقييم.

وأنجز آخر تقييم اكتواري للصندوق في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019، ويجري الاضطلاع حالياً بالتقييم لتاريخ 31 كانون الأول/ديسمبر 2021. وقام الصندوق بترحيل بيانات الاشتراكات في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019 إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2020 واستخدمها في بياناته المالية لعام 2021.

وأُسفر التقييم الاكتواري الذي أنجز في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019 عن نسبة ممولة من الأصول الاكتوارية إلى الخصوم الاكتوارية، بافتراض عدم إجراء تسويات مستقبلية للمعاشات التقاعدية، بلغت 144,4 في المائة. وبلغت النسبة الممولة 107,1 في المائة عندما أخذ النظام الحالي لتسويات المعاشات التقاعدية في الحسبان.

وبعد تقييم الكفاية الاكتوارية لصندوق المعاشات التقاعدية، خلص الخبير الاكتواري الاستشاري إلى أنه لم يطرأ، منذ 31 كانون الأول/ديسمبر 2019، ما يستوجب سداد مدفوعاتٍ لتغطية العجز بموجب المادة 26 من النظام الأساسي للصندوق، فقد تجاوزت القيمة الاكتوارية للأصول القيمة الاكتوارية لجميع الخصوم المستحقة في إطار الخطة. ويضاف إلى ذلك أن القيمة السوقية للأصول تجاوزت أيضاً القيمة الاكتوارية لجميع الخصوم المستحقة في تاريخ التقييم. وفي وقت الإبلاغ، لم تلجأ الجمعية العامة إلى الأحكام الواردة في المادة 26.

وفي حال اللجوء إلى المادة 26 بسبب عجز اكتواري، سواء أثناء العملية الجارية أو بسبب إنهاء الصندوق، ستستند المدفوعات لتغطية العجز المطلوبة من كل منظمة من المنظمات الأعضاء إلى نسبة مساهمات تلك المنظمة العضو في مجموع المساهمات المدفوعة إلى الصندوق في السنوات الثلاث السابقة لتاريخ التقييم. وبلغ مجموع المساهمات المدفوعة للصندوق خلال الأعوام الثلاثة السابقة (2018 و 2019 و 2020) ما قدره 7 993,15 مليون دولار، ساهمت فيها الهيئة بنسبة 0,7 في المائة.

وخلال عام 2021، بلغت المساهمات التي دفعتها الهيئة للصندوق ما مقداره 21,4 مليون دولار (2020: 20,2 مليون دولار). وتبلغ قيمة المساهمات المتوقعة المستحقة في عام 2021 حوالي 22 مليون دولار.

ويجوز إنهاء العضوية في الصندوق بقرار من الجمعية العامة، بناءً على توصية بالإنتهاء من مجلس صندوق المعاشات التقاعدية. وتُدفع إلى المنظمة العضو سابقاً حصة نسبية من مجموع أصول الصندوق في تاريخ الإنهاء تُخصص حصراً لصالح من كان من موظفيها مشتركاً في الصندوق في ذلك التاريخ، وفقاً لترتيب متفق عليه بين المنظمة والصندوق. ويحدد مجلس صندوق المعاشات التقاعدية هذا المبلغ على أساس تقييم اكتواري لأصول الصندوق وخصومه في تاريخ الإنهاء؛ ولا يدرج في هذا المبلغ أي جزء من الأصول التي تتجاوز الخصوم.

ويُجري مجلس مراجعي الحسابات مراجعةً سنويةً لحسابات صندوق المعاشات التقاعدية، ويُقدّم في كل عام تقريراً عن مراجعة الحسابات إلى مجلس الصندوق وإلى الجمعية العامة. ويُصدر الصندوق تقارير فصلية عن استثماراته ويمكن الاطلاع عليها بزيارة موقعه الشبكي www.unjspf.org.

الملاحظة 15

الخصوم الأخرى

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

31 كانون الأول/ديسمبر 2021	31 كانون الأول/ديسمبر 2020	
		الخصوم المتداولة
533	1 406	الإيرادات المؤجلة
4 089	3 098	الأموال المقبوضة سلفاً
52	324	تسويات الاستثمار المستحقة الدفع
19 301	18 245	مستحقات أخرى
1 154	43	مبالغ أخرى مستحقة الدفع
25 129	23 116	المجموع الفرعي
		الخصوم غير المتداولة
985	737	الإيرادات المؤجلة
985	737	المجموع الفرعي
26 114	23 853	مجموع الخصوم الأخرى

وتمثل الإيرادات المؤجلة الأموال الواردة من الجهات المانحة التي اعترفت بها في بيان المركز المالي، ويتم، حسب طبيعة الاتفاق، الاعتراف بها كإيرادات عند استيفاء الشروط (إن وجدت).

وتمثل الأموال المقبوضة سلفاً مساهمات واردة قبل تلقي الاتفاقات الموقعة مع الجهات المانحة (التي يعترف بالأموال المرتبطة بها كإيرادات عند التوقيع على الاتفاق مع الجهات المانحة، بما يتماشى مع سياسة الإيرادات المتأتية من التبرعات)، أو الأموال المحصلة لفائدة البرامج المشتركة التي تكون فيها هيئة الأمم المتحدة للمرأة هي الوكيل الإداري (التي ستصرف الأموال المرتبطة بها لصالح مؤسسات الأمم المتحدة المشاركة عند التوقيع على محاضر لجانها التوجيهية).

وتمثل تسويات الاستثمار المستحقة الدفع عملية تبادل ذات صلة بصرف العملات الأجنبية أنجزت في كانون الثاني/يناير 2022 (2020: كانون الثاني/يناير 2021). وتمثل المستحقات الأخرى المبالغ المستحقة الدفع المتصلة بالأمن، والتعلم، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومراجعة الحسابات، والمبالغ الواجبة السداد المتعلقة بأنشطة الأمم المتحدة المشتركة التمويل. وتمثل المبالغ المستحقة الدفع الأخرى مبالغ مردودة لم تسدد بعد إلى المانحين وخصوصاً أخرى.

الملاحظة 16

الفائض أو العجز المتراكم

يرد أدناه بيان الحركة في الفائض أو العجز المتراكم خلال السنة.

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

31 كانون الأول/ديسمبر 2021	31 كانون الأول/ديسمبر 2020	
838 617	753 668	الفائض/(العجز) المتراكم في بداية السنة
–	–	التغير في سياسة الاعتراف بالإيرادات (الملاحظة 3)
838 617	753 668	المجموع الفرعي
150 726	96 187	الفائض/(العجز) في السنة الجارية
(4 224)	(2 974)	المبالغ المردودة إلى الجهات المانحة
11 271	(8 264)	المكاسب/(الخسائر) الاكتوارية
996 390	838 617	مجموع الفائض/(العجز) المتراكم في نهاية السنة

(أ) الاحتياطي الممثل للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

يشمل الفائض المتراكم رصيداً قدره 12,8 مليون دولار يتعلق بالاحتياطيات الممتثلة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ولم تدخل أي تعديلات على الاحتياطيات الممتثلة للمعايير المحاسبية الدولية خلال السنة.

(ب) المبالغ المردودة إلى الجهات المانحة

تمثل المبالغ المردودة إلى الجهات المانحة الأموال التي رُدت إلى الجهات المانحة وفقاً للاتفاقات المبرمة بعد الانتهاء من الأنشطة المتعلقة بالمشاريع والبرامج.

(ج) المكاسب أو الخسائر الاكتوارية

يُستخدم نهج "الاعتراف بالاحتياطيات" في حساب المكاسب الاكتوارية المتعلقة بالتزامات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة والتزامات المتصلة باستحقاقات الإعادة إلى الوطن واستحقاقات الوفاة البالغة 11,3 مليون دولار، ويُعترف بهذه الخسائر من خلال صافي الأصول في بيان المركز المالي وفي بيان التغيرات في صافي الأصول في السنة التي تحدث فيها (انظر الملاحظة 14).

الملاحظة 17

الاحتياطات

يرد أدناه بيان الحركة في الاحتياطات خلال السنة.

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

31 كانون الأول/ ديسمبر 2020	الحركات	31 كانون الأول/ ديسمبر 2021	
26 520	—	26 520	الاحتياطي التشغيلي
1 000	—	1 000	احتياطي الإيواء الميداني
9 702	(1 489)	8 213	التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات المتاحة للبيع
37 222	(1 489)	35 733	مجموع الإيرادات

(أ) الاحتياطي التشغيلي

وفقا للبند 19-2 من النظام المالي والقواعد المالية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ومقرر المجلس التنفيذي 8/2012 المؤرخ 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2012، تحتفظ الهيئة باحتياطي تشغيلي قيمته 26,5 مليون دولار، يتمثل الغرض منه في ضمان قدرة الهيئة على البقاء ماليا وضمان سلامتها المالية. ولم يشهد الاحتياطي التشغيلي أي زيادة في عام 2021. والاحتياطي ممول بالكامل ويحتفظ به في شكل أصول سائلة غير قابلة للإلغاء ومتاحة فورا ومدرجة في مجموع استثمارات الهيئة. وتقتصر العناصر التي يعوضها ويغطيها الاحتياطي على التقلبات ذات الاتجاه التنازلي أو حالات النقص في الموارد، وهي: التدفقات المالية غير المتكافئة؛ وزيادات التكاليف الفعلية مقارنة بالتقديرات عند التخطيط أو التقلبات في الإنجاز؛ وحالات الطوارئ الأخرى التي تسفر عن فقدان موارد التزمت الهيئة بتوفيرها لبرامجها.

(ب) احتياطي الإيواء الميداني

أنشئ احتياطي لإيواء المكاتب الميدانية قدره 1 مليون دولار، وفقا لمقرر المجلس التنفيذي 8/2012. وفي ظل إنشاء المكاتب الإقليمية واستمرار إمكانية زيادة المشاركة في المباني المشتركة للأمم المتحدة، قد تتكدس هيئة الأمم المتحدة للمرأة تكاليف إضافية لتمويل حصتها. ويمكن للهيئة أن تسحب مبالغ من الاحتياطي الذي سيجري تجديد موارده سنويا من الفائض المتراكم.

الملاحظة 18

التبرعات

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

2020	2021	
509 070	655 802	التبرعات
1 675	1 445	التبرعات العينية
510 745	657 247	مجموع التبرعات

بلغت التبرعات العينية التي تمثل الإيجار المقدم من الحكومات ووكالات الأمم المتحدة ما قدره 1,5 مليون دولار. وبلغت الخدمات العينية المقدمة إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة خلال السنة ما قدره 1,9 مليون دولار (2020: 1 مليون دولار)، وهي غير مسجلة كإيرادات في هذه البيانات المالية، وفقا للسياسات المحاسبية التي تتبعها الهيئة.

الملاحظة 19

الأنصبة المقررة

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	2021	2020
الأنصبة المقررة	10 078	9 692
مجموع الأنصبة المقررة	10 078	9 692

تصدر الأنصبة المقررة في شكل مخصصات سنوية من الميزانية العادية للأمم المتحدة.

الملاحظة 20

إيرادات الاستثمار

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	2021	2020
إيرادات الفوائد	8 352	6 756
إهلاك الاستثمارات	158	2 177
إيرادات الأرباح الموزعة	448	437
مجموع إيرادات الاستثمار	8 958	9 370

يتعلق إهلاك الاستثمارات بصافي رصيد الإيرادات من السندات الناشئ عن إهلاك علاوات الإصدار (مبالغ مدينة) والخصوم (مبالغ دائنة). وتشكل هذه العلاوات والخصوم جزءا من سعر الشراء الأولي للسندات، ويجري، عملا بمبدأ المحاسبة على أساس الاستحقاق، إهلاكها حتى تاريخ استحقاقها أو استردادها. وقد نتج عن ذلك مبلغ دائن سببه أن الحافطة تواصل شراء سندات بسعر مخفض كجزء من استراتيجيتها الاستثمارية الشاملة.

الملاحظة 21

الإيرادات الأخرى

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

2020	2021	
3 550	2 620	الأرباح المتأتية من صرف العملات
1 991	1 947	إيرادات متنوعة
27 310	25 720	الرسوم وخدمات الدعم
(27 067)	(25 356)	مخصوما منها المبالغ الملغاة
5 784	4 931	مجموع الإيرادات الأخرى

تمثل الإيرادات المتنوعة استرداد الإيجار من الأمانة العامة للأمم المتحدة، والمبالغ المسددة من كيانات الأمم المتحدة الأخرى مقابل توفير الخدمات، وإيرادات متنوعة أخرى. وتستند التكاليف غير المباشرة التي تتحملها الهيئة فيما يتعلق بإدارة الموارد الأخرى إلى معدل الاسترداد الذي حدده المجلس التنفيذي وتم الاعتراف بها خلال العام باعتبارها زيادة في إيرادات الرسوم وخدمات الدعم، وفي نهاية العام تشمل هذه المبالغ البنود الملغاة (انظر الملاحظة 5).

الملاحظة 22

إيرادات المعاملات التبادلية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

2020	2021	
106	254	إيرادات المعاملات التبادلية
106	254	مجموع إيرادات المعاملات التبادلية

تمثل إيرادات المعاملات التبادلية تسليم المنتجات وتوفير التدريب والدعم التقني في الدورات بشأن المساواة بين الجنسين المنظمة لفائدة كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة ولفائدة الحكومات ومنظمات المجتمع المدني وعامة الجمهور.

الملاحظة 23

المصروفات

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

2020	2021	
		استحقاقات الموظفين
106 974	113 640	المرتبات والأجور
20 220	21 418	استحقاقات المعاشات التقاعدية

2020	2021	
12 890	15 401	استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة وإنهاءها
5 425	3 317	استحقاقات الإجازات
11 229	12 682	استحقاقات الموظفين الأخرى
156 738	166 458	المجموع الفرعي
الخدمات التعاقدية		
97 889	120 167	الخدمات التعاقدية مع الأفراد
31 901	44 028	الخدمات التعاقدية مع الشركات
4 614	6 062	تكاليف متطوعي الأمم المتحدة
134 404	170 257	المجموع الفرعي
14 416	22 072	المنح والتحويلات الأخرى
اللوازم والصيانة		
8 162	11 799	الصيانة والممتلكات غير المرسمة
2 700	4 049	الصيانة ومعدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات غير المرسمة
3 306	5 032	الصيانة والبرامجيات والتراخيص غير المرسمة
3 913	2 399	المواد الاستهلاكية
18 081	23 279	المجموع الفرعي
تكاليف التشغيل		
17 232	21 950	تكاليف الاتصالات
36 223	54 954	تكاليف التعلم والتدريب والاستقدام
7 235	9 038	تكاليف خدمات الدعم المسددة إلى وكالات الأمم المتحدة
157	170	التأمين/الضمانات
20 915	20 682	الإيجار والتأجير والمرافق
2 750	3 944	الخدمات المهنية
120	257	تكاليف الشحن
7 517	7 067	تكاليف التشغيل الأخرى
3 214	4 270	تكاليف الإدارة العامة
95 363	122 332	المجموع الفرعي
تكاليف السفر		
4 382	4 060	التذاكر
7 695	10 177	بدل الإقامة اليومي
1 655	2 352	فئات أخرى
13 732	16 589	المجموع الفرعي
2 551	2 767	الاستهلاك والإهلاك
تكاليف التمويل		

2020	2021	
258	407	الرسوم المصرفية
258	407	المجموع الفرعي
		المصروفات الأخرى
4 047	5 142	القرطاسية ومصروفات المشاريع الأخرى
908	2 553	الخسائر الناجمة عن صرف العملات
40	(41)	الخسائر المتعلقة بالامتلاكات والمنشآت والمعدات
(1 028)	(1 073)	اضمحلال القيمة والمبالغ المشطوبة في الفترات السابقة والحالية
3 967	6 581	المجموع الفرعي
439 510	530 742	مجموع المصروفات

الملاحظة 24

المخاطر المالية

يضطلع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالأنشطة الاستثمارية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة بموجب اتفاق لمستوى الخدمات. وبموجب شروط هذا الاتفاق، يطبق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مبادئه التوجيهية للاستثمار وإطاره لإدارة الاستثمار بما يحقق صالح الهيئة. وتسجل الاستثمارات باسم الهيئة، وتُحفظ الأوراق المالية القابلة للتداول لدى جهة وديعة يعينها البرنامج الإنمائي.

وترد فيما يلي الأهداف الرئيسية للمبادئ التوجيهية للاستثمار (مرتبة بحسب أهميتها):

(أ) السلامة - الحفاظ على رأس المال، ويتحقق ذلك من خلال الاستثمار في أوراق مالية ذات جودة عالية ودخل ثابت مع التأكيد على الجدارة الائتمانية لمُصدريها؛

(ب) السيولة - تحقيق المرونة لتلبية الاحتياجات النقدية من خلال الاستثمار في أوراق مالية ذات إمكانية تداول عالية ودخل ثابت ومن خلال هيكلة آجال الاستحقاق بحيث تتماشى مع متطلبات السيولة؛

(ج) الإيرادات - تعظيم إيرادات الاستثمار في إطار معياري السلامة والسيولة المذكورين أعلاه.

وتجتمع لجنة الاستثمار التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التي تتألف من كبار المديرين، كل ثلاثة أشهر لاستعراض أداء حوافز الاستثمارات وضمان امتثال قرارات الاستثمار للمبادئ التوجيهية المعمول بها. وتتلقى هيئة الأمم المتحدة للمرأة من البرنامج الإنمائي تقريراً مفصلاً شهرياً وفصلياً عن أداء الاستثمار يبين مكونات حافزة الاستثمارات وأدائها. ويجتمع مدير التنظيم والإدارة، ونائبة مدير الشؤون المالية ورئيس قسم الميزانية مع مسؤولي خزانة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كل فصل لاستعراض أداء حافزة الاستثمار للهيئة وتقديم إسقاطات مستكملة للتدفقات النقدية.

وفي عام 2016، استعانت الهيئة بمصادر خارجية لجزء من إدارة الاستثمارات المتعلقة بأموال التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة. وقد تم ذلك لكفالة تحقيق مستوى ملائم لعائد الاستثمار في ضوء الطابع الطويل الأجل للخصوم. ويمكن أن تشمل الأرصدة المحفوظ بها النقدية ومكافآت النقدية وحقوق الملكية

والسندات الثابتة الدخل. وحتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2021، كانت تلك الحافطة مصنفة بوصفها متاحة للبيع.

ويتقيد المسؤولون عن إدارة الاستثمارات الخارجية بالمبادئ التوجيهية للاستثمارات المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة. وتكفل المبادئ التوجيهية أن تعكس جميع الأنشطة الاستثمارية أفضل ظروف الأمن والمساءلة والمسؤولية الاجتماعية، مع العمل في امتثال تام لأعلى معايير الجودة والكفاءة والمقدرة والنزاهة. ويجري استعراض هذه المبادئ التوجيهية والموافقة عليها على أساس دوري من جانب لجنة استثمارات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، التي تضم عضويتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وتجتمع لجنة الاستثمار بانتظام وتتلقى تقارير شهرية من مديري الاستثمارات الخارجيين.

والهيئة عرضة لمجموعة متنوعة من المخاطر المالية الناجمة عن الأدوات المالية التي تتعامل فيها المنظمة، وتشمل تلك المخاطر ما يلي:

- (أ) مخاطر الائتمان - إمكانية ألا تسدد أطراف ثالثة بعض المبالغ عند استحقاقها؛
- (ب) مخاطر السيولة - إمكانية ألا تكون لدى الهيئة أموال كافية للوفاء بالتزاماتها المتداولة عند استحقاقها؛
- (ج) مخاطر السوق - إمكانية تكبد الهيئة خسائر مالية كبيرة بسبب الحركات غير المؤاتية في أسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الفائدة وأسعار الأوراق المالية الاستثمارية.
- وتبين الجداول التالية قيمة الأصول المالية غير المسددة في نهاية العام بناء على تصنيفات المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام التي تعتمد عليها هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الأصول المحتفظ بها الأصول المتاحة الحسابات القيمة العادلة 31 كانون الأول/ 31 كانون الأول/ حتى تاريخ الاستحقاق للبيع المستحقة القبض بفائض أو بعجز ديسمبر لعام 2021 ديسمبر 2020					
النقدية ومكافئات النقدية	—	—	101 227	—	164 785
الاستثمارات	583 374	60 954	—	—	567 395
الحسابات المستحقة القبض	—	—	381 257	—	255 749
السلف	—	—	48 480	—	42 651
الأصول الأخرى	—	—	18 430	—	7 259
مجموع الأصول المالية	583 374	60 954	549 394	—	1 037 839
				1 193 722	

الأصول المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق هي أصول مسجلة بالتكلفة بعد خصم الإهلاك، حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2021، كانت القيمة السوقية لتلك الأصول أقل من القيمة الدفترية بمبلغ قدره 2,3 مليون دولار. وتشكل القيم الدفترية للقروض والحسابات المستحقة القبض تقديراً معقولاً لقيمتها العادلة. وحتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2021، قُيدت الأصول المتاحة للبيع بالقيمة السوقية العادلة استناداً إلى الأسعار المعروضة التي يُحصل عليها من أطراف ثالثة ذات اطلاع. ولم يكن لدى هيئة الأمم المتحدة للمرأة أي أرصدة غير مسددة لأصول مالية مصنفة على أنها مقيّمة بالقيمة العادلة بفائض أو بعجز.

وتبين الجداول التالية قيمة الخصوم المالية غير المسددة في نهاية العام بناء على تصنيفات المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام التي تعتمد عليها هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الأصول المالية الأخرى القيمة العادلة بفائض 31 كانون الأول/ 31 كانون الأول/ ديسمبر 2021 ديسمبر 2020	أو بعجز	الخصوم	
17 064	12 351	—	12 351
21 861	26 114	—	26 114
38 925	38 465	—	38 465

حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2021، لم يكن لدى هيئة الأمم المتحدة للمرأة أي خصوم مالية غير مسددة مسجلة بالقيمة العادلة بفائض أو بعجز. وتشكل القيمة الدفترية للخصوم المالية الأخرى تقديراً معقولاً لقيمتها العادلة.

مخاطر الائتمان

هيئة الأمم المتحدة للمرأة معرضة لمخاطر ائتمان ناجمة عن أرصدة أصولها المالية المستحقة، ولا سيما النقدية ومكافئات النقدية، والاستثمارات، والمبالغ المستحقة القبض من التبرعات، والسلف، والمبالغ الأخرى المستحقة القبض.

ولدى الهيئة حسابات مصرفية بخمس عملات في أربعة بلدان هي السويد، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنرويج، والولايات المتحدة الأمريكية. وفيما يتعلق بالعملات الأخرى، تستخدم الهيئة الحسابات المصرفية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتعتمد على عمليات إدارة المخاطر المستخدمة في البرنامج. والهيئة معرضة لخطر تخلف تلك المؤسسات المالية عن السداد.

وفيما يتعلق بالأدوات المالية للهيئة، فإن مبادئ البرنامج الإنمائي التوجيهية للاستثمار تحدّ من درجة التعرض لمخاطر الائتمان إزاء أي طرف مقابل منفرد، وتتضمن الحد الأدنى من شروط الجودة الائتمانية. وتتطوّر استراتيجيات تخفيف مخاطر الائتمان المذكورة في المبادئ التوجيهية للاستثمار على اعتماد حد أدنى من المعايير الائتمانية التحفظية عند منح درجة استثمارية لأي جهة من جهات الإصدار، حيث تُقرض حدود على آجال الاستحقاق وعلى الاستثمار مع الأطراف المقابلة على أساس تقدير الجدارة الائتمانية. وتشترط المبادئ التوجيهية للاستثمار إجراء رصد مستمر لتقدير الجدارة الائتمانية لجهات الإصدار والأطراف المقابلة. وتقتصر الاستثمارات المسموح بها على أدوات الإيرادات الثابتة الصادرة عن الهيئات السيادية، والهيئات المتجاوزة لحدود الولاية الوطنية، والوكالات الحكومية أو الاتحادية، والمصارف. ويضطلع البرنامج الإنمائي بالأنشطة الاستثمارية، ومكاتب الهيئة غير مصرح لها بتنفيذ أنشطة استثمار.

وتُستخدم تقديرات الجدارة الائتمانية التي تضعها وكالات تقدير الجدارة الائتمانية الثلاث الأهم، وهي موديز (Moody's) ووكالة ستاندرد آند بورز للتصنيفات العالمية (S&P Global Ratings) وفيتش (Fitch)، لتقييم مخاطر الائتمان المرتبطة بالأدوات المالية. وحتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2021، كانت

الاستثمارات المالية للهيئة في أدوات تحمل درجات تصنيف الاستثمارات على النحو المبين في الجدول أدناه
(باستخدام تصنيفات وكالة ستاندرد آند بورز).

تقديرات الجدارة الائتمانية للاستثمارات تحت إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

31 كانون الأول/ديسمبر 2021	AAA	AA+	AA	AA-	A+	A	A-	المجموع
صكوك سوق النقد	19 995	—	44 994	39 980	—	—	—	104 969
السندات والأذون	237 898	169 024	45 104	16 373	10 006	—	—	478 405
المجموع	257 893	169 024	90 098	56 353	10 006	—	—	583 374

31 كانون الأول/ديسمبر 2020	AAA	AA+	AA	AA-	A+	A	A-	المجموع
الودائع لأجل	—	—	—	60 000	—	—	25 000	85 000
صكوك سوق النقد	97 430	39 955	49 923	—	—	—	—	187 308
السندات والأذون	121 059	79 793	13 323	23 964	—	—	—	238 139
المجموع	218 489	119 748	63 246	83 964	—	—	25 000	510 447

تقديرات الجدارة الائتمانية للاستثمارات التي يديرها مديرو الاستثمارات الخارجيون

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

31 كانون الأول/ديسمبر 2021	AAA	AA+	AA	AA-	A+	A	A-	BBB+	BBB	المتحدة	أنواع أخرى	المجموع
السندات والأذون	785	106	115	510	368	380	159	395	163	2 322	17 108	22 411
المجموع	785	106	115	510	368	380	159	395	163	2 322	17 108	22 411

31 كانون الأول/ديسمبر 2020 (بعد إعادة الحساب)	AAA	AA+	AA	AA-	A+	A	A-	BBB+	BBB	المتحدة	أنواع أخرى	المجموع
السندات والأذون	750	88	—	392	314	128	198	421	347	2 403	14 905	19 946
المجموع	750	88	—	392	314	128	198	421	347	2 403	14 905	19 946

وينتقد المسؤولون عن إدارة الاستثمارات الخارجية بالمبادئ التوجيهية للاستثمارات المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة. وتشمل السندات الأخرى التي تم تصنيفها صناديق السندات الحكومية البالغة 17,108 مليون دولار (2020: 14,905 مليون دولار).

مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة في احتمال أن تواجه الهيئة صعوبة في الوفاء بالتزاماتها المرتبطة بالحسابات المستحقة الدفع، وغيرها من الخصوم، والتحويلات النقدية الموعودة للبرامج. ولا تواجه الهيئة

مخاطر سيولة كبيرة، لأن عملياتها واستثماراتها تدار وفقاً لميزانيتها، مع إيلاء الاعتبار الواجب للاحتياجات النقدية لأغراض التشغيل.

أما بالنسبة للموارد الأخرى، فيقتضي النظام المالي والقواعد المالية للهيئة ألا يتم تكبد النفقات إلا بعد استلام الأموال من الجهات المانحة، مما يقلل إلى حد كبير من المخاطر المالية التي تتعرض لها المنظمة فيما يتعلق بالمساهمات المستحقة القبض.

وتُستثمر الأموال مع إيلاء الاعتبار الواجب للاحتياجات النقدية لأغراض التشغيل على أساس التنبؤ بالتدفقات النقدية. ويراعي نهج الاستثمار توقيت احتياجات المنظمة من التمويل في المستقبل عند اختيار آجال استحقاق الاستثمارات. وتحفظ الهيئة بنصيب من نقدها واستثماراتها على شكل نقدية ومكافآت للنقدية (13 في المائة) واستثمارات متداولة (26 في المائة) كافية لتغطية التزاماتها حسب مواعيد سدادها، على النحو المبين في الجدول أدناه والملاحظتين 6 و 7.

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

31 كانون الأول/ديسمبر 2020		31 كانون الأول/ديسمبر 2021		
النسبة المئوية		النسبة المئوية		
1	7 318	1	3 874	أرصدة النقدية
22	157 467	12	97 353	مكافآت النقدية
23	164 785	13	101 227	مجموع النقدية ومكافآت النقدية (الصافي)
الاستثمارات				
47	343 899	26	193 284	الاستثمارات المتداولة
30	223 496	61	451 044	الاستثمارات غير المتداولة
77	567 395	87	644 328	مجموع الاستثمارات المتداولة وغير المتداولة
100	732 180	100	745 555	مجموع الاستثمارات والنقدية ومكافآت النقدية

مخاطر السوق

تتمثل مخاطر السوق في تعرض هيئة الأمم المتحدة للمرأة لخسائر مالية محتملة ناجمة عن حركات غير مواتية في أسعار الأدوات المالية في السوق، بما في ذلك الحركات في أسعار الفائدة وأسعار الصرف وأسعار الأوراق المالية.

مخاطر أسعار الفائدة

تنشأ مخاطر أسعار الفائدة من تأثير تقلبات أسعار الفائدة في الأسواق على ما يلي:

(أ) القيمة العادلة للأصول والخصوم المالية؛

(ب) التدفقات المالية المستقبلية.

وتُصنف نسبة من حافطة استثمارات الهيئة (9 في المائة) على أنها استثمارات متاحة للبيع تُقيّد بالقيمة العادلة من خلال صافي الأصول/حقوق الملكية، مما يعرض الهيئة لمخاطر أسعار الفائدة. إلا أن

نسبة كبيرة من الحافطة (91 في المائة) تصنف على أنها استثمارات محتفظ بها حتى أجل استحقاقها، أي أنها ليست مرتبطة بأسعار السوق. ولا تتأثر القيم الدفترية المحتفظ بها بالتغيرات في أسعار الفائدة، ومن ثم لن يكون للتغيرات في أسعار الفائدة أثر كبير على صافي الأصول والفائض أو العجز المبلغ عنه في البيانات المالية.

وتستثمر الهيئة في دين مقدّر بسعر فائدة عائم ومقوّم بدولارات الولايات المتحدة، مما يجعلها عرضة لتقلبات التدفقات النقدية المستقبلية. ويعرّض ذلك الهيئة لانخفاض في التدفقات النقدية المستقبلية المتأتية من إيرادات الفوائد، وذلك في حال تناقص سعر الفائدة؛ كما يعرضها لزيادة في التدفقات النقدية المستقبلية المتأتية من إيرادات الفوائد، وذلك في حال ارتفاع أسعار الفائدة. وحتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2021، لم يكن لدى الهيئة أي أوراق مالية ذات إيراد ثابت وسعر فائدة عائم لم تبلغ تاريخ استحقاقها.

مخاطر أسعار حقوق الملكية

كانت لدى هيئة الأمم المتحدة للمرأة في عام 2021 استثمارات في حصص الملكية في حافظتها المدارة خارجياً من أموال التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة. ويعرض الجدول الوارد أدناه حساسية الاستثمارات في حصص الملكية إزاء الأسعار عندما تتغير أسعار حصص الملكية بنسبة 5 في المائة. وترتبط هذه الحساسية بالاستثمارات في حصص الملكية المصنفة على أنها متاحة للبيع، والتي تُعتبر معدة للطرح في السوق من خلال صافي الأصول/حصص الملكية؛ ومن ثم لن يكون للتغيرات في أسعارها أي تأثير على الفائض أو العجز لدى الهيئة.

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

القيمة السوقية حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2021		تباين الحساسية		الأثر على البيانات المالية	
				صافي الأصول	الفائض أو العجز
38 543	زيادة بنسبة 5 في المائة	1 927	—		
38 543	نقصان بنسبة 5 في المائة	(1 927)	—		

مخاطر صرف العملات الأجنبية

هيئة الأمم المتحدة للمرأة معرضة لمخاطر أسعار صرف العملات الناشئة عن الأصول المالية المقومة بالعملات الأجنبية والخصوم المالية التي يتعين تسويتها بعملة أجنبية.

وتتلقى الهيئة مساهمات الجهات المانحة في الأساس بدولارات الولايات المتحدة، وكذلك بعدد من العملات الرئيسية، بما فيها الجنيه الإسترليني واليورو والكرونة السويدية والكرونة النرويجية. وتقيّم الهيئة بشكل متواصل حاجتها إلى الاحتفاظ بأصول نقدية وأصول أخرى بالعملات الأجنبية مقابل التزاماتها بالعملة الأجنبية أثناء الاجتماعات الفصلية التي تعقد مع خزانة البرنامج الإنمائي. وبدأت الهيئة العمل باستراتيجية تحوطية اعتباراً من آذار/مارس 2015.

وفي 31 كانون الأول/ديسمبر 2021، كانت جميع استثمارات الهيئة مقومة بدولارات الولايات المتحدة. غير أن الهيئة تحتفظ بأرصدة نقدية بعدة عملات غير دولار الولايات المتحدة، وذلك بنسبة 71,5 في المائة من مجموع الأرصدة النقدية.

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

دولار الولايات المتحدة	اليورو	الجنيه الإسترليني	الكرونة النرويجية	الكرونة السويدية	أنواع أخرى	31 كانون الأول/ ديسمبر لعام 2021	31 كانون الأول/ ديسمبر 2020	
النقدية المودعة في حسابات مصرفية	1 097	1 966	657	32	102	—	3 854	7 289
المصرفيات النثرية	2	—	—	—	18	20	29	
مجموع الأرصدة النقدية	1 099	1 966	657	32	102	18	3 874	7 318

وتستخدم خزانة البرنامج الإنمائي أدوات مشتقة مثل عقود الصرف الأجنبي الآجلة والصفقات الخيارية والصفقات الخيارية المهيكلة لإدارة تعرض الهيئة لمخاطر أسعار الصرف. وتُخصص هذه المشتقات للطرح في السوق، مع الاعتراف بالأرباح أو الخسائر في الفائض والعجز في بيان الأداء المالي. وحتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2021، لم يكن لدى هيئة الأمم المتحدة للمرأة معاملات مفتوحة تتعلق بالمشتقات.

مخاطر الأسعار الأخرى

هيئة الأمم المتحدة للمرأة معرضة لمخاطر الأسعار الناشئة عن حركة أسعار الأدوات المالية التي يمكن أن تتقلب بسبب عوامل أخرى غير التغيرات في سعر الفائدة أو تقلبات العملات. ويقلل الطابع التحفظي للمبادئ التوجيهية للاستثمار التي يعتمد عليها البرنامج الإنمائي من احتمال التعرض لمخاطر الأسعار الأخرى.

الملاحظة 25

مطابقة الميزانية

يُقدم بيان المقارنة بين الميزانية والمبالغ الفعلية (البيان الخامس) بنفس شكل الميزانية المتكاملة للفترة 2020-2021، مع إضافة الأنصبة المقررة (أنشطة الميزانية العادية). ونظرا إلى أن البيانات المالية تُعد وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وأن الميزانية تُعد على أساس نقدي مُعدل، فإن النتائج المالية المبلغ عنها (الفعلية) تُعدل لإتاحة مقارنتها بالميزانية على نحو ما عُرِضت في بيان المقارنة بين الميزانية والمبالغ الفعلية. وتتصل الاختلافات الرئيسية بين النتائج المالية المعدّة وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام والنتائج المعدّة على أساس الميزانية باختلاف معاملة تكاليف الأصول والاستحقاقات المتراكمة المتعلقة بالموظفين وأوامر الشراء ومعاملة السلف النقدية المدفوعة للشركاء والموظفين.

ويجري إعداد الميزانية المتكاملة وتقديمها كل سنتين. وتمثل سنة 2021 حوالي 50 في المائة من تقديرات الميزانية المتكاملة لفترة السنتين 2020-2021.

(أ) أنشطة الميزانية العادية - الأنصبة المقررة لعام 2021

بالنسبة لعام 2021، هناك فرق إجمالي يُظهر زيادة في النفقات قدرها 0,2 مليون دولار تُعزى إلى ما يلي: '1' الأنصبة الخاصة باحتياطي التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، التي يُطلب إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة دفعها بموجب خطة تمويل التزامات نهاية الخدمة، في حين أن الميزانية المقررة توفر التمويل على أساس الدفع أولا بأول فقط؛ و '2' ضرائب الموظفين ومبالغ الإيجار التي يتم استردادها من الميزانية العادية وتعامل كحسابات مستحقة القبض في عام 2021.

(ب) الأنشطة الإنمائية - التبرعات في عام 2021

'1' الأنشطة البرنامجية

تعكس الميزانيات الأصلية التوقعات الأصلية المستخدمة في الميزانية المتكاملة لفترة السنتين 2020-2021، والتي بُنيت على مجموع الموارد المتوقعة من التبرعات والبالغة 970 مليون دولار لهذه الفترة. وبلغ مجموع التبرعات المقررة في الميزانية الأصلية لعام 2021 ما مقداره 485 مليون دولار.

ويبلغ مجموع الفروق البرنامجية 9,4 مليون دولار، موزعة بين الموارد العادية والموارد الأخرى على النحو التالي:

(أ) تقلّ النفقات البرنامجية من الموارد العادية بمبلغ 2,7 مليون دولار عما رُصد في الميزانية. ونتجت الفروق بين النفقات المدرجة في الميزانية والنفقات الفعلية أساساً عن الوظائف الشاغرة، وانخفاض متوسط تكاليف الموظفين عن التكاليف التقديرية، وعن انخفاض في الأنشطة الأخرى المتصلة بتكاليف السفر والتدريب المقررة الناجمة عن جائحة كوفيد-19. وبلغ متوسط معدلات الإنجاز الفعلية للبرنامج الأساسي 93,7 في المائة، وبلغ معدل استخدام الميزانية 95,8 في المائة. وتتاح الموارد البرنامجية العادية للإنفاق خلال فترة الميزانية السنوية فقط وترجع الأرصدة غير المنفقة إلى حساب هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وفقاً للبند 18-3 من النظام المالي، وتشكل جزءاً من الفائض المتراكم للموارد العادية؛

(ب) تقلّ النفقات البرنامجية من الموارد الأخرى بمبلغ 6,7 ملايين دولار عما رُصد في الميزانية. وهذا الفرق يمكن أن يكون نتيجة لكون المشاريع الممولة من تبرعات الجهات المانحة متعددة السنوات، ولذلك تكون المنجزات المستهدفة قابلة للتعديل حسب الاقتضاء خلال دورة حياة المشاريع، وترحل الموارد غير المنفقة المخصصة للمشاريع إلى السنة التالية. وبلغ متوسط معدل الإنجاز 87,7 في المائة، وبلغ معدل استخدام الميزانية 98,2 في المائة.

'2' الميزانية المؤسسية (فعالية التنمية، والتنسيق على صعيد الأمم المتحدة، والأنشطة الإدارية، والأغراض الخاصة)

يضم مكون الميزانية المؤسسية في الميزانية المتكاملة فئات تصنيف التكاليف التالية: فعالية التنمية؛ وتنسيق الأنشطة الإنمائية للأمم المتحدة؛ والأنشطة الإدارية، بما في ذلك التقييم ومراجعة الحسابات والتحقيقات؛ والأغراض الخاصة. ويعزى الفرق بين الميزانية النهائية والنفقات البالغة 5,9 ملايين دولار في معظمه إلى الوظائف الشاغرة، حيث كان متوسط تكاليف الموظفين أقل من التكاليف التقديرية، وإلى انخفاض في الأنشطة الأخرى المتعلقة بالتكاليف المقررة للسفر والتدريب الناجمة عن جائحة كوفيد-19. وبلغ معدل الإنجاز ومعدل استخدام الميزانية في الميزانية المؤسسية نسبة 93,8 في المائة. والميزانية المؤسسية متاحة للإنفاق خلال فترة السنتين 2020-2021. وترجع أي أرصدة غير منفقة في نهاية فترة السنتين إلى حساب هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وفقاً للبند 18-3 من النظام المالي، وتشكل جزءاً من الفائض المتراكم للموارد العادية. وتطبق الهيئة الممارسة نفسها أيضاً على الأرصدة غير المنفقة في نهاية العام.

تسويات الأساس

تُعد الميزانية على أساس نقدي مُعدل، وتُعد البيانات المالية على أساس الاستحقاق الكامل وفقاً لشروط المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ومن أجل مطابقة نتائج الميزانية مع بيان التدفقات النقدية، تُخصم العناصر غير النقدية بوصفها فروقا ناشئة عن اختلاف الأساس المحاسبي. وتتمثل التسويات الرئيسية التي تؤثر في المطابقة بين الميزانية وبيان الأداء المالي فيما يلي:

- ترسمل وتُستهلك عمليات شراء الممتلكات والمنشآت والمعدات على مدى عمرها الإنتاجي في إطار المحاسبة على أساس الاستحقاق؛ ولكن التكلفة الكاملة تُسجل كمصروفات للسنة الجارية
- في إطار المحاسبة على أساس الاستحقاق، يُبلغ عن الالتزامات المتعلقة باستحقاقات الموظفين في بيان المركز المالي، وتؤثر الحركات التي تحدث في إطار الخصوم على بيان الأداء المالي؛ ولكنها تسجل كمصروفات عند دفعها في الميزانية
- تسجل السلف النقدية المقدمة إلى الشركاء ومدفوعات الموظفين كمستحقات، وعند تصفيتها تسجل كنفقات في إطار المحاسبة على أساس الاستحقاق؛ ولكنها تُسجل كمصروفات في الميزانية

الفروق الناشئة عن اختلاف التوقيت

تتعلق الفروق الناشئة عن اختلاف التوقيت بأوامر الشراء المفتوحة، وتدرج كنفقات ضمن ميزانية السنة الحالية؛ ولكن، في إطار المحاسبة على أساس الاستحقاق، لا تتراكم المصروفات إلا عند تسلم السلع والخدمات.

الفروق الناشئة عن اختلاف طريقة العرض

تتمثل الفروق الناشئة عن اختلاف طريقة العرض في اختلافات الشكل ونظم التصنيف المستخدمة في بيان التدفقات النقدية وفي بيان المقارنة بين الميزانية والمبالغ الفعلية. وبناء على ذلك، فإن الفروق الناشئة عن اختلاف طريقة العرض الواردة في المطابقة تتصل بالإيرادات.

المطابقة: نتيجة الميزانية مع صافي التدفقات النقدية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المجموع	الاستثمار	التشغيل	
(532 832)	–	(532 832)	المبلغ الفعلي القابل للمقارنة، على النحو المعروض في بيان المقارنة بين الميزانية والمبالغ الفعلية
(212 257)	(72 895)	(139 362)	الفروق الناشئة عن اختلاف الأساس المحاسبي
130	–	130	الفروق الناشئة عن اختلاف التوقيت
681 468	–	681 468	الفروق الناشئة عن اختلاف طريقة العرض
(63 491)	(72 895)	9 404	المبلغ الفعلي الوارد في بيان التدفقات النقدية

الملاحظة 26

معاملات الأطراف ذات الصلة الهيئات الإدارية

يدير هيئة الأمم المتحدة للمرأة مجلسٌ تنفيذيٌّ استناداً إلى قرار الجمعية العامة 289/64 الذي تنص الفقرة 57 (ب) منه على أن تكون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمجلس التنفيذي للهيئة هيكل الإدارة الحكومي الدولي المتعدد المستويات الذي يشرف على الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الهيئة ويوفر لها التوجيه السياساتي التشغيلي. ويتألف المجلس التنفيذي من 41 عضواً (يُنتخبون من خمس مجموعات إقليمية ومجموعة مساهمة واحدة)، ولا يتلقون أي أجر من الهيئة.

كما يعمل المجلس التنفيذي للهيئة مع المجالس التنفيذية للكيانات التنفيذية الأخرى التابعة للأمم المتحدة في مسعى لمواءمة النهج المتبعة في الاضطلاع بالأنشطة التنفيذية. ويتيح هذا التعاون أيضاً فرصاً لتبادل الخبرات وتنسيق برامج العمل في مجالي المساواة بين الجنسين وتعميم مراعاة المنظور الجنساني على نطاق منظومة الأمم المتحدة. ويسترشد المجلس التنفيذي في عمله بنظامه الداخلي.

موظفو الإدارة الرئيسيون

موظفو الإدارة الرئيسيون هم المديرية التنفيذية والأمينتان العامتان المساعدتان وكبار المديرين السبعة، ولديهم سلطة التخطيط لأنشطة الهيئة وإدارتها ورصدها وتنفيذ ولايتها.

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

عدد الأفراد	الأجر وتسوية مقر العمل	الاستحقاقات	التأمين الصحي	التقاعدية وخطط المعاشات	مجموع الأجور لعام 2021	السلف المستحقة السداد
9	1 758	145	726	2 269	72	موظفو الإدارة الرئيسيون
1	94	—	30	124	—	أفراد الأسرة القريبون
10	1 852	145	756	2 753	72	المجموع

يشمل الأجر الكلي المدفوع لموظفي الإدارة الرئيسيين وأفراد الأسرة القريبين (أزواج موظفي الإدارة الرئيسيين) صافي المرتبات؛ وتسوية مقر العمل؛ والاستحقاقات مثل البدلات والمنح والإعانات؛ ومساهمات رب العمل في خطة المعاشات التقاعدية وفي التأمين الصحي. وتمثل السلف المبالغ المدفوعة مقابل الاستحقاقات وفقاً للنظامين الأساسي والإداري لموظفي الأمم المتحدة. وحتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2021، بلغت قيمة استحقاقات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة واستحقاقات الإعادة إلى الوطن واستحقاقات الوفاة الخاصة بموظفي الإدارة الرئيسيين والواردة في الالتزامات المتعلقة باستحقاقات الموظفين مبلغاً قدره 2,4 ملايين دولار، على نحو ما حدده التقييم الاكتواري.

الملاحظة 27

الالتزامات والخصوم الاحتمالية

(أ) الالتزامات المفتوحة

حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2021، وصلت التزامات الهيئة لاقتناء مختلف السلع والخدمات التي تم التعاقد عليها ولكنها لم تُحَصَّل بعد إلى 32,1 مليون دولار (2020: 30,3 مليون دولار).

(ب) التزامات الإيجار

حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2021، كان لدى الهيئة التزامات مستقبلية تخص الحد الأدنى لمدفوعات الإيجار على النحو المبين في الجدول أدناه.

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

31 كانون الأول/ديسمبر 2021	31 كانون الأول/ديسمبر 2020	
الالتزامات المتعلقة بعقود إيجار الممتلكات		
6 619	10 326	خلال 12 شهرا
8 820	12 054	من سنة إلى 5 سنوات
3 629	4 425	أكثر من خمس سنوات
مجموع الالتزامات المتعلقة بعقود إيجار الممتلكات		
19 068	26 805	

تتراوح فترة عقود الإيجار الاعتيادية التي تبرمها الهيئة بين سنة واحدة وعشر سنوات، ولكن تسمح بعض العقود بإنهاء مبكر للعقد في غضون 30 أو 60 أو 90 يوما. وتتضمن عقود الإيجار في أغلب الأحيان أحكاما تسمح بتجديدها عدة مرات بأسعار نقل بكثير عن أسعار السوق. ويُعْتَرَف ضمن الإيرادات من التبرعات العينية بالفرق الإجمالي بين عقود الإيجار بأسعار العقد وأسعار السوق المقابلة لها.

(ج) الأصول الاحتمالية

خلال السنة، أبرمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة اتفاقات تتعلق بمساهمات لا ينطبق تعريف الأصول على مجموع قيمة المساهمة فيها. فيفصح عن تلك المبالغ في الملاحظات باعتبارها أصولا احتمالية لحين استيفاء معايير الاعتراف بالأصول، أو استلام مبالغ نقدية من الجهة المانحة. وقد بلغ إجمالي هذه الأصول الاحتمالية ما قدره 13,3 مليون دولار في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021.

(د) الخصوم القانونية أو الاحتمالية

حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2021، كان لدى الهيئة عدد محدود من القضايا التي قد تترتب عليها خصوم طارئة غير كبيرة، وهي تمثل دعاوى جارية أمام القضاء وبموجب القانون الإداري.

ونظرا إلى أن نتائج هذه القضايا غير مؤكدة، لم يسجل حتى تاريخ الإبلاغ أي التزام أو مخصص، لأن التدفقات الخارجة وتوقيتها أمران غير مؤكدين. وعلاوة على ذلك، ترى الهيئة، استنادا إلى ما لديها حاليا

من معلومات، أن مبلغ أو نطاق القيمة المقدرة لأي خصوم ناجمة عن خسارة مطالبة ما لن تترتب عليها، منفردة أو مجتمعة، آثار سلبية هامة في عمليات الهيئة أو مركزها المالي أو أدائها المالي أو تدفقاتها النقدية. بيد أنه نظرا إلى أن نتائج هذه المسائل القانونية لا يمكن، بحكم طبيعتها، التنبؤ بها ولأنها تواجه أوجه عدم يقين كبيرة، فإن هذه الالتزامات المحتملة يُمكن أن تتحول إلى خصوم فعلية نتيجة لوقوع أو عدم وقوع حدث أو أكثر من الأحداث المستقبلية غير المؤكدة التي لا تخضع بصورة كاملة لسيطرة الهيئة.

الملاحظة 28

الأحداث التالية لتاريخ الإبلاغ

تاريخ الإبلاغ بالنسبة للهيئة هو 31 كانون الأول/ديسمبر من كل عام. وتاريخ التصديق على البيانات المالية وإحالتها هو 30 نيسان/أبريل من السنة التي تلي نهاية السنة المالية. ولم تقع في الفترة الممتدة بين تاريخ بيان الميزانية العمومية والتاريخ الذي أُذِن فيه بإصدار البيانات المالية أي أحداث أخرى جوهرية، مواتية أو غير مواتية، من شأنها أن تؤثر على البيانات الحالية.